

دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (2)

البيئة السياسية المؤثرة في القضية الفلسطينية

تحرير

حسن عبيد

أحمد عطاونة

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية

إسطنبول - 2023

دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (2)

البيئة السياسية المؤثرة في القضية الفلسطينية

**Studies on Post-Oslo transformation in Palestinian
Society (2)**

The Influential Political Environment

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى 2023 م

إسطنبول - تركيا

ISBN: 978-625-99957-2-4

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة

المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي من المركزين

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية | مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول - تركيا

الموقع الإلكتروني: research.sharqforum.org/ar | vision-pd.org

البريد الإلكتروني: info@vision-pd.org | info@sharqforum.org

الهيئة العلمية والاستشارية لمجموعة عمل
«التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو»

إصلاح جـاد

بشير نافع

جونى منصور

وضاح خنفر

ناصر الدين الشاعر

خالد الحروب

محمد عفان

الفهرس

- 7..... تقديم
- المحور الأول: التحولات في البيئة السياسية الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية..... 17
- التحولات في مواقف الولايات المتحدة وانعكاسها اتجاه القضية الفلسطينية «إبراهيم فريحات»..... 18
- التحوّلات في المواقف الأوروبيّة تجاه القضية الفلسطينية «خالد الحروب»..... 23
- التحوّلات في مواقف الاتحاد الروسي تجاه القضية الفلسطينية «سيرغي ألكساندروفيتش» 26
- التحوّلات في مواقف الصين من القضية الفلسطينية «جواد الحمد»..... 28
- المحور الثاني: التحوّلات في البيئة السياسية العربية والإسلامية وأثرها على القضية الفلسطينية..... 41
- الخلاقات العربية-العربية والعربية-الإسلامية: النزاعات والمحاور وانعكاسها على القضية الفلسطينية «عبد الله الأشعل» 42
- الربيع العربي والثورات المضادة وانعكاسها على القضية الفلسطينية «عاطف الجولاني» 46
- التطبيع والعلاقات مع (إسرائيل) وانعكاسها على القضية الفلسطينية «عريب الرنتاوي»..... 50
- التحوّلات في البيئة السياسية للدول الإسلامية «تركيا وإيران نموذجا» وأثرها على القضية الفلسطينية «محبوب الزويري» 54
- المحور الثالث: الواقع السياسي الفلسطيني وفرص التغيير..... 63
- واقع الحركة الوطنية الفلسطينية في ظلّ التحولات السياسية الإقليمية والدولية «ماجد كيالي» 64
- معضلة أوسلو.. ما بين عدم القدرة على الانفكاك وعبثية الحفاظ على القوائم «علي الجرباوي»..... 68

المحور الرابع: التحوّلات في المشهد الإسرائيلي وأثرها على القضية الفلسطينية	79
التحوّلات العسكرية في (إسرائيل) وانعكاسها على المشروع الوطني والنضال الفلسطيني «فادي نحاس»	80
التحوّلات في الأحزاب والبرامج السياسية الصهيونية وأثرها على القضية الفلسطينية «أنطوان شلحت»	84
التحوّلات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية/ القائمة العربية الموحّدة نموذجًا «إبراهيم حجازي»	94
التحوّلات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية: التجمع الوطني الديمقراطي نموذجًا «علي حبيب الله»	100
المحور الخامس النظام السياسي الفلسطيني.. فرص الإصلاح وآلياته	109
منظمة التحرير المدخل لإصلاح النظام السياسي، لماذا وكيف؟ «صلاح عبد العاطي»	110
دور فلسطينيي الشتات في إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني «ماجد الزير»	116
العقبات التي تواجه إعادة بناء النظام السياسي وفرص التغلب عليها «أحمد عزم»	119
دور فلسطينيي الـ 48 في المشروع الوطني الفلسطيني «عوض عبد الفتاح»	128
نقاش ختامي	144

تقديم

تمرّ القضية الفلسطينية في لحظة شديدة الخطورة والتعقيد، لا سيما مع ظهور مشاريع سياسية جديدة تحاول الاستفادة من البيئة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة، للاستمرار في التكرّر للحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني، والحيولة بينه وبين التحرّر والانعتاق من الاحتلال. تجلّت هذه المشاريع في الإعلان عمّا عرف بصفقة القرن الأمريكية، إبّان إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وكذلك مشاريع الضم الصهيونية لأراضٍ من الضفة الغربية، وعودة الحديث عن الوطن البديل. في ذات الوقت، تواجه الحركة الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني مجموعة من التحديات الداخلية، في غالبيتها عائدة لاتفاق أوسلو 1993، سواء من جهة المؤسسات السياسية والبنى الحزبية والعلاقات البينية، أو من جهة البرامج والمشاريع السياسية، فقد تقلّص حجم ودور عدد كبير من الفصائل الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية، وضعف حضور المؤسسات السياسية وفعاليتها، وحدثت تحولات عدة على بنية وخصائص المجتمع الفلسطيني، وبات المشهد السياسي مشتتاً؛ حتى بدا الجهد الوطني يقوّض نفسه بنفسه، بدل أن يكون في إطار من التنوع والتكامل الإيجابي والبناء، فلا وحدة في التمثيل، ولا مؤسسات سياسية جامعة وفعّالة، ولا توافق على البرامج، ولا تنسيق في الأداء. فمنذ اتفاق أوسلو، برزت جملة من التحوّلات العميقة في المجتمع الفلسطيني، طالت جوانبه المختلفة، وأحدثت تغييراً على تركيبته وأدائه وسلوكه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والنضالي. هذه التحوّلات تركت أثرها على مسار القضية الفلسطينية، وطبيعة ودور الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوّناتها المختلفة، وأظهرت مجموعة من التناقضات الفلسطينية الداخلية، انعكست على الأداء الفلسطيني على أكثر من صعيد. فلم يقتصر الأمر على الانقسام السياسي، الذي تطور لانقسام جغرافي ومؤسّساتي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ظهر انقسام آخر حول تعريف المشروع الوطني، إلى جانب الأزمات

البنوية في المؤسسات والنظام السياسي، وصل لدرجة أن تجد تعريفاً خاصاً لدى كل فصيل، بل لدى التيارات داخل الفصيل الواحد، للمشروع الوطني بما يتضمّنه من رؤية وبرامج وآليات عمل. وفي هذه الأيام يسود نقاش بين النخب الفلسطينية للوصول إلى تعريف موحد له، وبلورة رؤية قادرة على تجميع الفلسطينيين حولها، وتصلح لاستجلاب دعم العرب والمسلمين وكل مناصر لقضايا الحرية في العالم. وهو أمر مُلحٌ ويشكّل ضرورة وطنية، إذ لا يمكن أن يبقى شعب يناضل من أجل مشروع وطني ضائع ما بين عدد من الأطروحات السياسية من قبيل حل الدولتين، والدولة الديمقراطية، وتفكيك دولة الأبارتهايد، والتحرير الكامل من البحر إلى النهر، ودولة ثنائية القومية... إلخ. ويزداد الأمر إلحاحاً إذا ما عرفنا أنّ غالبية المشاريع السياسية الفلسطينية التي تتبناها فصائل وتجمعات فلسطينية مختلفة تعيش مأزقاً متعدّد الأوجه. فبعد مرور ثلاثة عقود على انطلاق مسار أوسلو، الذي وضعت قيادة منظمة التحرير كل جهدها السياسي فيه، على أمل الوصول عبره إلى دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، استناداً إلى قرارات «الشرعية الدولية»، وصل هذا المسار إلى نهايته، عبر تبني الحكومة الصهيونية بشكل كامل لرؤية اليمين الصهيوني المتطرّف لحل الصراع، أو بالأحرى لتصفية القضية الفلسطينية، خاصة في ظل الاتهام المستمر للأراضي في الضفة الغربية، واستمرار مشروع التهويد الذي قد يتّوجّ بضم الأغوار والمستوطنات وجزء أو كل ما يعرف بمناطق (C)، ما سيحوّلها إلى مجموعة من الكانتونات والمعازل. وفي الأراضي المحتلة عام 1948، عملت غالبية الأحزاب الفلسطينية هناك، ولعقود طويلة، ضمن مقاربة سياسية تسعى إلى إنجاز المواطنة الكاملة للفلسطينيين، والمساواة بينهم وبين اليهود في دولة الكيان، مع الحفاظ على بعض الحقوق الثقافية والاجتماعية الخاصّة، إلا أنّ هذه المقاربة تلقّت ضربات قاصمة خلال السنوات الأخيرة، حيث اعتُمد ما يسمى بقانون القومية، ويهودية الدولة، فبددت رغبات أو آمال كل من عمل على إدماج السكان الفلسطينيين

الأصليين في هذا الكيان، بوصفهم مواطنين كاملي المواطنة. فيما استمرت حالة التهميش التي يعيشها الشتات الفلسطيني منذ غادره الرئيس الراحل ياسر عرفات ومعه قيادة م ت ف، وبقي نصف الشعب الفلسطيني يعيش على هامش المشهد السياسي، وغاب دوره الفاعل باعتباره جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية بمفهومها الشامل.

في المقابل، هناك من يعتقد أن التباين الداخلي الفلسطيني يأتي في سياق التطور الطبيعي لحركات التحرر، وأنه ثمرة فارق بين أزمات النمو، والتقدم، وأزمات الانهيار، والتراجع. فقد شكل تطور المقاومة في قطاع غزة، إضافة إلى وحدة الموقف الفلسطيني تجاه التحديات الكبرى، وتنسيق الجهود في مسارات وطنية مؤثرة، مثل مواجهة مخططات الضم وصفقة القرن، بارقة أمل لتطور الحالة الوطنية الفلسطينية. كما أن الوضع الفلسطيني الراهن، يمكن أن يشكّل فرصةً للحفاظ على المكتسبات، والتحلل من الاتفاقيات غير المنصفة، والانطلاق نحو المستقبل على قواعد نضالية جديدة. فالطريق المسدود الذي وصله مشروع أوسلو، وما ترتّب عليه من علاقات مع الاحتلال، الاقتصادية، وأمنية، وسياسية... إلخ، يمكن أن يقود إلى خروج الفلسطينيين من مرحلة وهم سياسي طال أمدها.

هذا الواقع السياسي الفلسطيني والتباين حول قراءته وتقييمه، يتزامن مع استمرار الاختلال في موازين القوى الدولية؛ إذ استمرت الولايات المتحدة المنحازة بالكامل للكيان الصهيوني، بالتفرّد في كونها القوة العظمى الراعية لما عرف بعملية السلام والقضية الفلسطينية، رغم أن بعض قوى الشرق بدأت تتحرّك بشكل عملي لحجز مساحة لها كقوى عظمى تنافس وتتصدى لهيمنة الولايات المتحدة، وقد تجلّى ذلك بشكل كبير في الحرب الروسية - الأوكرانية التي اندلعت مطلع العام الماضي، إلا أنه من غير المتوقع حدوث تغيير جوهري على هذه الصورة خلال السنوات القليلة القادمة، فحتى القوى المؤهلة لتنافس الولايات المتحدة في الساحة السياسية الدولية ليس لديها

مواقف يمكن أن تشكل فارقاً جوهرياً تجاه القضية الفلسطينية؛ فالصين وروسيا والهند، دول صديقة للكيان، وهي أقرب لتبني مواقفه من كونها مساندة للحقوق الفلسطينية.

يتقاطع الواقع الفلسطيني أيضاً مع أوضاع إقليمية تتجه لصالح «إسرائيل» وتعزيز دورها الإقليمي؛ حيث غرق الإقليم بدوله العربية والإسلامية في أتون حروب طائفية ومذهبية وأهلية؛ نتيجة لمواجهة الربيع العربي من قبل الأنظمة الشمولية، والتدخلات الخارجية السلبية، والاحتكام إلى المصالح الطائفية والأيديولوجية الضيقة، والتي جنت على آمال وطموحات الشعوب في الحرية والتغيير، فانهار النظام العربي الرسمي، واصطفت الدول العربية والإسلامية في مواجهة بعضها البعض، وعجزت حركات التغيير ومن دعمها عن المحافظة على الثورات التي نجحت في إزاحة بعض الأنظمة الشمولية، فيما نجحت الولايات المتحدة مستفيدة من بعض الأخطاء السياسية، في تقديم «إسرائيل» حليفاً للدول القلقة من النفوذ الإيراني ومن الربيع العربي، وهو ما بدأت معالمه تظهر من خلال تطور العلاقات السرية والعلنية بين «إسرائيل» وعدد من الدول العربية.

هذه التطورات في الواقع الوطني والإقليمي والدولي رافقتها تغير مضطرد في المشهد السياسي الصهيوني، إذ استمرت قوى اليمين الأكثر تطرفاً في التقدم على حساب الوسط واليمين المتطرف، إلى أن أصبحت التحالفات السياسية لتشكيل الحكومة -كما هو الحال في حكومة نتياهو الحالية (الحكومة السابعة والثلاثين)- تتم بين اليمين المتطرف واليمين الأشد تطرفاً، وهو ما قاد إلى تحول دولة الاحتلال إلى دولة دينية فاشية وعنصرية، فالإصرار على تعريف دولة الكيان بأنها يهودية، وإقرار قانون القومية العنصري، والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وترسيخ صورة دولة الأبارتهايد، كل ذلك قاد إلى انتهاء مقاربات سياسية استمرت عقوداً، ووضع حدّاً للكثير من التصورات والأفكار السياسية للتعامل مع هذا الكيان، وقلص

إلى حد كبير فرصة ترويجه في المنطقة من قبل داعميه كدولة ديمقراطية حديثة ومتطورة، فالتقدم في بعض مجالات العلوم لا يمكن أن يغطي على معالم الفاشية والعنصرية التي طغت عليه، الأمر الذي من شأنه مساعدة الفلسطينيين في مشروعهم الوطني إذا ما أحسنوا استثمار هذه المعطيات. كل ما سبق من ظروف دولية وإقليمية وفلسطينية قادت إلى ما يمكن تسميته بالمأزق التاريخي، وحالة الاستعصاء الوطني التي أغرت الكيان الصهيوني وداعميه، في ظل غياب مراجعات جدية أو تقييم منهجي وموضوعي، وبالذات على المستوى الرسمي، مؤسسات وأحزاب وفصائل، إذ لا تكاد تجد تقييمًا أو مراجعة منهجية صادرة عن أي من الفصائل والأحزاب الفلسطينية. في ظل ذلك تبرز أهمية وحيوية دور المؤسسات البحثية، والنخب الأكاديمية والسياسية، لسدّ هذه الفجوة المعرفية والعلمية والوطنية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، واستجابةً لمتطلبات هذه اللحظة الاستثنائية، ومساهمة في الجهد اللازم للتصدّي لهذه الحالة، ومساهمة في بلورة رؤية أو مشروع يعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية، ويخرجها من المأزق الذي تعانیه منذ أربعة عقود أو يزيد، أطلق كل من مركز رؤية للتنمية السياسية، ومركز الشرق للدراسات الاستراتيجية، مشروعاً بحثياً لقراءة وتقييم التحولات التي أحدثها اتفاق أوسلو، وما رافقه من تطوّرات في المشهد الفلسطيني بأبعاده المختلفة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ).

تم تناول الموضوع في إطار زمنيّ محدّد ممتد من بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، وفي إطار موضوعي مقترن باتفاق أوسلو، وبشمولية موضوعية وجغرافية وسياسية وفكرية، حيث شارك في الأوراق البحثية، والمؤتمرات التي عُرضت فيها، باحثون وأكاديميون وسياسيون من كل الجغرافيا الفلسطينية، وأماكن الشتات واللجوء، ومن كل شرائح المجتمع الفلسطيني وقواه وتوجهاته السياسية. سينجز المشروع من خلال أربع

مؤتمرات علمية، يشارك فيها ما يزيد عن 120 أكاديمياً وخبيراً وسياسياً فلسطينياً وعربياً، ويقدم فيها ما يزيد عن سبعين ورقة علمية.

تناول المؤتمر الأول: التحوّلات في الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو. شمل المؤسسات السياسية والأحزاب والفصائل الفلسطينية، وكذلك الفواعل غير الحزبية والمجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني. وتطرّق المؤتمر الثاني إلى التحوّلات في أساليب النضال والكفاح والهوية الفلسطينية، بما في ذلك التحوّلات في العلاقة بين الحواضن الفلسطينية الشعبية والنضال الفلسطيني بعد أوسلو، وفي الحدود بين الهويات الجمعية والفرعية، وفي أشكال النضال والكفاح المسلّح والحركات النضالية (أو ما يمكن تسميته بأشكال النضال الجديدة). يناقش المؤتمر الثالث التحوّلات السياسية المؤثرة في القضية الفلسطينية خلال حقبة أوسلو، سواء تلك التي حدثت في البيئة السياسية الفلسطينية أو العربية والإسلامية والدولية، وكذلك في المشهد الإسرائيلي. فيما يناقش المؤتمر الرابع التحوّلات في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو بجغرافياته وقطاعاته وأبعاده المختلفة.

يعتبر هذا الكتاب الإصدار الثاني من سلسلة الكتب التي ستشكل مخرجات هذا المشروع، بالإضافة إلى موادّ أكاديمية وتعريفية أخرى كثيرة موجودة على المواقع الإلكترونية لمركزِ الشرق للدراسات الاستراتيجية، ورؤية للتنمية السياسية، وسيبقى هذا المشروع مفتوحاً للمساهمة البحثية الجادة، وسيبقى مركزا الشرق ورؤية منفتحين على كل جهد علمي وموضوعي للتقييم والنقد البناء؛ لنشره وتوزيعه وإيصاله إلى المهتمين وصنّاع القرار الفلسطيني.

أحمد عطاونة

وضاح خنزف

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية

تمهيد

تُعتبر القضية الفلسطينية واحدة من أكثر قضايا الصراع تعقيداً وتأثيراً على الساحة السياسية الدولية. لا سيما منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وإسرائيل، والتي شكلت نقطة تحول تاريخية في تاريخ القضية الفلسطينية، فقد تم من خلاله إعلان الاعتراف المتبادل المخل بين الطرفين، وتحديد خريطة طريق نحو تحقيق السلام والاستقرار بينهما، ففي حين اعترفت (م.ت.ف) بـ «دولة إسرائيل» على 78% من أرض فلسطين التاريخية، اعترفت إسرائيل فقط بـ (م.ت.ف) ممثلاً للفلسطينيين، ولم يُشر الاعتراف إلى الدولة الفلسطينية أو إلى الحق في إنشائها. وفقاً لذلك؛ شكل هذا الاتفاق الذي لم يُعطِ الفلسطينيين حقوقهم، بداية سلسلة من التحولات السياسية الهامة والمتلاحقة على مختلف الأصعدة على القضية الفلسطينية، سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي أو المحلي، والتي كان لها تأثيرٌ ملموسٌ عليها.

تضمنت تلك التحوّلات تغيرات كبيرة في المواقف الدولية، وتطورات غير مسبوقة في العلاقات الإقليمية، أُلقت بظلالها على الواقع الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى تأثيراتها على الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي أراضي الـ 48 وحتى في الشتات.

هذه التحولات تدفع باتجاه إعادة تقييم للقضية الفلسطينية من جوانب مختلفة، مثل مستقبل حل الدولتين، دور المجتمع الدولي، العلاقات الإقليمية، طبيعة وشكل النضال الفلسطيني، وفي ظل غياب مراجعة جديّة أو قراءة حقيقية لتلك التحولات وتأثيرها المرتبط بشكل مباشر على القضية الفلسطينية. جاءت أهمية هذا الكتاب الذي يحمل عنوان «دراسات في تحولات المجتمع

الفلسطيني ما بعد أوسلو (2) البيئة السياسية المؤثرة في القضية الفلسطينية»، والذي يشكل الإصدار الثاني من سلسلة الكتب التي تصدر عن مشروع دراسة التحولات في المجتمع الفلسطيني، حيث يعد فهم هذه التحولات وتحليل تأثيرها أمراً ضرورياً لفهم جذور الصراع واستمراريته، وللبحث عن مساحات للحوار، وتعزيز المشترك بين المكونات السياسية والثقافية الفلسطينية، وكذلك مع الأطراف المساندة والداعمة للفلسطينيين.

يناقش هذا الكتاب التحولات في البيئة السياسية بعد اتفاق أوسلو، وأثرها على القضية الفلسطينية، من خلال إسهامات متخصصة لباحثين وسياسيين وأكاديميين قدمت خلال خمس جلسات رئيسية، ومجموعة ورشات فرعية فُرِّغَتْ على شكل أوراق سياساتية، تغطي بمجملها أهم التحولات التي طرأت على البيئة السياسية من خلال جوانب متعددة من الرؤى ووجهات النظر، يمكن أن تساهم في مجملها في تقديم رؤى وأفكار للخروج من المأزق الفلسطيني الراهن. وكانت محاور النقاش على النحو التالي:

المحور الأول: التحولات في البيئة السياسية الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية

من خلال تحليل موجز لأهم التحولات في البيئة الدولية وكيف أثرت على القضية الفلسطينية. واستعراض تفاصيل تحوّل مواقف الولايات المتحدة وأوروبا تجاه فلسطين، ونقاش أيضا التحولات في مواقف الصين تجاه القضية الفلسطينية.

المحور الثاني: التحولات في البيئة السياسية العربية والإسلامية وأثرها على القضية الفلسطينية

استعرض هذا المحور تأثير الخلافات العربية-العربية والعربية-الإسلامية على القضية الفلسطينية، وناقش شكل التحولات في كل من تركيا وإيران

تجاه القضية. بالإضافة لتأثير الربيع العربي والثورات المضادة والتطبيع مع إسرائيل على النضال الفلسطيني.

المحور الثالث: الواقع السياسي الفلسطيني وفرص التغيير

يلقي هذا المحور نظرة على الواقع السياسي الفلسطيني والفرص التي يمكن أن تفتح للفلسطينيين من أجل نيل حقوقهم. من خلال تحليل حركة النضال الفلسطينية ومساها في هذا السياق، والحديث عن معضلة اتفاقية أوسلو وتأثيرها على المشهد الفلسطيني.

المحور الرابع: التحوّلات في المشهد الإسرائيلي وأثرها على القضية الفلسطينية يستعرض هذا المحور تحليلاً للتحوّلات العسكرية في إسرائيل وكيف أثرت على المشروع الوطني الفلسطيني، والتغيرات داخل الأحزاب والبرامج السياسية الصهيونية وتأثيرها على القضية الفلسطينية. وتم نقاش التحوّلات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية والقائمة العربية الموحّدة والتجمع الوطني الديمقراطي.

المحور الخامس: النظام السياسي الفلسطيني.. فرص الإصلاح وآلياته

أخيراً، ألقى الكتاب نظرة على النظام السياسي الفلسطيني وفرص إصلاحه. من خلال نقاش دور منظمة التحرير في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، إلى جانب التطرق لدور فلسطينيي الشتات في إعادة بناء النظام السياسي. وكشف أيضاً عن العقبات التي تواجه هذا الإصلاح، ودور فلسطينيي الـ 48 فيه وفي المشروع الوطني الفلسطيني.

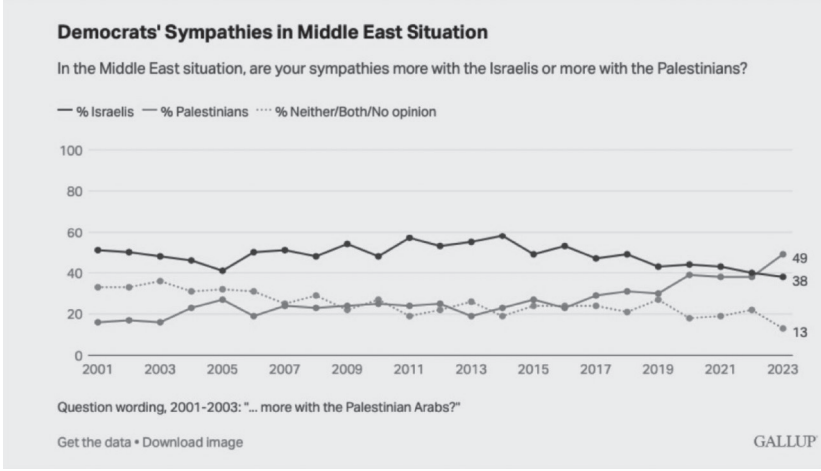
المحور الأول

التحولات في البيئة السياسية الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية

التحولات في مواقف الولايات المتحدة وانعكاسها اتجاه القضية الفلسطينية

إبراهيم فريحات

شهد الموقف الأمريكي تحولات مهمة تجاه القضية الفلسطينية خلال العقدين الماضيين، ويمكن رؤية هذا التحول في المواقف غير المنسجمة للحزبين الجمهوري والديمقراطي ليس فقط من قضية فلسطين، ولكن أيضاً في مواقفهم تجاه حليفهم التاريخي (إسرائيل). لقد ازداد الحزب اليميني (الحزب الجمهوري) يمينية في مواقفه من القضية الفلسطينية، وبنفس الوقت ازداد الموقف اليساري (الحزب الديمقراطي) يسارية من المسألة الفلسطينية. بمعنى أن الحزب الجمهوري أصبح في العقدين الماضيين أكثر تطرفاً بدعمه لـ(إسرائيل)، وأكثر تنكراً للحقوق الوطنية الفلسطينية مقارنة بمواقف الحزب الجمهوري نفسه من الصراع في فلسطين تاريخياً، كالمواقف التي اتخذتها مثلاً الإدارات الجمهورية السابقة، مثل إدارتي جورج بوش الأب والابن. وبالمقابل أصبح الحزب الديمقراطي أقل ولاءً ودعمًا لـ(إسرائيل)، وأكثر اعتدالاً في مواقفه من القضية الفلسطينية رغم أن هذا الاعتدال لم يصل إلى درجة الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ويمكن رؤية ذلك أيضاً عند مقارنة المواقف الحالية للحزب الديمقراطي على مستويي القاعدة والقيادة الحزبية، كمرشحي الرئاسة مثل بيرني ساندرز وإليزابيث وارن، فالأخيرة أدانت في عام 2014 المقاومة الفلسطينية، ودعمت موقف (إسرائيل)، لكن لو أردنا إجراء مقارنة بين خطابها في تلك الفترة وخطابها وهي مرشحة للرئاسة عام 2020، سنجد أن مواقفه أكثر اعتدالاً، وأن لديها تحولاً إيجابياً تجاه القضية الفلسطينية، حتى بايدن نفسه، وإن لم يصبح أقل صهيونية، لكنه أصبح ينظر بعين الاعتبار للتحولات التي حدثت في الحزب الديمقراطي تجاه القضية الفلسطينية.



شكل (1): التحول في تعاطف قاعدة الحزب الديمقراطي الأمريكي¹ (gallup,2023)

هناك عدة أسباب وراء التغيرات النسبية في مواقف قيادة الحزب الديمقراطي من القضية الفلسطينية منها:

أولاً: التحولات في آراء القاعدة الحزبية الديمقراطية الناتجة عن عدة عوامل، منها الانفتاح الكبير في عالم الاتصالات، والإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، والذي أدى إلى تراجع احتكار وسائل الإعلام الكبيرة (Mainstream Media)، التي يسيطر اللوبي الصهيوني على مصادر المعلومات فيها تاريخياً، الأمر الذي أدى لتراجع هيمنة اللوبي الصهيوني على «رواية الصراع» في فلسطين، وأصبح هناك مصادر متنوعة للمعلومة، وتناقل للرواية الفلسطينية من خلال منصات التواصل الاجتماعي، ووسائل إعلامية أخرى خرجت ولو نسبياً عن السردية الصهيونية للصراع.

¹ Lydia Saad, «Democrats' Sympathies in Middle East Shift to Palestinians.» Gallup, March 16/ 2023, Last Accessed March 30/ 2023, at: <https://shorturl.at/fwY07>

ثانيًا: كسر حاجز الخوف من اللوبي الصهيوني. يضيف الكاتب الصحفي الأمريكي بيتر بينارت بعدًا آخر للتحويلات النسبية في مواقف القيادات الديمقراطية، وهو أن هذه القيادات كانت داعمة لـ(إسرائيل) ليس من باب القناعة بالمواقف الإسرائيلية، وإنما من باب خوفها على مستقبلها السياسي في حال لم تحصل على دعم اللوبي الإسرائيلي، خاصة في انتخابات التجديد. يرى بينارت أن هذا الأمر تغير في الآونة الأخيرة، حيث إن عددًا من القيادات الديمقراطية قد كسرت حاجز الخوف من اللوبي الصهيوني وعارضوا المواقف الإسرائيلية علانية، ووقفوا ضد اللوبي الصهيوني، ولم يؤثر ذلك على انتخابهم لمرات متتالية، منهم على سبيل المثال رشيدة طليب، وإلهام عمر، وبيتي ماكولوم، التي طالبت علنًا في الكونغرس بجعل المساعدات العسكرية لـ(إسرائيل) مشروطة، وهو موضوع يدخل تاريخيًا في «باب المحرمات» في السياسة الأمريكية عند الحديث عن دعم الولايات المتحدة لـ(إسرائيل). كذلك ظهرت قيادات على مستوى مرشحي الرئاسة اتخذت مواقف متقدمة، ليس فقط اليساري بيرني ساندرس، وإنما أيضًا قيادات ديمقراطية عرفت تاريخيًا بانحيازها لـ(إسرائيل)، مثل إليزابيث وورن، تتخذ مواقف متقدمة نسبيًا تجاه فلسطين مقارنة بمواقفها السابقة. حتى الرئيس الأمريكي الحالي بايدن الذي ما انفك يعرف نفسه على أنه صهيوني غير يهودي، قد عمل خلف الكواليس عام 2021، للتوصل إلى وقف إطلاق النار بين (إسرائيل) وحركة حماس التي يعتبرها إرهابية ويمنعه القانون الأمريكي من التواصل معها.

ثالثًا: الانقسام الكبير الذي حدث بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وخاصة خلال فترة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي عزز من حضور الأيديولوجية اليمينية المتطرفة، خلافًا للموقف الأيديولوجي السائد للحزب الجمهوري، ساهم أيضًا في التغيير الذي حدث على المواقف من القضية الفلسطينية. إلى جانب ذلك شهد الحزب الديمقراطي تغيرات

ديموغرافية مهمة، فلم يعد الأعضاء البيض يشكلون الأغلبية الحزبية فيه كما كان الحال سابقاً، فقد حدثت زيادة كبيرة على عدد الأعضاء السود والمواطنين من أصول لاتينية، وأيضاً أعداد الأقليات الأخرى والمعروفة جميعها على أنها أكثر تعاطفاً مع القضية الفلسطينية، ممّا أثر على مواقف الحزب السياسية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نسبياً.

رابعاً: حصل تطور آخر على المواقف السياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. فأصبح يُنظر للقضية الفلسطينية بمنظور قيمي، وهو أهم ما في الموضوع. فبدأت مفاهيم العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة تأخذ حيزاً أكبر من النقاشات السياسية في الولايات المتحدة. وممّا زاد في ترسيخ هذا البعد القيمي للقضية الفلسطينية هو الحرب الروسية- الأوكرانية، حيث بررت الولايات المتحدة دعمها لأوكرانيا بالاعتماد على قيم الحرية والعدالة ومقاومة الغزو، وهذا ولّد انفصاماً كبيراً بسبب اختلاف توجهات الولايات المتحدة تجاه أوكرانيا من جهة والقضية الفلسطينية من جهة أخرى، فالبعض رفض هذا الانفصام، وتغيرت وجهة نظره تجاه القضية الفلسطينية أيضاً.

رغم التحول في موقف قاعدة الحزب الديمقراطي لصالح القضية الفلسطينية، إلا أنه لا يمكن التعويل على هذا التحول لإحداث ضغط مؤثر على (إسرائيل)، حتى باتجاه حل الدولتين الذي تتبناه الإدارة الديمقراطية رسمياً. فيمكن للقيادة الديمقراطية أن تعارض خطوات يمينية إسرائيلية متطرفة، مثل ضم أراضٍ في الضفة الغربية، أو الإجهاز رسمياً على ما يسمى بحل الدولتين، ولكن لن تصل مواقف القيادة الديمقراطية إلى اشتراط المساعدات المالية لها مثلاً بمدى التزامها بحل الدولتين. بمعنى آخر ستعمل القيادة الديمقراطية على «منع تدهور فرص الحل السياسي»، وليس «الضغط لإيجاد حل سياسي»، ومنع القضاء على حل الدولتين دون أن تسعى إلى تطبيقه على أرض الواقع.

أما الحزب الجمهوري المنفصلت يمينياً، فهناك تحول كبير في مواقفه تجاه القضية الفلسطينية. فقد باتت مواقفه أكثر يمينية وانحيازاً لـ(إسرائيل)، ولمعرفة حجم التحول يمكننا أن نستذكر المواقف التاريخية لقياداته مثل جيمس بيكر، الذي تجرأ على الضغط على (إسرائيل) لحضور مؤتمر مدريد، وتجميد بناء المستوطنات، وجورج بوش الابن، الذي كان أول من تعهد علانية بدعم دولة فلسطينية (على أساس حل الدولتين) عام 2003. أمّا مؤخراً، فقد سيطر المسيحيون الإنجيليون (Evangelicals) و«الترامبية السياسية» على مواقف الحزب، خاصة تجاه القضية الفلسطينية، وبدأت تصدر مواقف يمينية متطرفة وغير مسبقة مثل «إسرائيل الكبرى» وصفقة القرن، ومعارضة وجود دولة فلسطينية مستقلة.

انحياز الحزب الجمهوري لـ(إسرائيل)، وصل إلى مستويات غير مسبقة في التطرف، مقارنة بمواقف إدارات جمهورية سابقة مثل إدارات جورج بوش وابنه، بل سياسة أكثر يمينية، ومن غير المستبعد أن تستأنف تطبيق صفقة القرن لاحقاً، أو حتى ما هو أبعد من ذلك خصوصاً إن تمكنت الترامبية السياسية من التغلغل في أوساط الحزب الجمهوري. فإذا فاز الجمهوريون بانتخابات 2024 فمن الممكن ألا تعارض الإدارة الجديدة ضم (إسرائيل) أراضي منطقة (ج) وغور الأردن.

أخيراً، العامل الوحيد الذي بإمكانه إحداث تغييرات حقيقية للسيناريوهات آنفة الذكر، هو ولادة موقف فلسطيني جديد يختلف جذرياً عن الوضع الراهن. يجب أن يكون هناك مشروع مقاوم يقوده الفلسطينيون أنفسهم ويستفيد من التحولات الدولية، الأمر الذي سيشجع المجتمع الدولي على دعمهم، إذ لا يمكن للمجتمع الدولي أخذ دور القيادة نيابة عن الفلسطينيين لإحداث التغيير المطلوب.

التحوّلات في المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية

خالد الحروب

من منظور تاريخي عريض، يمكن اعتبار (إسرائيل) مشروعاً ومنتجاً أوروبياً كولونيالياً بدأت فكرته بالنضوج منذ منتصف القرن التاسع عشر. منذ ذلك التاريخ وحتى الآن استمرّ الارتباط الأوروبي مع المشروع، ففي أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تنافست الدول العظمى والأوروبية لخلق مناطق نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، وكانت فكرة إقامة دولة لليهود واحدة من مجالات التنافس، ذلك لأنها تحقق هدفين في آن معاً: التخلص من الوجود اليهودي في المجتمعات الأوروبية والغربية، وتحويل دولة اليهود في الشرق الأوسط إلى جسر نفوذ استعماري غربي. نعرف طبعاً أن بريطانيا لعبت دور القابلة القانونية في ولادة دولة (إسرائيل)، كما أن فرنسا لاحقاً مع بريطانيا، هي التي دعمتها وتأمّرت معها ضد مصر في حرب السويس عام 1956، وهي التي (أي فرنسا)، زوّدت (إسرائيل) بالتكنولوجيا النووية، وألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية هي التي حملت قسماً كبيراً من العبء المالي تعويضاً عن المحرقة اليهودية خلال الحرب. بعد حرب عام 1967، تأكّدت أوروبا أن وليدها لا خطر عليه، وصارت المواقف الأوروبية تأخذ بالاعتبار وجود الفلسطينيين وحقوقهم والوضع الذي خلقته الحرب. لاحقاً، تطورت مواقف أوروبية متقدمة نسبياً على الموقف الأمريكي، ومرة أخرى على قاعدة الترسيم الجديد الذي خلقته حرب 1967، ودعم عدد من الدول الأوروبية فكرة إقامة دولة فلسطينية على الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة و"القدس الشرقية" وتمسكّ الاتحاد الأوروبي بقرارات مجلس الأمن 242 و338 واعتبرها أساس الحل المستقبلي.

أيدت أوروبا اتفاق أوسلو، ولعب الاتحاد الأوروبي دوراً كبيراً في دعمه ورعايته اقتصادياً ومالياً. وساهم الاتفاق في تخفيف حدة الذنب الأوروبي تجاه حقوق

الفلسطينيين التي داستها أوروبا خلال عقود طويلة. كما ساهم الاتفاق في تعزيز العلاقات الأوروبية الإسرائيلية من دون الشعور بعقدة الذنب، وعلى اعتبار أن السلام قد حلّ بين الطرفين. وخلال العقود الثلاثة الماضية التي أعقبت الاتفاق، يمكن القول إن المواقف الأوروبية، وخاصة موقف الاتحاد الأوروبي، من فلسطين، تأثرت على نحو سلبي، وعلى أكثر من مستوى، ويات اتخاذ موقف متفق عليه اتجاه القضية الفلسطينية في ظل التحولات العالمية والتحولت الأوروبية تحدياً كبيراً، وساهم الوهم الأوروبي من خلال حل الدولتين في توطيد العلاقات الأوروبية وكذلك الإفريقية مع (إسرائيل).

ولقياس التدهور في الموقف الأوروبي، يمكن اعتماد بيان البندقية الأوروبي في سنة 1980، نقطة مرجعية ظرفية حيث طالب ذلك البيان بوضوح بإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين، واعتبر (إسرائيل) دولة محتلة يجب أن تنتهي احتلالها للأراضي التي احتلتها عام 1967، وطالب بوضوح أيضاً، بعدم تغيير الوضع في القدس، واعتبر المستوطنات غير شرعية ويجب تفكيكها، ثم أيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كان يرافق هذه المطالبة لازمة دائمة بأن إقامة دولة فلسطينية هي الطريق الأنجع لضمان أمن (إسرائيل)، فحتى المطالب التي نرى أنها تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني تؤخذ لخدمة الخصم وخدمة دولته.

في كل الأحوال بعد أوصلو خفتت حدة الموقف الأوروبي ووضوحه إزاء كل بند من بنود بيان البندقية السابق، فسقطت قضية اللاجئين من الخطاب الأوروبي، واختفى وصف الاحتلال، ولم تعد القدس تحظى بأهمية، كما بهت الاهتمام بالمستوطنات واعتبارها غير شرعية. صحيح أن المواقف الأوروبية بقيت أقل سوءاً من الموقف الأمريكي، فالمراقب للحالة يجد أن أمريكا هي من تقود السياسة وهي من ترسم خطوط الصراع وعاجلاً أو آجلاً تلحقها أوروبا، على سبيل المثال، تصريحات رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك،

التي أكد فيها رغبته في نقل السفارة البريطانية إلى القدس، ركضاً وراء الخطوة الأمريكية، إلى جانب استمرار بريطانيا منذ 30 عاماً بتقديم الدعم المادي لـ(إسرائيل)، واكتفائها بالدعم اللفظي للفلسطينيين.

من جهة أخرى، فتحت أوسلو أبواب أوروبا، الشرقية والغربية، أمام (إسرائيل)، بزعم أن الصراع انتهى، أو في طريقه إلى الانتهاء. ومنذ سنة 1995 وحتى الآن، تعززت التجارة بين (إسرائيل) والاتحاد الأوروبي، ووقعت شركات تجارية متلاحقة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي الآن الشريك التجاري الأول لـ(إسرائيل). كما وقعت شركات أمنية واستراتيجية مع (إسرائيل) تضعها في مرتبة متقدمة، وفي آخر تمظهر لتدهور الموقف السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، تبنت 24 دولة أوروبية، من ضمنها بريطانيا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا والسويد وهولندا وسويسرا، التعريف الصهيوني لـ«اللاسامية»، وهو التعريف الذي يضع انتقاد الصهيونية و(إسرائيل) قريباً من اللاسامية ومعاداة اليهود. ويشكل هذا التبني حاجزاً أمام نقد الصهيونية و(إسرائيل) وربط رفضهما أو نقدهما برفض ونقد اليهود.

ما يجب التأكيد عليه هو أنه بعد أوسلو، وخلال 30 عاماً مضت، خسر الطرف الفلسطيني الدعم من الأوساط الدولية، خاصة في ظل التحالف الدولي ضد الهولوكوست. والمواقف الأوروبية ليست أفضل حالاً من الموقف الأمريكي، فكلاهما يدعم الأمن والوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

التحوّلات في مواقف الاتحاد الروسي تجاه القضية الفلسطينية

سيرغي ألكساندروفيتش

للتعرّف على موقف روسيا من الشأن الفلسطيني ومن القضية الفلسطينية يجب النظر ليس فقط للتحوّلات في روسيا نفسها، وإنما للتحوّلات العالمية وتحوّلات المنطقة أيضاً والتي تؤثر بشكل كبير على الموقف الروسي.

في العقود الأخيرة قطع العالم أجمع شوطاً في السياسة العالمية، وعلى وجه التحديد روسيا، التي كانت تجمعها في أوائل القرن الحالي علاقة ودّية وإشكاليّة في الوقت ذاته مع الغرب؛ سببها التباينات والازدواجية في السياسة الغربية. ورغم ذلك، ظلت تحافظ على علاقة جيدة مع الغرب من الناحية الشكلية، منذ رئاسة بورييس يلتسن وحتى في بداية رئاسة بوتين. ولكن في الوقت الحالي الذي نعيش فيه أزمات عالمية خانقة، بات الرأي العام العالمي يركز اهتمامه بشكل أساسي على الحرب الدائرة في أوكرانيا.

يمكن القول في الوقت الحاضر إن هناك تراجعاً في الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وخاصة من قبل المنظمات الدولية، وحتى أيضاً من قبل روسيا؛ وذلك بفعل الاهتمام العالمي بالحرب في أوكرانيا، لكن بكل الأحوال تتمسك روسيا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بخيار حل الدولتين وتدعم الحوار الفلسطيني، وفي أكثر من مرة نُظِّمَت اللقاءات الفلسطينية في العاصمة الروسية وبمشاركة الخارجية الروسية، وما زال هناك تعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ولكن بسبب الظروف الناشئة، تراجع هذا التعاون أو يمكن القول إنه توقف، نتيجة الموقف العالمي تجاه الرئيس الروسي.

يمكن من جهة أخرى رصد الموقف الروسي من فلسطين من خلال الجالية الفلسطينية المتواجدة في روسيا، حيث نرى أن هنالك شخصيات فلسطينية

لها دور كبير في السياسة الروسية وخاصة في السياسة الشرق أوسطية، على سبيل المثال السفير الفلسطيني والجنرال رامي الشاعر، وهو مستشار معالي السيد ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس الروسي في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية. لكن في مقابل اللوبي الفلسطيني المؤثر في روسيا، فإن تأثير اللوبي اليهودي كبير وفعال، خاصة في الإعلام، فهو يوجّه ويقرّر بشكل كبير في الخطاب الإعلامي الروسي.

أمّا فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الروسية الفلسطينية، فيجب أن يكون هنالك تحركات جديدة في الجانب السياسي والاقتصادي وشؤون الطاقة، لكن بعد انتهاء المعارك في أوكرانيا وتهدئة الأجواء السياسية العالمية وليس قبل ذلك. ومن المهم جداً التفكير بمنطق تفعيل دور الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا الاتحادية والمسيحية العالمية، فالكنيسة لها نفوذ وتأثير كبير في المجتمع الروسي، وعلى المستوى العالمي أيضاً، ويمكن الاستفادة من وجود المقدّسات المسيحية في فلسطين وتحديدًا في القدس الشرقية، مع الاحتفاظ بحق المسلمين بالقدس، وحتى اليهود، لكن تفعيل دور الكنيسة هو أمر مهم لتوحيد الكنيسة الأرثوذكسية ومجموع الكنائس المسيحية تجاه القضية الفلسطينية.

رغم أن أوروبا تشكل عنصرًا مهمًا في السياسة العالمية والشؤون الشرق أوسطية، لكن يأتي بالمقام الأول دور الولايات المتحدة فهي تشكل مركز القيادة الأساسي القادر على تقييم وتقييد من تشاء، وتمارس سياسة امتهان الشعوب والهيمنة السياسية حيال البلاد الأوروبية. كما ينبغي الاهتمام بتنامي دور الصين في الشؤون الشرق الأوسط، خاصة وأنها على أعتاب تحوّل الصين إلى دولة اقتصادية عظمى في العالم مما يعني تنامي دورها السياسي.

التحوّلات في مواقف الصين من القضية الفلسطينية

جواد الحمد

شهدت السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية تحولات مهمة ذات أبعاد متعدّدة، بعضها استراتيجي، وكانت هذه التحوّلات مرتبطة زمنياً بعدد من العوامل المتغيرة التي شهدتها الصين وحكومتها، إضافة إلى التحوّلات في علاقات الصين بالعالم العربي من جهة، و(إسرائيل) من جهة ثانية، خاصة في الأبعاد الاقتصادية والتجارية بالنسبة للعلاقات العربية، ويضاف إليها البعد العسكري والتكنولوجي في علاقاتها مع (إسرائيل).

لا بد من التأكيد على أن السياسة الصينية بدأت داعمة للشعب الفلسطيني منذ نكبته، وتعد الصين متقدمة على بقية الدول الكبرى في ذلك، إلى جانب روسيا، إلا أن هذه السياسة تعرضت لتحوّلات مهمة مع الزمن، ووصلت إلى حالة حرجة بالنسبة للشعب الفلسطيني عبر الخط الزمني لتنامي العلاقات الصينية-الإسرائيلية بشكل مضطرد، وذلك نتيجة التأثير بالفكر السياسي للزعيم الصيني والمفكر دنغ شياو بنغ، والذي تبنى منذ العام 1978 التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي، والتعايش مع الأنظمة السياسية القائمة، وعدم دعم أي حركات معارضة أو انقلابية أو ثورية حتى لو كانت حركات تحرّر كما كان سابقاً.

وقد تبلور هذا التحول عملياً وبشكل ملموس تجاه القضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي مع (إسرائيل) عام 1992 للحصول على أسلحة وتكنولوجيا عسكرية إسرائيلية، وتعزيز التعاون الاستخباري بين الطرفين اعتباراً من العام 1993، في مقابل إعلان تشكيل منتدى التعاون العربي الصيني عام 2004 في عهد الرئيس هو جين تاو.

وقد توثقت العلاقات الصينية مع (إسرائيل) والعالم العربي في نفس الوقت

مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق (BRI) عام 2014، من قبل الرئيس الصيني تشي جنبنغ، وذلك لتأكيد مصالح الصين في الشرق الأوسط في النفط والغاز والأسواق العربية ورؤوس الأموال العربية. وقد برزت اتجاهات التحول الجديد أيضًا بشكل لافت ومؤثر على الصعيد الفلسطيني منذ العام 2013، عندما قدمت الصين مبادرة النقاط الأربع للسلام في الشرق الأوسط من قبل الرئيس الصيني تشي جنبنغ Xi Jinping، والتي نقلت الصين إلى موقع المحايد أو الوسيط بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، هذه المبادرة التي أكدتها الصين عدة مرات أعوام 2016 و2021.

وبذلك فقد بدأت القضية الفلسطينية تشعر ليس بفقدان صديق دولي بشكل كلي، ولكن بتغير سياسة هذا الصديق بدخول المصالح الإسرائيلية-الصينية المشتركة في التأثير على موقف الصديق الصيني تجاه (إسرائيل) وعدوانها، ومع ذلك استمرت الصين في التصويت في الأمم المتحدة لصالح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك تصويتها ضد الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة (إسرائيل) عام 2020 في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أن الصين في نفس الوقت تساهم في إنشاء البنى التحتية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ما يشكل مساهمة في تقوية هذه الدولة القائمة على أرض فلسطين بالعدوان والظلم. وكذلك زاد تفهم الصين للسياسة الأمريكية بالعموم تجاه الصراع في المنطقة، بسبب حاجتها المتنامية للتعاون مع دول عديدة تقع في دائرة التحالف مع الولايات المتحدة، أو الصديقة لها بالحد الأدنى والتي يمر فيها مشروع الحزام والطريق (BRI) الصيني.

ويمكن تحديد منطلقات ومحددات السياسة الصينية في علاقاتها العربية والإسرائيلية وتجاه القضية الفلسطينية على النحو التالي:

- الاقتصاد.
- الأمن والعسكر.

- المنطلق والمحدد الاستراتيجي في تعريف الصين ودورها الدولي ومنه الشرق أوسطي New Strong China Next Decades، حسب استراتيجية الرئيس الصيني (تشي جين بنغ).

يمكن اختصار التحولات في سياسة الصين ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية كالتالي:

- التحول من طرف داعم للقضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني إلى طرف وسيط (طرف محايد) في عملية التسوية السياسية، والاحتماء بالإجماع الدولي بدعم السلام في المنطقة وتبني حل الدولتين، وتبني السياسة الحذرة تجاه القضية الفلسطينية و(إسرائيل) لتبقى طرفاً مقبولاً من الطرفين حسب أهدافها.
- استمرار التواصل الدبلوماسي والسياسي مع السلطة الوطنية الفلسطينية بالحد الأدنى.
- أصبحت الصين لا تؤيد أعمال المقاومة الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي بوصفها أعمال عنف وتصعيد، حسب التعبير الصيني، وتدعو في المقابل إلى ضبط النفس واللجوء إلى المفاوضات السياسية من قبل الطرفين.
- اعتبر الرئيس الصيني (تشي جين بنغ) في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون العربي- الصيني المنعقد في الكويت 2018، أن «قضية فلسطين القضية الجذرية للسلام في الشرق الأوسط»، ودعم فكرة عقد مؤتمر دولي جديد لقضية فلسطين، وإيجاد آلية مبتكرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، واتخاذ «حل الدولتين» و«مبادرة السلام العربية» كأساس لدفع مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية للخروج من الجمود في أسرع وقت ممكن.
- تؤيد الصين إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ما قبل عام 1967

- وعاصمتها القدس. (حسب وثيقة سياسة الصين العربية يناير 2016)
- لا تقدم الصين مساعدات اقتصادية جوهرية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وليس لديها أي استثمارات في الأراضي المحتلة عام 1967، بينما قدمت بعض الدعم لوكالة الأونروا للاجئين، وقدمت بعض المساعدات الطبية في مواجهة جائحة كوفيد-19.
 - تزايد الترابط الاقتصادي والأمني مع (إسرائيل)، ما يعني تشابك المصالح، والتأثير على دعمها للشعب الفلسطيني، أي الاقتراب أكثر نحو (إسرائيل) اقتصادياً في مجالات التكنولوجيا والدفاع والاستثمار.
 - تعمل شركات المقاولات الصينية على تنفيذ مشاريع عملاقة في البنية التحتية الإسرائيلية، إلا أن الصين تمنع مواطنيها العاملين في (إسرائيل) من العمل في المستوطنات «غير الشرعية» في الضفة الغربية، وذلك بقرار من الرئيس الصيني منذ عام 2017.

ومن أهم التحولات في السياسات الصينية على المستوى الدولي:

- مشروع الصين للسلام في الشرق الأوسط 2013-2022.
- توجهات الرئيس (تشي جين بنغ) الجديدة في السياسات الداخلية والخارجية وأهمها فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية الصينية، وإعادة بناء القوة العسكرية، والتطوير التكنولوجي، وبناء الصين الموحدة والقوية خلال العقود القادمة، والوصول إلى أسواق العالم عبر مبادرة الحزام والطريق منذ العام 2013.
- التداخل الاقتصادي الصيني-الأمريكي، وتنامي علاقات الصين بـ(إسرائيل) اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً (1992-2022).
- نجاح الصين باستقطاب أكثر من 40 دولة لمبادراتها الخاصة بالحزام والطريق والبدء بتنفيذها.

- توقيع الاتفاق الاستراتيجي بين الصين وإيران عام 2021، وخاصة في مجال الطاقة ومنافسة إيران لدول مجلس التعاون الخليجي في تزويد الصين بالطاقة النفطية اللازمة للتقدم الاقتصادي والصناعي الصيني.
- تطوير العلاقات الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية بين الصين والمملكة العربية السعودية في 2022، وبقية دول مجلس التعاون الخليجي.
- دور أزمة كوفيد-19، وتأثيرها على الاقتصاد الصيني وعلى نمط العلاقات الدولية وخاصة مع الولايات المتحدة.
- استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بممارسة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة عام 1967، وتقديم المقترحات الفلسطينية لإدانة السلوك الإسرائيلي المخالف لنصوص القوانين الدولية التي تؤيدها الصين بالعموم.

محددات السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية

1. تطورات القضية الفلسطينية وتنامي المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي.
2. تداعيات النضال الوطني الفلسطيني على (إسرائيل) لدرجة تهدد أمنها واستقرارها، الأمر الذي قد يضر بمصالح الصين في (إسرائيل).
3. السياسات والإجراءات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.
4. العامل الاقتصادي الصيني ومدى حاجته لـ(إسرائيل) في اللحظة الزمنية والظرف الموضوعي.
5. طبيعة العلاقات العربية-الصينية وموقع القضية الفلسطينية فيها.
6. مدى النشاط الدبلوماسي العربي والفلسطيني الناجح في بكين تجاه مواطن القوة في قيادة الحزب الشيوعي الحاكم وقطاعاته الشبابية على وجه الخصوص.
7. التنافس مع الولايات المتحدة في التأثير على القضية الفلسطينية.

وقد انعكست المحددات السابقة على المقترح الذي قدمته الصين في مارس 2021 حول (الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي) والذي يتشكل من أربعة بنود وهي، أولاً: وقف إطلاق النار ووقف العنف على رأس الأولويات، ثانياً: حث الصين (إسرائيل) على الوفاء بجديتها بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، ورفع جميع الإجراءات والحصار المفروض على غزة في أسرع وقت ممكن، وحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية لفلسطين، ثالثاً: حث مجلس الأمن الدولي اتخاذ إجراءات صارمة بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، رابعاً: دعم حل الدولتين من خلال العودة لطاولة المفاوضات. يمكن اختصار تأثير العلاقات العربية - الصينية، على توجهات الصين نحو القضية الفلسطينية كالتالي:

1. حققت العلاقات الصينية العربية نجاحات محدودة في التأثير على الموقف الصين تجاه القضية الفلسطينية وذلك في إطار المنظمات الدولية فحسب.
 2. رغم تأييد الصين للمبادرة العربية للسلام لعام 2002، واتفاقات أوسلو 1993، والمفاوضات مع (إسرائيل). إلا أن هذا لم يدفع الموقف الصيني ليكون منحازاً للجانب الفلسطيني في غير البعد الإنساني والحقوقى العام.
 3. لم تتمكن هذه العلاقات من التأثير على الصين لممارسة الضغط على (إسرائيل) لوقف عدوانها على الشعب الفلسطيني أو لفك الحصار عن قطاع غزة.
- الأمر الذي يجعل العلاقات العربية الصينية في النهاية ليست عاملاً حاسماً في موقف الصين، باستثناء المواقف الصينية المعتادة في المنظمات الدولية، وفي المنتدى العربي الصيني واجتماعاته المتنوعة.

أما عن تأثير العلاقات الصينية الإسرائيلية على توجهات الصين نحو القضية الفلسطينية فهو على النحو التالي:

1. يشكل تنامي العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بين (إسرائيل) والصين تحدياً كبيراً يحول دون تقدم السياسة الصينية أكثر لصالح الشعب الفلسطيني (كانت (إسرائيل) في عام 2012 مثلاً الشريك التجاري الثاني مع الصين بعد الولايات المتحدة). ليصبح التعاون مع (إسرائيل) مصلحة استراتيجية للصين.

2. تكتفي الصين بالتعبير عن موقفها في الخطابات وفي المحافل الدولية والعربية، لكنها لا تطالب (إسرائيل) من خلال العلاقات الثنائية بأي تغييرات جوهرية في سياساتها تجاه الشعب الفلسطيني، كما أنها لم تفعل أي عقوبات أو إجراءات احتجاجية على السلوك الإسرائيلي.

3. شكلت العلاقات الصينية الإسرائيلية مصدر قوة مهم للصناعة التكنولوجية الإسرائيلية والبنية التحتية، حيث تجاوزت استثمارات الصين الـ 20 مليار دولار، فيما لم تستثمر أي مبالغ مهمة في الضفة الغربية وقطاع غزة مثلاً.

توصيات: من أجل التأثير على مواقف وسياسات الصين تجاه القضية الفلسطينية خلال الأعوام القادمة (2030-2023)، فهناك مجموعة من المقترحات:

1. تشجيع الصين على تقديم مساعدات إنسانية واقتصادية مباشرة للشعب الفلسطيني، والتعاون في مجالات البنية التحتية - التعليم والصحية والطرق والنقل والمطار - والاستثمار.

2. دعوة الصين لتطوير موقفها من الاستيطان بمقاطعة بضائع المستوطنات، ما دامت تعتقد أنها غير شرعية، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية التي تعمل فيها أيضاً.

3. ضرورة دفع الصين للتأكيد على أن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي لا تقع ضمن دائرة أعمال الإرهاب وفق المفهوم والموقف الصيني.
4. مطالبة الصين بربط التعاون الاقتصادي والاستثمار الصيني في (إسرائيل) بمدى التزام (إسرائيل) بالقانون الدولي في تعاملها مع الفلسطينيين، واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال الإخلال بذلك.
5. زيادة النشاط الدبلوماسي العربي للتوعية بالقضية الفلسطينية لقيادات الحزب الشيوعي الشبابية الجديدة، ولرجال الإعلام والسياسة والبرلمان وفي الجامعات المتخصصة بالعلوم الإنسانية.
6. تشكيل فريق عربي - فلسطيني لوضع برامج عملية تفصيلية، وفق رؤية ناضجة وخطة عمل طموحة؛ للتأثير على مواقف الصين وتحويلها إلى مسار داعم للقضية الفلسطينية العادلة، وللنضال الوطني الفلسطيني بشكل أكبر، وللضغط على (إسرائيل) اقتصادياً وسياسياً للجم عدوانها وانصياعها لقرارات الأمم المتحدة.

مداخلات المحور الأول

ماجد الزير: مما ساهم في زيادة العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي و(إسرائيل) هو تحالف بعض اللوبيات العربية الرسمية مع اللوبي الإسرائيلي، إلى جانب الضعف الفلسطيني الواضح المخل الذي ترك أثراً واضحاً. ونحن نبحث عن مستقبل فلسطين علينا أن نقرأ أين يمكن أن تكون لنا فرص في أوروبا لصالح نشأة بيئة فلسطينية صحية للعمل الوطني، ولا يمكن أن نتجاوز الأزمة الأوكرانية وتأثيرها العميق على السياسة الأوروبية القطرية والاتحادية، وكذلك على السياسة الروسية، هذه الأزمة ربما توفر فرصة للفلسطينيين لتقديم قضيتهم بشكل أكثر جرأة.

يجب استغلال قضية المستوطنات وإرث ما بعد أوسلو في أوروبا، باعتبار أن السياسة الأوروبية ليست واحدة، وهناك بعد شعبي وبعد حزبي، فالدخول في فسيفساء البيئة الأوروبية يمكن أن يساعد الفلسطينيين في سرد روايتهم وتحصيل الدعم من أجل قضيتهم.

عريب الرنتاوي: لا يمكن أن نتحدث عن أوروبا ككتلة واحدة، لا على مستوى العلاقة بين الحكومات، ولا على مستوى الشعوب والرأي العام، فهي قارة غنية بالتنوع، وهناك تحولات جديدة تسمح لنا أن نتحرك كطرف فلسطيني. لا أتفق مع التشاؤم الذي طغى على النقاشات، ويمكن متابعة تقارير معهد دراسات الأمن القومي INSS في (إسرائيل) الذي يتحدث عن أن التحولات الدولية المرصودة ليست في صالح (إسرائيل). فر (إسرائيل) تعتبر دعوات وسياسات نزع الشرعية عنها ثاني أو ثالث أكبر التهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. الملاحظة الأخرى، نتيجة للسياسات التي اتبعتها رئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ترامب، فقد بات هنالك نقلة نوعية في المقاربة الأمريكية للمسألة الفلسطينية تقوم على بعدين، البعد الأول مبني على تبني الرؤية اليمينية الإسرائيلية وليس المؤسسة الإسرائيلية وتأتي هنا صفقة

القرن، البعد الثاني له علاقة بالإطار الإقليمي، فبدل أن تكون الأردن ومصر هي الإطار التقليدي التاريخي لحل القضية الفلسطينية، باتت الإمارات والسعودية ودول الخليج مشاركة في هذا المجال، مما شكل انقلاًباً في المشهد.

محمد صوالحة: التفاؤل نوع من أنواع الصمود والمقاومة عند الحديث عن القضية الفلسطينية، ولكن من المهم جداً أن نعرف الواقع كما هو ليس كما نتمناه، أعتقد أن التقسيم الأساسي، خاصة في أمريكا وأوروبا، هو بين الشعوب والحكومات، هنالك تقدم جيد للقضية الفلسطينية بين الشعوب، لكن بين الحكومات ربما يكون الأمر صعباً، فنحن نبحث بصعوبة بالغة عن أي موقف داعم للقضية الفلسطينية، سواء من أوروبا أو أمريكا، وإن كان هناك تحول لصالح القضية فهو طفيف جداً، على عكس التحول الشعبي، والذي يمكن الاستفادة منه من خلال برامج عملية لا نملكها حتى الآن كفلسطينيين وعرب، باستثناء بعض الجهود الشبابية الشعبية على السوشيال ميديا.

فيما يتعلق بروسيا والصين، لا يمكن القول إنَّ هناك تغييراً حقيقياً في الموقف تجاه القضية الفلسطينية، هناك تغيير لفظي فرضته حرب أوكرانيا، فروسيا قبل الحرب كانت علاقتها مع (إسرائيل) أفضل بكثير من علاقتها مع فلسطين. ترتبط الصين أيضاً بمصالح مع (إسرائيل) متعلقة ببعض الصناعات المهمة التي لا تجدها عند الفلسطينيين أو العرب بشكل عام.

أوسلو هي الضربة القاضية للقضية الفلسطينية، ولن يحدث تطور في نيل الحقوق الفلسطينية ما لم يحدث أي تغيير في العالم العربي لصالح الفلسطينيين، أو يحدث تغيير في الداخل الفلسطيني.

أحمد عزم: ربما واحدة من أبرز الأخطاء التاريخية التي ارتكبتها منظمة التحرير في اتفاق أوسلو هي عدم المطالبة بتغيير القوانين التي كانت تنظم

وضعها في الولايات المتحدة الأمريكية. فبعيداً عن التحوّلات السياسية التي تحدث، توجد بنية تحتية قانونية في الولايات المتحدة، والآن في أوروبا، تمنع أي تغيير يمكن أن يُطالب به. على سبيل المثال، في عام 1967 صُنفت منظمة التحرير منظمةً إرهابيةً، هذا التصنيف ما زال سارياً حتى اليوم، وبنى عليه 3 قوانين جديدة في عام 2018-2019 في عهد أوباما، وهي ليست لصالح الشعب الفلسطيني، وقس على ذلك. فمثلاً هناك مجموعة من القوانين المعتمدة حالياً في أوروبا انطلقت من مواضيع سابقة مثل اللاسامية والهولوكوست. وقد ترتب على تلك القوانين إيقاف مساعدات السلطة الفلسطينية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أكثر من مرة، إلى جانب منع وجود أي مكتب رسمي تمثيلي للسلطة الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية. حجب المساعدات الأوروبية يستهدف القوة الناعمة للشعب الفلسطيني بشكل أكبر من أي قطاعات أخرى، وتستمر أوروبا في تمويل مؤسسات المجتمع المدني المتمسكة بخطاب المانحين.

وفي سياق آخر، تواجه الهند والصين عقبة كبيرة في تطوير علاقاتها مع (إسرائيل) بسبب الولايات المتحدة الأمريكية. رغم ذلك زاد التعاون الاقتصادي بين الهند والصين من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال، قفزت قيمة التجارة بين الهند و(إسرائيل) من 4 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار في غضون أربع سنوات، ويُلاحظ أن ميناء حيفا يتمتع بتواجد هندي وصيني مشترك. يعزز كل ذلك فهمنا بأن الهند تلعب دوراً مهماً في سياق تواجد الصين في الشرق الأوسط.

أنطوان شلحت: تعريف (إسرائيل) ككيان وظيفي ليس كافياً لفهم حقيقة (إسرائيل) بشكل شامل. يجب أن نراعي أيضاً كيف تفهم (إسرائيل) التحوّلات التي تطرأ على القضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة. من خلال فهم هذه التحوّلات وتحليلها بشكل صحيح،

يمكننا تسليط الضوء على (إسرائيل) وتحويل هذه التحولات إلى فرص يمكن استغلالها .

علي الجرياي: عندما نتحدث عن رأي العالم بشأن القضية الفلسطينية، سواء كان ذلك على مستوى الدول أو المنظومة الدولية بشكل عام، يجب ألا ننسى مكانتنا ودورنا في هذه التحولات. فعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية قضية عالمية تشغل الاهتمام العالمي، إلا أنه يجب أن تكون لنا فاعلية أكبر، إذا كنا نرغب في تغيير وجهة نظر العالم والمساهمة في تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، ويجب علينا الاعتراف بدورنا والعمل بجد للتأثير في هذه التحولات والعمل من أجل إحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

إصلاح جاد: ما زال البعض يركز اهتمامه حول مناطق معينة مثل أوروبا والغرب، بينما تظهر الصين كقوة صاعدة في نظام عالمي جديد. ومع ذلك، فإن هذا التقسيم يحمل بعض العيوب والتحيز الغربي بخصوص القضايا ذات القيم، خاصة مع التأكيد على أن قوة الصين وصعودها من خلال جهودها الذاتية، وليس من خلال الاستعمار أو استغلال ونهب شعوب أخرى في العالم. قوة دور الصين المتصاعد تتبع من قدراتها الذاتية، وهذا المبدأ يجب أن يكون أساساً مهماً لتفهمنا وتقييمنا للعلاقات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم تجاهل الدور الكبير والمؤثر الذي يلعبه الحزب الديمقراطي في أمريكا وبريطانيا، والتحولات التي طرأت على الحزبين. يرتبط هذا التحول بشكل مباشر بدور الفلسطينيين في الشتات، حيث يعتمد الشتات في مخاطبتهم على قيم أخلاقية تستخدمها أوروبا والغرب لتبرير مصالحهم.

محجوب الزويري: تصغي الصين وروسيا للسردية الإسرائيلية جيداً، بل توجد علاقات معقدة ومتعددة الأبعاد بين هذه الدول، وتتأثر بالمصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المتبادلة. حيث تشكل علاقة الصين

مع (إسرائيل) جزءاً من تفاعلات أوسع تتضمن أيضاً المنافسة بين الصين والولايات المتحدة. فتربط الصين علاقتها مع (إسرائيل) ليس فقط بالجانب التكنولوجي، ولكن أيضاً بمنافستها مع الولايات المتحدة. فيشير البعض إلى وجود صراع حقيقي بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) حول العلاقات الصينية. ويجب التنويه إلى أن القضايا المرتبطة بالقيم والأخلاق قد تلعب دوراً محدوداً في بعض الأحيان، وقد تكون معدومة. فالمتابع لوضع مسلمي الأيغور في الصين يعرف أنها دولة ليس لديها حالة قيمة تقدمها للعالم، فما الفرق بين ما يتعرض له الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي وما يواجهه المسلمون في الصين من دولتهم؟ لذلك تعتبر المصالح السياسية والاقتصادية الأكثر أهمية في صنع القرارات الدولية.

جونى منصور: في الجامعات الأمريكية، يوجد فئة عمرية وقاعدة من الطلاب الذين قد يكون لديهم القدرة على إحداث تغيير في القضية الفلسطينية، ورغم أن اتجاه هذا التغيير ليس واضحاً، إلا أنه من المتوقع أن يكون لصالح القضية الفلسطينية إذا تم استغلاله بشكل مناسب. أما فيما يتعلق بالصين، فهناك تجمد في العلاقة بينها وبين السلطة الفلسطينية والحكومات العربية، رغم أن الأبواب مفتوحة للصين في الدول العربية. يوجد عدد كبير من العمال الصينيين في (إسرائيل)، يقدر بحوالي 6000-10000 عامل سنوياً، يعملون ويدرسون في (إسرائيل) في مجال التكنولوجيا العالية، بينما يوجد أيضاً إسرائيليون يعملون ويتعلمون في الصين. وفيما يتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية، يجب أن نسأل عن موقف السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية تجاه تصفية الأوقاف الأرثوذكسية، وصفقات البيع في القدس، ويافا، وطبرية، وبيسان. إذ لا يوجد أي تحرك رسمي وفعلي لحماية هذه الأراضي. ولم يتخذ موقف حاسم، فمن المحتمل أن يستمر تسريب الأراضي لفترة طويلة.

المحور الثاني

التحوّلات في البيئة السياسية العربية والإسلامية
وأثرها على القضية الفلسطينية

الخلافاة العربية-العربية والعربية-الإسلامية: النزاعات والمحاوَر وانعكاسها على القضية الفلسطينية

عبد الله الأشعل

يوفر الإقليم حاضنة للقضية الفلسطينية، تجعل الأطراف الفلسطينية تصمد أمام مكر (إسرائيل) وكيدها، وقد بيّنت النية على تنفيذ المشروع الصهيوني، الذي يزعم أن اليهود أحق بفلسطين من أهلها. كما عمدت (إسرائيل) إلى التدليس والتظاهر بالسلام، أمام العالم، بما في ذلك البيئة المحيطة، على خلاف الباطن الذي تضمّره، وهو العمل على الاستئثار بفلسطين وحدها، لذلك فإن السلام يعني لها تحقيق مشروعها، في المقابل لم يدرك العرب ذلك، مما ساهم في إغراء (إسرائيل) بفلسطين بشكل أكبر.

عند قيام (إسرائيل) كانت الحاضنة الإسلامية تتصدّر دعم القضية الفلسطينية، ولذلك تلخصت فلسطين بالمسجد الأقصى، وحينها نصح وزير الدفاع الأمريكي السابق جون فورستال الرئيس الأمريكي حينها هاري إس ترومان، بعدم دعم (إسرائيل) مخافة الغضب الإسلامي. ولكن لاحقاً تصدر البعد العربي على حساب البعد الإسلامي، عندما رفع جمال عبد الناصر في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، شعارات القومية العربية والوحدة العربية، وردّدت هذه الشعارات أحزاب قومية. حكمت الدول العربية بعضها بعضاً، وساد الصراع بين هذه الأحزاب، ولذلك ليس مستغرباً قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر العربية وإلا بعد هزيمة 1967، فقد كان للجيش المصري قيادة عبثية دفعت به إلى سيناء دون تخطيط، ولذلك كان طعماً للقوات الإسرائيلية، وحققت نصراً لا تستحقه على الجيش المصري. وعندما أعدت القيادة العسكرية بشكل جيد في عام 1973 في الأسبوع الأول، نالت من النفسية والجيش الإسرائيلي.

وهذا دفع لأن تصبح القضية الفلسطينية عربية أولاً ثم إسلامية، ومن هذا المنطلق ظهرت فتح عام 1965، لتعبر عن المقاومة العربية ضد (إسرائيل) في الأردن ولبنان، وعندما نشأت منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1969 في القمة الإسلامية في الرباط، انضم البعد الإسلامي إلى البعد العربي.

وقد خالف أنور السادات سياسات عبد الناصر القومية، عندما حاول الأول التقرب من (إسرائيل)، فعندما قام السادات بإبرام اتفاقيات كامب عام 1979، كان يعلم جيداً أن السلام ليس مفهوماً واحداً بين العرب و(إسرائيل). (إسرائيل) فهمت السلام على أنه تحييدٌ لمصر، وإخراجها من دور القيادة في المنطقة العربية، والانفراد بالدول العربية ومصر. لا شك أن الانقسام العربي والإسلامي في ذلك الوقت كان كبيراً جداً، لأن أنور السادات تنكر للأمة العربية أصلاً، وقال إن مصر ليست عربية. وللأسف الشديد، فإن عدداً من المثقفين يدعمون هذا القول، لكن يجب التأكيد على أن مصر هي قلب الأمة العربية، وهي البداية والنهاية، وبغير مصر لن تنتصر القضية الفلسطينية مطلقاً، وأن (إسرائيل) عدو مباشر، وأي اختراق للمنطقة العربية هو اختراق لكل الأمن القومي المصري. وهذا يوضح سبب لجوء (إسرائيل) إلى السودان واندفاعها نحوها، فالهدف الأساسي هو محاصرة مصر وخنقها، وبالتالي نستخلص أن وجود (إسرائيل) في فلسطين والمشروع الصهيوني تم تصميمه من أجل مصر.

وقد كشفت أيضاً الأزمة منذ اتفاق كامب ديفيد عام 1979 حتى الآن أن هناك فرقاً كبيراً بين مصالح النظم العربية ومصالح الأوطان العربية. النظم العربية همها أن تأخذ الشرعية من الخارج بغض النظر عن مدى خدمتها للأوطان العربية. ولذلك لا بد من معالجة هذه النقطة، ليس عن طريق الثورة على الحكام وإنما عن طريق إعادة الحكام إلى الحضن العربي مرة أخرى. لأن الحاكم العربي عروبي، ولكن الضغط عليه من جانب (إسرائيل)

والولايات المتحدة، يدفع به للتقرب من (إسرائيل)، والمراقب للقضية الفلسطينية يدرك حساسيتها، خاصة وأن أطرافها الأساسية هي (إسرائيل) والولايات المتحدة التي أخضعت الحكام العرب للمشيئة الإسرائيلية، وهذا يجعلنا نطرح سؤالاً مهماً: هل يمكن أن تكون الولايات المتحدة وهي منحازة انحيازاً مطلقاً لإسرائيل وسيطاً للسلام؟ كما أنه من غير المنطقي أن يكون هناك موجة جديدة من الربيع العربي يمكن أن تحدث، لأن سوء الإدارة والطمع بثورات البلاد العربية، ورهن استقلال الدول العربية لصالح (إسرائيل) والولايات المتحدة بما يتضمنه الغرب مجتمعاً هو لصالح (إسرائيل) والولايات المتحدة.

ويمكن تسجيل أكبر خطأ حدث في ثورات الربيع العربي، وهو صعود التيار الإسلامي للحكم، ولذلك إذا أُريدَ أن يكون هناك ثورة مرة أخرى، فلا بد أن يبتعد التيار الإسلامي تماماً عنها، لأنه استغل استغلالاً بشعاً في الإساءة للوطن العربي. فلو تحدثنا عن حركة حماس باعتبارها نموذجاً، فقد كان من الضروري من بداية الثورة أن تحافظ على علاقتها مع سوريا لأنها مهمة للمقاومة ووسيلة بين إيران وتيار المقاومة، لكنها في البداية أصرت على تغليب الوجه الإخواني على وجهها كحركة تحرر فلسطيني. في الوقت الذي كان عليها الحفاظ على فكرة أنها حركة تحرر وطني.

صحيح أن الشعوب العربية تملك 100% من أوراق اللعبة إذا أصرت، لكن تم السعي لكيّ وعيها من جانب المنظومة العربية، ولذلك فالنخبة المثقفة مهمتها استعادة الوعي والإنسان العربي، والتي ظهرت في موندريال قطر عندما هتفوا لفلسطين وضد (إسرائيل).

نحن في هذه المرحلة بحاجة إلى تحديد لماذا نؤيد القضية الفلسطينية. هل نؤيدها لأن فلسطين جزء من الأمة العربية ولأننا أمة عربية واحدة، أم نؤيدها لاعتبارات مصلحة؟ وربما نجد على سبيل المثال أن مصر تؤيد

القضية الفلسطينية لأنها تشكل حديقة خلفية لمصر. بالتالي نحن بحاجة إلى وضع قاعدة لتأييد القضية الفلسطينية.

والجدير بالذكر أن هناك فهمًا مغلوطنًا عن دولة (إسرائيل)، فهي ليست قوة عسكرية وليست قوة أخطبوط، بل هي ظاهرة نفسية فقط، وعصابة اغتصبت فلسطين وتريد أن تتربع على عرش العالم العربي، والفكرة أبعد من فلسطين، بل المنطقة العربية بشكل عام، وهذا ما يغفله المطبعون والذين يساهمون بتطبيعهم في انطواء العروبة، من خلال تعلقهم بأهداب الأمل الزائف والحماية الإسرائيلية والأمريكية.

الربيع العربي والثورات المضادة وانعكاسها على القضية الفلسطينية

عاطف الجولاني

شكل الربيع العربي نقطة تحوّل، ومحطة مهمة في الواقع العربي في الفترة الماضية، ولا شك أنّ هناك تبايناً في وجهات النظر عند الحديث عن دوافعه ونتائجه ومآلاته، ويمكن أن نقف على عدة دوافع للربيع العربي والثورات الشعبية، ومن بينها: التوق للحرية والكرامة والتعبير عن الإرادة الشعبية، والرغبة بالانعتاق من الظلم والاستبداد والفساد السياسي، إلى جانب الاحتجاج على الوضع الاقتصادي والمعيشي، وهو الدافع الأساسي والمفجر لتلك الثورات الشعبية، إلى جانب التطلع للنهوض بواقع المجتمعات العربية من حالة التخلف القائم.

وقد عبّر الربيع العربي عن حركة اجتماعية تشكل موجات قابلة للتكرار والتجدد بشكل مبرر ومنطقي، ولكن فيما يتعلق بنتائج وتداعيات الربيع العربي على القضية الفلسطينية، فكانت خلافاً للأمال العريضة والتوقعات المتفائلة بأن يشكّل الربيع العربي نقطة تحوّل مهمة لتعزيز دور الشعوب العربية في دعم القضية الفلسطينية، والإسهام في مشروع التحرير، فلم تعد القضية الفلسطينية، كما كانت طوال عقود، قضية مركزية وموضع إجماع عربي. وأدى الانشغال بتداعيات ثورات الربيع العربي وما أعقبها من ثورات مضادة إلى صرف الأنظار عن القضية الفلسطينية، وإلى تضاؤل الدعم المقدم لها، وتراجع مكانتها عربياً ودولياً لصالح الاهتمام بقضايا أكثر سخونة واشتعالاً.

ويدفعنا هذا الواقع لطرح سؤال ماذا لو نجح الربيع العربي في تحقيق أهدافه ولم يتم الانقضاء عليه، واستطاعت الشعوب العربية فرض إرادتها؟ في هذه الحالة الافتراضية كان يُرجّح أن يكون الموقف الرسمي العربي ودوره

في دعم القضية الفلسطينية متطوراً جداً، وبكل تأكيد لم نكن سنشهد موجة التطبيع المؤسفة والمؤلمة، وكان الموقف الشعبي العربي في دعم القضية الفلسطينية سيمتدز ويتطور بالتأكيد، وكانت القضية الفلسطينية ستشهد إسناداً شعبياً عالمياً يمكن أن يؤثر بقرار بعض الأطراف الرسمية المؤثرة، وسيكون الموقف الإسرائيلي أكثر حرجاً. هذا التفسير الافتراضي يدفعنا لتأكيد أن الجانب الإسرائيلي كان شريكاً في إجهاض الربيع العربي لأنه يدرك حجم التدايعات الإيجابية التي ستترتب على نجاحه في دعم القضية الفلسطينية.

ويمكن تلخيص أبرز تدايعات فشل الربيع العربي على القضية الفلسطينية على النحو التالي:

1. تراجع القضية الفلسطينية في الأولويات العربية والإقليمية والدولية.
2. تسبب التباين في مواقف الدول العربية من ثورات الربيع العربي، في حالة انقسام سياسي حاد عبّرت عنها الأزمة الخليجية عام 2017، التي أدت إلى شلل مؤسسات العمل العربي المشترك، وتعطيل دورها تجاه القضية الفلسطينية والقضايا العربية لعدة سنوات.
3. وعلى صعيد القوى والتيارات الفكرية والسياسية، تسبب الخلاف في الموقف من ثورات الربيع العربي بقطيعة بين تلك الأطراف، انعكست سلباً على دورها ودعمها للقضية الفلسطينية. وما تزال القطيعة مستمرة بين بعض القوى اليسارية والقومية من جهة، وبعض القوى الإسلامية من جهة أخرى، على خلفية تعارض المواقف تجاه ما جرى في سوريا وليبيا، ولم تعد القضية الفلسطينية نقطة التقاء وتنسيق مشترك وتوحيد للجهود.
4. وكذلك انعكس الخلاف في الموقف من الثورات العربية على علاقات القوى الفلسطينية، وتسبب بانقسامات وبتعزيز الانقسام الموجود أصلاً،

ولم تختلف كثيراً عن الانقسامات التي حصلت بين الدول العربية، وبين القوى والتيارات الفكرية والسياسية.

5. أُقحمت القضية الفلسطينية بصورة سلبية في بعض الأزمات والصراعات العربية، ووجهت الاتهامات للفلسطينيين بالتدخل في الشؤون العربية، والمشاركة في بعض ثورات الربيع العربي، وهو ما حصل في مصر بعد عام 2013، حيث اتُهمت حركة حماس بمساندة الإخوان المسلمين والرئيس الراحل محمد مرسي، وتبع ذلك تصعيد سياسي وإعلامي، واعتبر التواصل مع حماس جريمة تخاير مع حركة مسلحة غير مشروعة، ووصلت الأمور درجة حشد القوات المصرية على حدود قطاع غزة.

6. كما أدى التعارض في الموقف من التطورات في سوريا واليمن بين أطراف ما كان يُسمى محور الممانعة أو المقاومة، إلى انقسامات عميقة في هذا المحور، أسفرت عن خروج حركة حماس منه لصالح دخول أطراف أخرى كالحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن. كما تسبب الخلاف بحالة قطيعة بين حماس وكل من إيران والنظام السوري وحزب الله، استمرت عدة سنوات.

نخلص إلى أن مجمل تداعيات إفشال الربيع العربي كانت سلبية على القضية الفلسطينية، وترتّب عليها دفع أثمان كبيرة، لكن ينبغي التنبيه إلى أن التداعيات التي أشير إليها هي تداعيات مؤقتة وفي تراجع وتم تجاوز الكثير منها، حيث بدأت القضية الفلسطينية تعود تدريجياً إلى مكانتها وإلى دائرة الاهتمام العربي، كما بدأت العلاقات بين التيارات الفكرية تتحسن في الآونة الأخيرة لصالح بعض الجهود المشتركة في دعم القضية الفلسطينية، كما تحسنت علاقات حماس التي تضررت مع إيران وحزب الله، واستأنفت العلاقات بين حماس والجانب السوري.

كما تجدر الإشارة إلى أن المراقب للحالة العربية يمكن أن يستنتج أننا قد

نكون على أبواب موجة جديدة من موجات الربيع العربي بوجود كل المبررات التي كانت سبباً لاندلاع الموجة الأولى، ويبقى السؤال الذي يطرح هنا: في حال تجدد الربيع العربي ما مدى قدرة الفلسطينيين على الاستفادة منه واستخلاص الدروس والعبر من التجربة الأولى؟

التطبيع والعلاقات مع (إسرائيل) وانعكاسها على القضية الفلسطينية

عريب الرنتاوي

التطبيع العربي الإسرائيلي، والمحاولات الأولى، والإرهاصات المبكرة لهذا المسار، عمرها من عمر تاريخ هذا الصراع، بل هو سابق إلى حد كبير لقيام الكيان الإسرائيلي، أي أننا لا نتحدث عن ظاهرة نشأت هكذا في ليل بهيم، بل هي ظاهرة متجذرة، فتحت مصر أبوابها من خلال زيارة السادات، ومعاهدة كامب ديفيد 1978. ثم جاءت الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية، التي جسدت المثل القائل: (أول الرقص حجلة)، حيث شهدنا تبدل الموقف الفلسطيني، وتساقطت شروطه وتحفظاته.

موجات التطبيع العربي الإسرائيلي:

الموجة الأولى: كانت مرتبطة ومحكومة بديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو العربي الإسرائيلي عمومًا، وبالتحوّلات داخل (إسرائيل) بشكل أو بآخر، ومرتبطة إلى حد كليّ بتشكلات هذا الصراع، وقادت هذه الموجة دول خاضت حروبًا مع (إسرائيل)، وكانت لها أراضٍ محتلة، ولديها قضايا عالقة مع الجانب الإسرائيلي، وتحت عملية السلام التي ابتدأت بمسار مدريد، ثم أوسلو ثم وادي عربة، فقد انهارت الجدران وتآكلت المقاطعة، وانطلق التطبيع تحت مظلة المفاوضات متعددة الأطراف، ومن خلال مكاتب التمثيل في عدد من الدول العربية. أي موجات تطبيع صاحبت المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية.

الموجة الثانية: تنطلق من اعتبارات أخرى في هذا المجال ظاهرها وأهمها ربما فكرة الخطر أو العدو المشترك، وهي نظرية بلورها نتيا هو بشكل خاص، ومحورها بأن إيران تهديد مشترك للعرب والإسرائيليين. ليصبح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صراعًا ثانويًا يمكن تأجيله، ويمكن احتواؤه

والسيطرة عليه في مواجهة هذا الطوفان الذي يهدد الجميع، وبالتالي بدأ التفكير جدياً بصيغ وأشكال ليست مرتبطة مباشرة لا بالديناميات الإسرائيلية الداخلية ولا بمقتضيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل بدأ يأخذ الموضوع منحى آخر ومغايراً، العدو المشترك عنوان رئيس من عناوينه، ولكنه ليس العنوان الوحيد .

الموجة الأخيرة من التطبيع يمكن أن نطلق عليها الموجة الإبراهيمية، بحيث أدخلت التطبيع في مسارات أخرى، أهمها باب البحث عن شرعية مفقودة، وبالتالي هي تعتبر أن الطريق للحصول على رضا الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يمر عبر المحطة الإسرائيلية.

المثال الواضح على هذا هو نظام الجنرالات والجنجويد في السودان، ببساطة شديدة هذا النظام يريد أن يطيل أمد الحكم العسكري والجنجويد في تلك البلاد بأي ثمن كان، حتى لو اقتضى الأمر الذهاب إلى (إسرائيل)، هذه الأنظمة ليست معنية بما يحصل الأراضي المحتلة، وبالتالي لقد دخلنا في حقبة جديدة الآن ليس لها علاقة بما شاهدناه في الموجة الأولى. نحن أمام ملامح تتشكل لحلف (صهيوني أبارتهايدي رجعي ديكتاتوري عربي) بشكل واضح مع الجنرالات والصهاينة. لا يمكن مطالبة الأخ العربي الآن أو الشقيق العربي بأن يقاوم التطبيع تضامناً مع الشعب الفلسطيني، رغم أن التضامن مع الشعب الفلسطيني واجب أخلاقي ووطني وقومي وكل الاعتبارات، ولكن يجب مطالبته بمقاومة التطبيع دفاعاً عن مستقبله. لأن هذا الحلف الذي يتشكل في العالم العربي الآن يستقوي بعضه ببعض، ويطيل بعضه في أمد عمر بعضه الآخر.

في بعد آخر أيضاً للتطبيع، تحدثنا عن نظرية الخطر المشترك، وأزمة الشرعية في كثير من الحالات العربية، وفي بعد آخر أن (إسرائيل) تستجلب اليوم عبر المسار التطبيعي لتكون فاعلاً مهماً في علاقات القوة وديناميتها بين الدول

والمراكز العربية المختلفة، فكيف نفسر هذا التهافت المغربي على التطبيع مع (إسرائيل) بمعزل عن قضية الصحراء، وعن الصراع الجزائري المغربي؟ إلا أن الاستقواء بـ(إسرائيل) أصبح الآن واحدة من معادلات القوة، ومظهرًا من مظاهر تطورها ودينامياتها في العالم العربي، وبالتالي يجب ألا نتوقع تغييرًا أو حرجًا عربيًا ناتجًا عن وجود المتطرف «إيتمار بن غفير»، واليساري «ياثير لبيد» في الحكم، هذا لا يدخل الآن في الحسابات، وكل الذين راهنوا بأن صعود المتطرفين «بن غفير» و«سموترينش» سيخرج بعض الحكام العرب، وبالتالي يؤثر سلبيًا على مسار التطبيع الإبراهيمي، ثبت باللموس أنه غير صحيح.

لا ينبغي التعويل على الدول المرتبطة والمتورطة في الصراع العربي الإسرائيلي بحكم الجيوبولوتيك مثل مصر والأردن، فقد بات واضحًا أنه لا ينبغي انتظار الكثير من هذه الدول في مواجهة هذا المد اليميني الفاشي في (إسرائيل)، بدلالة أن هذه الدول الآن تسير في مسار تكييف مع المخرجات الإسرائيلية وليس في مسار مواجهة مع هذه المخرجات، وأن جزءًا مما يثير قلق هذه الدول، هو تنامي المقاومة في الضفة الغربية كما في جنين وعرين الأسود.

المبررات المستخدمة في المسار التطبيعي تاريخياً:

المبرر الأول: التطبيع يبعث برسائل طمأنة للمجتمع الإسرائيلي، ويساعد على لجم التطرف الإسرائيلي، وتعزيز تيار الاعتدال في أوساطها.

المبرر الثاني: التطبيع ممر إجباري لمساعدة «الأشقاء» الفلسطينيين، وإيصال المساعدات لغزة وللسلطة.

المبرر الثالث: لدى (إسرائيل) ما ليس متوفرًا عند غيرها. كالتكنولوجيا مثلاً، وهذا صحيح، لكن إذا أردنا الحديث بلغة التنمية والزراعة والصناعة، فالعالم مليء بالمصادر، ولسنا مضطرين لـ(إسرائيل) في هذا الجانب.

الحقائق التي أثبتتها موجة التطبيع:

الحقيقة الأولى: التطبيع طريق الأنظمة والحكام لكسب ودّ واشنطن وتعويض «أزمة الشرعيات»، خاصة الأنظمة العسكرية (عسكر السودان نموذجاً).

الحقيقة الثانية: التطبيع مدخل لبناء منظومة إقليمية لمواجهة إيران وحلفائها (ناتو شرق أوسطي، منظومة إقليمية للتعاون الأمني).

الحقيقة الثالثة: التطبيع مدخل للاستقواء على «الآخر» في العروبة أو الجوار (المغرب في مواجهة الجزائر على خلفية قضية الصحراء، الإمارات في إطار المنظومة الخليجية المنقسمة على ذاتها).

من جهة أخرى لقد أظهرت استطلاعات الرأي للعديد من المراكز مثل معهد واشنطن للدراسات، تعاضم رفض الشعوب العربية للتطبيع ومساراته «الإبراهيمية»، ولقد أكدت الأرقام من السعودية والإمارات والبحرين، فضلاً عن الأردن ومصر، فشل التطبيع شعبياً، بالرغم من صمود المعاهدات رسمياً وحكومياً. كما أن مونديال قطر 2022، كان بمثابة تصويت عفوي للعروبة ومركزية القضية الفلسطينية، وقد ظهر في المونديال، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه حيث يتاح التعبير فإن القضية الفلسطينية أولاً في الضمير والوجدان العربي، ولذلك علينا أن نوظف هذه النجاحات التي نحققها في عزل (إسرائيل) عن الساحة الدولية، ونزع الشرعية عن احتلالها، وإحراج الحكومات العربية التي يجرنا تطبيعها، ومخاطبة الغرب بضرورة مقاطعة (إسرائيل) وعزلها وإدانتها لجرائمها العنصرية من خلال استراتيجية واضحة.

التحوّلات في البيئة السياسية للدول الإسلامية «تركيا وإيران نموذجاً» وأثرها على القضية الفلسطينية

محجوب الزويري

شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي بداية مرحلة مهمة في العلاقة بين كل من إيران وتركيا من جهة، والقضية الفلسطينية من جهة أخرى. ففي حين بدأت الجمهورية الإسلامية في إيران فصلاً جديداً في التعامل مع القضية الفلسطينية، مستتدة إلى عدم الاعتراف بـ(إسرائيل)، واعتبار القضية الفلسطينية على سُلّم أولوياتها الخارجية، شرعت تركيا في علاقة مع (إسرائيل) بعد الانقلاب العسكري في العام 1980. وخلال هذه الفترة تطور الموقف التركي من القضية الفلسطينية، متأثراً بتطورات المشهد الداخلي. فبعد حضور الإسلاميين الواضح في المشهد السياسي التركي بعد العام 2001، استطاعت تركيا أن تطور علاقاتها مع اللاعبين البارزين في المشهد الفلسطيني. وكان أهم تلك التطورات الانفتاح على حركة حماس، التي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006.

يذكر أن علاقة إيران وتركيا بالقضية الفلسطينية بصفتها دولتين قوميتين بدأ عام 1949، ويصادف نفس العام الذي أقيمت فيه علاقة دبلوماسية بين الأردن والنظام الملكي في إيران، هذا ينبهنا لثلاث محطات رئيسة لعلاقة إيران وتركيا بالقضية الفلسطينية، تشكلت المحطة الأولى عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، ولم تكن حينها إيران وتركيا معنية بالقضية الفلسطينية رغم اعترافهما بالمنظمة، أما المحطة الثانية كانت عام 1988 بعد اندلاع الانتفاضة وعودة الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والمحطة الثالثة عام 1993 متمثلة في أوسلو وهي المحطة المهمة والفاصلة في علاقة تركيا وإيران مع القضية الفلسطينية.

بالنسبة لإيران قبل الثورة الإسلامية، فقد كان هناك تقدم يساري وكان يتجه نحو تطوير الهوية الوطنية القومية كمفهوم يبعد عن الأيديولوجيا، ساعياً لبناء علاقة مع الغرب، مما كان يعني إمكانية إعادة النظر بعلاقتها مع القضية الفلسطينية. بعد الثورة سعت إيران إلى تبني مسارين، الأول بناء علاقة مع الغرب، والثاني تعزيز العلاقة مع الكل الفلسطيني. ولاحقاً بدأت شراكة مع حركة حماس وبناء محور المقاومة، لأن العقلية السياسية كانت ترى بأن القضية الفلسطينية هي جزء من شرعية النظام، وهنا الفرق الأساسي في معالجتها للقضية الفلسطينية عن النظام السياسي التركي.

بالنسبة لتركيا، فهي تتخذ القضية الفلسطينية كأيديولوجية ثقافية دينية شعبية، على عكس إيران التي ينص دستورها في المادة رقم 4 على ضرورة دعم المستضعفين، وبالتالي فهي ترى أن التخلي عن فلسطيني يعني المس بأحد مصادر الشرعية.

في ذات السياق هناك فرق بين إيران وتركيا في التعامل مع القضية الفلسطينية، فقد انتقلت القضية الفلسطينية من قضية غير مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية إلى محور اهتمامها، ففي الماضي كانت إيران تعد دولة مهمة بالنسبة لـ(إسرائيل)، حيث بدأ البرنامج النووي الإيراني وبرامج الصواريخ الأساسية قصيرة المدى بالتعاون مع (إسرائيل)، إلى جانب وجود قرى كاملة بنتها (إسرائيل) في مناطق جنوب إيران، حتى التعليم في إيران بنته الولايات المتحدة بدعم إسرائيلي، أي أن (إسرائيل) كانت حاضرة في المشهد السياسي والاجتماعي الإيراني، وبالتالي نتحدث عن تغلغل إسرائيلي في البيئة الإيرانية منذ 1949-1979 وعلاقات سياسية على أعلى المستويات، لدرجة أن هناك من ييكي على هذا الماضي في العلاقة، ومن هذا المنطلق فإن (إسرائيل) لا ترى مشكلتها مع الإيرانيين بقدر وجود مشكلة مع النظام القائم، فالشعب الإيراني أقرب الشعوب إلى الإسرائيليين بحسب

العقيدة الإسرائيلية، وفي حال زال النظام في إيران، فسيعودون إلى طهران وتعود العلاقات الدبلوماسية الجيدة.

أما بالنسبة لتركيا، فتري (إسرائيل) أن هناك مشكلة في التعامل معها، لأن تركيا تتخذ القضية الفلسطينية كأيدولوجيا ثقافية دينية شعبية، لكن ما يعطي فرصة لتطور العلاقة بين الطرفين هو طبيعة الدولة القومية الأكثر نضجاً في تركيا، والتي تعتمد في سياستها على المصالح التي يمكن أن تدفع باتجاه تنمية العلاقات وتدار وفق المصالح المتحركة.

تشكل القضية الفلسطينية مركزاً أساسياً في إيران، فلها مكانة مركزية في الخطاب الداخلي، ويتجسد ذلك في تخصيصها أياماً مهمة في العام مرتبطة بفلسطين، كيوم القدس الذي يكون في آخر جمعة من شهر رمضان، إلى جانب الاحتفالات العسكرية التي تقيمها الجمهورية الإيرانية، والتي تحضر فيها القدس والقضية الفلسطينية ودعم المقاومة كأداة للشرعية الداخلية.

لكن المشكلة أن إيران تستخدم القضية الفلسطينية أداة لكسب الرأي العام العربي والإسلامي، والاستفادة من ذلك في الظهور أمام الشعب الإيراني بأنها دولة ذات نفوذ وسيطرة، لكن بالنسبة لتركيا فالأمر مختلف، فالعلاقة مع (إسرائيل) سببها المصالح، فهي تحل مشاكلها السياسية مع (إسرائيل) بشكل دبلوماسي، وفي وقت من الأوقات فتحت إسطنبول أبوابها لحركة حماس، ثم تراجعت عن ذلك وفق مصلحتها. هذه الديناميكية غير موجودة في إيران، فعندما اختلفت حماس معها بالموقف بسبب سوريا، اتهمت إيران حماس بخيانة مبادئ المقاومة، وحين عادت حماس إلى سوريا احتفلت بهذا الموقف وأشادت به، هذا كله توظيف سياسي لا علاقة له بدعم القضية الفلسطينية.

ولكن السؤال: من الذي أعطى الفرصة لإيران للتوغل في الحالة الفلسطينية لهذه الدرجة؟ بكل تأكيد الجواب واضح، هم العرب. وذلك عندما لم يعترفوا بنتائج

الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 التي فازت بها حركة حماس، ولم يقبلوا بخيار الفلسطينيين وقطعوا المساعدات، بهذه الطريقة وضعوا غزة بالزاوية، وتركوا الفرصة لإيران للتدخل، نفس الأمر حدث في اليمن وسوريا. الشاهد أن إيران ليست دولة عظيمة كما يتخيل البعض، بل هي دولة عالم ثالث تحسن ملء فراغات يتركها الآخر لها، وإذا أراد العرب والفلسطينيون فعل شيء لأجل القضية الفلسطينية، فعليهم أن يملؤوا هذه الفراغات.

يجد المراقب للواقع الإيراني والتركي تجاه القضية الفلسطينية أن الدعم المتعلق بفلسطين مرتبط بواقع المشهد السياسي الداخلي لديهم، فحينما جاء المحافظون الجدد إلى إيران كانت أول زيارة لهم إلى لبنان، واجتمعوا بقيادة المقاومة الفلسطينية ودعوهم إلى طهران، أما حول موقفها من الربيع العربي فكان بإمكان إيران أن تستغل هذه الفرصة لتقول إنها مع التغيير، لكنها سقطت في الاختبار عندما ساندت الاستبداد، فجاء الرأي العام العربي مستنكراً! كيف لهذه الدولة التي تدافع عن القضية الفلسطينية أن تدعم الاستبداد في سوريا؟! وتعليقاً على هذا الموقف، قال مركز الدراسات التابع لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني: إننا نخسر قاعدة شعبية طالما استثمرنا فيها، وطالما كانت هذه القاعدة هي التي نستند إليها لمواجهة أنظمة الحكم في المنطقة. في حين أن تركيا كسبت من دعمها للقضية الفلسطينية بعد الربيع العربي، ولاقت ترحيباً شعبياً عربياً. في المقابل بقيت إيران تصارع من أجل أن تقنع نفسها أنها ما زالت تدعم القضية الفلسطينية، وأن دعمها يلقي ترحيباً، في الوقت الذي تعلم فيه جيداً أن دعمها لا يلقي أي ترحيب شعبي عربي.

وفي الختام، لا بد من أن نشير إلى الفرق الكبير بين إيران وتركيا في التعامل مع القضية الفلسطينية؛ وذلك وفق المصلحة القومية لكل دولة. فتركيا تعبر عن مصالحها بشكل صريح، لكن إيران لا تتحمل ذلك، فهي تتبع سياسة الاحتواء والتوجيه، وتريد السيطرة، وتعتقد أنها بغير ذلك تخسر الكثير من الأدوات.

مداخلات المحور الثاني

ماجد الزير: الاستراتيجية اللازمة لمقاومة التطبيع تتطلب الإجابة عن سؤال: من سيقاوم؟ في ظل ضعف الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي، يجب أن نصل إلى موقف قوي. أعتقد أنه يمكن تعزيز الجهود عبر تكوين قيادة لمقاومة التطبيع تضم مؤسسات وجهات نافذة وفصائل ومراكز أبحاث. يجب أن يتبنى هؤلاء استراتيجية واضحة للمقاومة. ويجب طرح نماذج ناجحة لتجارب المقاطعة كوسيلة فعالة لمواجهة التطبيع.

محمود الرنتيسي: تاريخ العلاقات بين تركيا وإسرائيل منذ عام 1949 يتسم بالتذبذب، فإذا عدنا إلى عام 2015، فقد رفض وزير الخارجية التركي المشاركة في مؤتمر ميونخ للأمن بسبب وضع مقعده بجوار الوفد الإسرائيلي، وأيضاً انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو في مسيرة باريس للتنديد بالهجوم على مجلة شارلي أب دو في نفس العام. إننا كفلسطينيين نفضل عن استغلال هذه الفجوة في العلاقات أو التباعد بين البلدين، ولم نتمكن من تحقيق تحويل سياسي في الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية.

محمد صوالحة: تُطبع بعض الدول العربية دون الأخذ بعين الاعتبار من يحكم (إسرائيل)، وعندما انتخبت الحكومة الجديدة في (إسرائيل) وكانت تضم متطرفين مثل بن غفير، طالبت الولايات المتحدة بمقاطعة بعض الوزراء فيها. ومع ذلك، بعض الدول العربية كانت تسوّق لهم وتدعوهم لزيارتها، لذلك لم يعد الأمر يقتصر على عدم التعامل مع الحكومة الإسرائيلية بغض النظر عن لونها، بل حتى المتطرفين فيها تم التعامل معهم بشكل علني، وتحاول تلك الدول احتواءهم.

فيما يتعلق بإيران، فهناك خلل نتج عن تخلي النظام العربي عن قضية

فلسطين والمقاومة. ولكن اليوم، يجب أن نتوقف عند الحقيقة التي تشير إلى أن إيران هي الداعم الوحيد للفصائل الفلسطينية والشعب الفلسطيني، والنخب، والمؤسسات، والمراكز. ولعدم وجود داعم فعلي غير إيران، ظلت إيران مؤثراً فاعلاً على القضية الفلسطينية وفق مصالحها.

ومن غير الصحيح أن نتهم تياراً إسلامياً بعينه، ونحمله مسؤولية كل ما يحدث فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بعد الثورات، ونطالب بإقصائه. الخطأ الأكبر الذي ارتكبه الجميع هو التوقع المفرط من هذه الثورات. ويجب السؤال أيضاً عن موقف اليساريين والنخب من هذه الثورات.

إصلاح جاد: في سياق الربيع العربي هناك تنوع للجهات الداعمة للقضية الفلسطينية، على سبيل المثال، في مصر، تعرض الألتراس للقمع بسبب موقفه المؤيد للقضية الفلسطينية، بينما في المغرب نجد دعماً كبيراً للقضية وللنضال الفلسطيني. إضافةً إلى ذلك، يلعب الأفراد على منصات التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في دعم القضية وتحقيق تأثير فعال.

عوض عبد الفتاح: علينا أن نعزز الوعي الفلسطيني للتواصل مع الشعوب العربية، وأن نشير إلى أننا جزء من هويتهم ومشاكلهم، وأن التطبيع يضر بالجميع. يتوجب علينا العمل على أن نقنع أنفسنا كشعوب بهذه الحقيقة.

أما بالنسبة لموقف حركة حماس من الثورة السورية، فإن وقوفها معها يعد خطوة تستحق الاحترام، ولا يمكن اتهام حماس بأنها خرجت من محور المقاومة. فلا تزال حركة حماس تصارع الاحتلال وتتصدى له في كل جولة قتالية. أعتقد أن عودة العلاقات بين حركة حماس والنظام السوري هو الخطأ الفادح، حيث لن يفيد ذلك حماس أو الشعب الفلسطيني بأسره.

بشير نافع: تتعلق مسألة هوية الدولة بقضايا معقدة للغاية. في نهاية الثمانينيات، ذكر رشيد الخالدي إمكانية وجود هوية عثمانية وهوية

عروبية لدى النخب في فلسطين، وليس الأمر مقتصرًا على اختيار أن تكون الهوية إما عربية أو عثمانية. يمكن تطوير هذه الرؤية عن طريق الاعتراف بأن الدول التي تحمل تاريخًا كبيرًا مثل تركيا ومصر وإيران، لا يمكن فهمها فقط من خلال السياق السياسي الحالي، وخاصة فيما يتعلق بحالة إيران. هذه الدول لديها هويات متعددة، حيث إن إيران، على سبيل المثال، تمتلك هوية إيرانية وطائفية وإسلامية جامعة، و تركيا تعتبر دولة سنية حنفية منذ زمن أتاتورك، وهناك أيضًا ارتباط تاريخي لتركيا بالعالم الغربي.

فيما يتعلق بما يحدث في إيران وتركيا، يمكن أن يطفئ جانب من الهوية على جانب آخر من وقت لآخر، نتيجة لظروف معينة وضغوط محددة. لذا، فمن الخطأ اعتبار أن رجب طيب أردوغان هو السلطان العثماني الإسلامي وأنه هو من بدأ هذه الهوية. فقد كانت حكومة الثمانينيات من أعادت تركيا إلى العالم الإسلامي والانضمام لمنظمة التعاون الإسلامي، وليس أردوغان بشكل خاص.

إبراهيم فريحات: تشهد المنطقة الإقليمية والدولية تحولات كثيرة، ليس فقط على المستوى الأمريكي والعربي. ومن المؤسف أننا كجانب فلسطيني نبقى متفرجين، حيث لا يحدث تطوير في خطابنا الفلسطيني، وما زلنا نتشبث بالأدوات التقليدية. في الماضي، كان الخطاب القومي لدينا له أهميته، ولكنه انتهى بمعاقبة أبطاله مثل عبد الناصر، والقذافي، و صدام، وغيرهم. وكان لدى الخطاب الإسلامي أيضًا تجربته القصيرة خلال الربيع العربي، ولكنها انتهت. ومع ذلك، نحن لا نزال نخاطب العالم بنفس اللغة القديمة، ونطالب العالم بالدفاع عنا ودعم قضيتنا بصفحتها القضية المقدسة الوحيدة، ونغفل عن حقوق الحرية والكرامة التي يحترمها جميع الشعوب.

فكيف يمكن لشخص يناضل من أجل لقمة العيش أن يركز على أهمية قضيتنا؟ يجب علينا تجديد خطابنا بشكل يتناسب مع التحولات التي تحدث في الدول العربية. وأن ندرك أن جميع القضايا مقدسة. ومهم أن نعترف بأن العالم يتغير، وأن الحلول الجديدة والمبتكرة هي التي ستساعدنا في تحقيق أهدافنا، وإيصال قضيتنا إلى العالم بطريقة فعالة.

المحور الثالث

الواقع السياسي الفلسطيني وفرص التغيير

واقع الحركة الوطنية الفلسطينية في ظلّ التحولات السياسية الإقليمية والدولية

ماجد كيالي

ثمة عديد من المسائل التي يفترض أن تدخل في إدراكات الفلسطينيين حول واقع حركتهم الوطنية اليوم، أي بعد أن بات عمرها يقارب ستة عقود، مع مسيرة غنية ومعقدة وباهظة التكاليف، لعل أهمها يتمثل في الآتي:

أولاً، إنّ واقع تلك الحركة غاية في التردّي، والتصدّع، على الصعيد كافة، أي الخطابات، والبنى، وأشكال العمل، والعلاقات، والخيارات، فنحن أمام حركة شاخت من حيث العمر، واستهلكت، إذ لم يعد لديها ما تضيفه للتجربة الوطنية الفلسطينية، ما يستتج منه أننا إزاء أزمة شاملة في كل المجالات.

ثانياً، إن أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية ليست وليدة اليوم، أو وليدة حدث معين، مثل عقد اتفاق أوسلو، أو الانقسام، أو فقدان الشرعية، إذ هي أزمة بدأت بالتجلي، والتوسع، والتعمق، منذ منتصف السبعينيات، أي منذ لحظة تحقيق تلك الحركة للإنجازات الوطنية التاريخية، وفقاً لإمكاناتها الخاصة، التي تمثلت باستنهاضها، أو بانتشالها الشعب الفلسطيني من واقع النكبة، وفرض قضيته في الأجندة العربية والدولية، وجلب الاعتراف الدولي والعربي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد له، إذ بعد ذلك لم يعد لديها ما تضيفه رغم كل البطولات والتضحيات، التي بذلت منذ أواسط السبعينيات.

ثالثاً، بغض النظر عن اتجاه التحولات السياسية الإقليمية والدولية، فإن تلك الحركة غير قادرة على استثمار أي تحول إيجابي، مهما كانت درجته، لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته، ليس لأن موازين القوى والمعطيات العربية والدولية لا تسمح بذلك، وإنما أيضاً بسبب طريقة عمل القيادة

الفلسطينية، وتردي حال الكيانات الجمعية للشعب (منظمة، سلطة، فصائل، منظمات شعبية).

في كل الأحوال، نلاحظ أن مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية المديدة والمعقدة والمكلفة تعرضت لتأثيرات كبيرة، يأتي ضمنها:

- هزيمة النظام العربي، وبالأخص النظم القومية التي تعهدت بدحر (إسرائيل) وتحرير فلسطين (النظامين الناصري والبعثي في سوريا)، نتيجة حرب حزيران (1967)، إذ باتت (إسرائيل) تسيطر على كل أرض فلسطين التاريخية، وعلى الفلسطينيين فيها.
- شكّل الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية، على إيجابياته، ارتدادات عكسية ضمنها تعزز واقع البيروقراطية في جسم تلك المنظمة، وتحولها إلى سلطة في لبنان، ثم انزياحها من ملف 1948 إلى ملف 1967، بما يسمى البرنامج المرحلي (1974)، وإقامة دولة فلسطينية في الجزء من فلسطين الذي احتل في حرب حزيران/يونيو 1967، بما عناه ذلك من الاعتراف غير المباشر ب(إسرائيل).
- أدى الاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982) إلى إنهاء الظاهرة الفلسطينية المسلحة (بالخروج من لبنان) وتحول مركز ثقل العمل الفلسطيني إلى الداخل، ولا سيما اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى (1987-1993).
- نجم عن انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق)، وانتهاء عالم الحرب الباردة، وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي والإقليمي، في مطلع التسعينيات)، خسارة للحركة الوطنية الفلسطينية وانتصاراً ل(إسرائيل).
- أدّى انهيار النظام العربي بعد حرب الخليج الثانية، وتصدّع دول المشرق العربي تحت الهيمنة الإيرانية، إلى تضعف الإجماع العربي حول قضية فلسطين، وظهور أولويات عربية أخرى.

- في هذه الظروف الدولية والعربية غير المواثية ذهبت القيادة الفلسطينية إلى عقد اتفاق أوسلو (1993)، مع (إسرائيل)، مضطرة أو راغبة، بحيث انتهى المشروع الوطني الفلسطيني، بخطاباته وأشكال عمله، التي نشأ عليها في منتصف الستينيات، وبحيث أضحت الحركة الوطنية الفلسطينية بمثابة سلطة في جزء من أرض فلسطين على جزء من شعب فلسطين، وكسلطة تحت الاحتلال.
- نتيجة كل ما تقدم فقد انتهى الزمن العربي والدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لصالح السلطة، علماً أن القيادة الفلسطينية هي أكثر طرف أضعف أو همّش منظمة التحرير، وأكثر طرف أضر بصدقية قضية فلسطين، بتحولها من سرديّة النكبة (1948) إلى سرديّة الاحتلال (1967)، وكأن الصراع مع (إسرائيل) بدأ بعد ذلك الاحتلال فقط.
- تبع كل ذلك اختفاء مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ضمنه مركزية القضية الفلسطينية، كما نجم عن ذلك أقول مفهوم أن فلسطين هي المدخل للسلام أو للحرب في المنطقة، وهما أمران سهل لهما الاتفاقات التي عقدتها القيادة الفلسطينية مع (إسرائيل). وكذلك طريقة إدارة تلك القيادة للملف الفلسطيني في كل المجالات.
- فاقم من ضعف مكانة الفلسطينيين، وانحسار مكانة قضيتهم أن (إسرائيل) أضحت في مكانة دولية متميزة، بسبب تطورها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي، هذا ما يمكن ملاحظته من خروجها من العزلة في آسيا وإفريقيا، ومن تطور العلاقات التي تجمعها مع روسيا والصين والهند، الأصدقاء التقليديين للشعب الفلسطيني.
- طبعاً، هناك صورة أن (إسرائيل) تخسر في الرأي العام، في أوروبا، والولايات المتحدة، وهي تبدو أكثر من أي وقت مضى، كدولة استعمارية وعنصرية، كما وضحت ذلك تقارير منظمات دولية ك هيومن رايس ووتش، ومنظمة

العضو الدولية، ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وحتى منظمة بيتسليم الإسرائيلية، لكن هذا التعاطف، أو التصنيف، يحتاج إلى موازين قوى، وإلى معطيات عربية (غير متوفرة)، وإلى رافعة فلسطينية (مفتقدة)، لتثيرها.

السؤال الآن، ما النموذج الذي تقدمه الحركة الوطنية الفلسطينية للعالم، إذ تم التشويش على صدقية، وعدالة قضية الشعب الفلسطيني؟ ما النموذج الذي تقدمه على الصعيد الكفاحي ضد (إسرائيل) رغم كل البطولات والتضحيات، إن كان لشعبها، أو للعالم؟ وما النموذج الذي تقدمه على صعيد حقوق الإنسان، أو على صعيد تقوية المجتمع المدني الفلسطيني؟ ثم ما هو النموذج السلطوي أو الدولاني الذي تمثله في إدارتها السلطة في الضفة وغزة، مع غياب الانتخابات والافتقار لعلاقات ديمقراطية بين الفصائل، وبين السلطة والشعب؟

باختصار نحن إزاء محصلة صفرية، وربما أقل من ذلك، ليس فقط بسبب التغيرات في العالم والإقليم، وإنما بسبب أوامنا، وطريقة إدارة قيادتنا، وفصائلنا، لأحوالنا. وهذا مجرد توصيف للواقع الفلسطيني بدون موارد، لكن الواقع أكثر مرارة من الحديث عنه، أمّا الحديث عن الأمل فهذا قد يفيد لكن في حال تم القطع مع تلك التجربة، أو المرحلة، على أساس صوغ رؤية وطنية تطابق بين الشعب والأرض والقضية، وصوغ استراتيجية كفاحية توازن بين التضحيات والإنجازات (بشكل نسبي)، وتمكّن من استنزاف العدو، لا تمكينه من استنزاف مجتمعا، أي استراتيجية كفاحية، مدروسة، ومستدامة، ومسؤولة.

معضلة أوسلو.. ما بين عدم القدرة على الانفكاك وعبثية الحفاظ على القائم

علي الجرباوي

أوقع الانتصار الذي حققته (إسرائيل) في حرب 1967 المشروع الصهيوني في معضلة، وأصابته بعطب دائم وانتكاسة لا رجعة فيها. فمع أنها استطاعت خلاله احتلال بقية فلسطين، إلا أن السرعة الخاطفة التي انتهت بها الحرب لم تمنحها المجال لتحقيق أهدافها بالشكل الكامل، أي لاستكمال تفريغ الأرض المحتلة حديثاً من أغلبية أهلها الفلسطينيين. فقد كان الهدف الأساسي للمشروع الصهيوني تفريغ فلسطين من أهلها بطردهم خارجها، تحقيقاً لمعادلة شعب بلا أرض لأرض بلا شعب.

بعد الحرب، انهمكت (إسرائيل) في البحث عن مواءمة مناسبة «للعقدة» التي وجدت نفسها فيها: انتصار عسكري باهر أدى إلى إعطاب مشروعها الأيديولوجي. أرادت (إسرائيل) إيجاد سبيل يمكنها من الاستمرار في الاحتفاظ بالأرض، ولكن مع وقاية مستقبلها من تبعات تزايد وجود الفلسطينيين فيها. وجدت (إسرائيل) ضالتها باعتماد نموذج مُشوّه من الحكم الذاتي، هو «الحكم الذاتي خارج نطاق السيادة»، لـ «تَحشُر» المصير الفلسطيني فيه. إضافة إلى أنه أتاح لها الاستيلاء على القدس والضفة، وحال دون قيام دولة فلسطينية، فقد مكّن هذا النموذج إسرائيل، أيضاً، من الاستعاضة عن تنفيذ «ترانسفير فيزيائي» للفلسطينيين، والذي بات متعديراً لاستمرار بقاء عدد كبير من الفلسطينيين في أرضهم، بالقيام بـ «ترانسفير قانوني» لهم أقصاهم عنها، حتى وهي مستمرة في احتلالها لهم.

وجدت (إسرائيل) ضالتها في استجلاب نموذج مشوه من الحكم الذاتي الذي استخدمته القوى الاستعمارية خلال حقبة الاستعمار الكولونيالي في القرن

التاسع عشر، وإسقاطه على حالة احتلالها للأرض الفلسطينية عام 1967. هذا النموذج المشوّه يتعارض مع أهداف نموذج الحكم الذاتي الحديث الذي يُستخدم لتعزيز وحدة الدولة وعدم انفصال إقليم/أقاليم عنها. فالحكم الذاتي الحديث، وخصوصاً الحكم الذاتي الإقليمي، ليس إقصائياً وإنما يدعو للمشاركة، ويتطلب شرطين أساسيين لحصوله: أن يكون الإقليم جزءاً من الدولة ويخضع لسيادتها، وأن يكون سكان الإقليم مواطنين في الدولة يحصلون بالإضافة إلى حقوق المواطنة الأصلية، على حقوق إضافية خاصة بهم. لم تقم (إسرائيل) بضم الضفة والقطاع، كونها لم ترغب في منح الفلسطينيين في هاتين المنطقتين الجنسية الإسرائيلية، كي لا يطيح ذلك بتركيبها الديمغرافية.

بعد وصوله للحكم عام 1977، اقترح مناحيم بيغن على السادات منح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً إدارياً، تم تضمين أسسه في اتفاق كامب ديفيد المبرم بين الطرفين. ولكن هذا الحكم الذاتي لم ير النور طوال فترة الثمانينيات، لحين اندلاع الانتفاضة الأولى، التي أجبرت إسحق شامير على إعادة العرض عام 1989.

بدأت بعد ذلك محاولات تمرير المشروع على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت تعاني في تلك الفترة من صعوباتٍ جرّاء ثلاثة أمور هي:

1. انهيار ثنائية القطبية التي كانت تجد ملاذاً حامياً لها فيه، من خلال دعم الكتلة الشرقية.
2. حرب الخليج التي أفستد أمور الفلسطينيين إقليمياً.
3. القلق من إمكانية إنتاج الانتفاضة لقيادة فلسطينية في الداخل تتاحر القيادة في الخارج على المكانة.

شكلت العوامل الثلاثة ضغطاً متتامياً على قيادة المنظمة في تونس، ودفعها اهتمامها بالحفاظ على الذات لأن تقوم بتقديم التنازلات الضرورية لإسرائيل كي تبقى تحظى بتمثيل الفلسطينيين. وهذا كله أوصل لانعقاد مؤتمر مدريد، ولإجراء المفاوضات في واشنطن، والتي التفت عليها القيادة في تونس بفتح قناة المفاوضات السرية في أوسلو، منتجةً «اتفاق أوسلو» الذي لم يكن سوى نسخة طبق الأصل من اتفاق أوسلو الأول الذي كان وقت السادات، وتكراراً للبنود المتضمنة في خطة شامير لاحقاً.

لقد انصب اهتمام قيادة المنظمة خلال مفاوضات أوسلو على تحقيق المقبولية الإسرائيلية بها، أكثر من تحقيق الحقوق الفلسطينية. الشاهد على ذلك أن الطرف الإسرائيلي استجلب مستشاراً قانونياً وهو يوئيل زينجر ليتولى شؤون التفاوض. قام زينجر بحسب قوله بمراجعة وثيقة الاتفاق أكثر من 50 مرة، والتأكد من دقة نصوص بنودها، قبل أن تُوقَّع إسرائيلياً. أما الطرف الفلسطيني فتذكّر في آخر لحظة أن الوثيقة لم تُعرض على مستشار قانوني من طرفه، فقام باستجلاب مستشار مصري راجع النص بسرعة، وكان جوابه على استفسار عرفات عن رأيه فيه بأنه لا يختلف عما تضمنه اتفاق كامب ديفيد الذي عقده بيغن مع السادات.

لم ينته الموضوع بالنسبة لإسرائيل بعقد اتفاق أوسلو، بل استكملت مخططاتها بعقد الاتفاق المرحلي في 1995. هذه الاتفاق كان شديد الأهمية لإسرائيل لأنه قسّمت الضفة إلى مناطق (أ) و (ب) و(ج)، بحيث يحقق تفكيك الفلسطينيين عن أرضهم، وإيجاد معازل متفرقة لتجميعهم فيها.

يذكر أن الموضوع انتهى بالنسبة لإسرائيل في 1999/5/4، عندما فتح عرفات المدة الزمنية للمرحلة الانتقالية التي كانت مدتها 5 سنوات وتنتهي في التاريخ المذكور، ومعنى فتح المدة أن الحكم الذاتي خارج النطاق السيادي أصبح منتهياً بالنسبة لـ(إسرائيل). وفي المقابل أنهت (إسرائيل) علاقتها بأوسلو في

2002/ 2003، ولكنها لم تُنه علاقة الجانب الفلسطيني بأوسلو لأن أهم مخرج لأوسلو هو السلطة وهي باقية.

يعاني الفلسطينيون من الوجود بـ «علقة»، فهم بمحشر، لا يستطيعون التقدم للأمام أو العودة للخلف، وغير قادرين على إلغاء ما حصل أو الوصول إلى ما كانوا يسعون له من إنهاء للاحتلال وإقامة الدولة المستقلة.

يوجد أمام الفلسطيني مساران، الأول: حل الدولتين، والثاني: حل الدولة الواحدة. الأول حل مستحيل الحدوث، لا جدوى منه سوى إعطاء أمل زائف للفلسطينيين، وذلك لعدة أسباب منها:

السبب الأول: أن (إسرائيل) بنيتها المركزية الأساسية متمثلة في حزب العمل بالماضي والليكود حالياً، لم يوافقوا البتة على إقامة دولة فلسطينية، وهم معارضون لها عقائدياً - أيديولوجياً.

السبب الثاني: أن (إسرائيل) خلال الفترة الماضية وضعت من العوائق المادية؛ كالمستوطنات، ما يكفي في الضفة الغربية بحيث لا يمكن تطبيق حل الدولتين كما يفكر الفلسطينيون، وحتى لو حدث هذا الحل ستكون الدولة الفلسطينية دولة بقايا فقط.

السبب الثالث: المجتمع الدولي الذي تتحكم به أمريكا في موضوع هذا الملف لا يريد على الإطلاق حل هذا الصراع، إما لعدم قدرته أو لعدم رغبته، هو يريد إدارة الصراع ويريد صراعاً خفيض الكلفة والحدة.

السبب الرابع: ترجع للفلسطينيين أنفسهم، فهم لديهم دولة افتراضية فلماذا يسعون إلى الشد على أن تكون لديهم دولة فعلية؟ بمعنى أن لديهم رئيساً وحرس شرف وسجادة حمراء... إلخ.

نتيجةً للأسباب الأربعة السابقة، يمكن تسمية الحالة الفلسطينية «أنسياب

الجرجرة»، بالتالي لا يوجد حل دولتين. في المقابل يظهر وكأن الخيار أمام الشعب الفلسطيني الذهاب لخيار الدولة الواحدة، وهو حل ليس انسيابياً، أي أنه لا يمكن في حال لم يحدث خيار حل الدولتين أن يتم التوجه تلقائياً إلى حل الدولة الواحدة. لماذا؟ لأن (إسرائيل) رفضت حل الدولتين فلماذا تقبل حل الدولة الواحدة؟ هذا يعني أنه يجب إرغامها لتقبله، ويتم ذلك من خلال إغراقها بالفلسطينيين. ومن أجل تحقيق الدولة الواحدة على (إسرائيل) أو السلطة الفلسطينية أن تغيب عن الوجود، والمرشح أكثر للغياب هو السلطة الفلسطينية. ولكن السلطة الفلسطينية وجدت لتبقى، لعدة أسباب:

السبب الأول: أنها تغطي حاجة استراتيجية لـ(إسرائيل)، فلا يعد التنسيق الأمني أهم وظيفة للسلطة الفلسطينية بالنسبة لـ (إسرائيل) لأن (إسرائيل) قادرة على أن تقوم بذلك وحدها. ما تريده (إسرائيل) من وجود السلطة هو أن يكون هناك مركز قانوني منفصل عنها، ولكن تحت سيطرتها وهو مهم، لأنه يمنح الجنسية الفلسطينية للفلسطينيين الموجودين بالضفة وغزة، ويمنعهم من أن ينسابوا بأي يوم في المستقبل داخل (إسرائيل). بمعنى أن (إسرائيل) بواسطة اتفاق أو سلو ومن خلال وجود السلطة استطاعت أن تقوم بـ «ترانسفير قانوني» للفلسطينيين، استعاضةً عن «الترانسفير الفيزيائي» المتعذر.

السبب الثاني: المجتمع الدولي والإقليمي يريد استمرار وجود السلطة؛ كونها تريحهم في مساهمهم لإدارة الصراع.

السبب الثالث: يريد الفلسطينيون استمرار السلطة، حتى المختلف معها. فالقيادة الفلسطينية ترى أن السلطة مهمة لاستمرار وجودها كجهة حاكمة، وفي المقابل أيضاً لا يمكن أن نغفل وجود تحالف سياسي اقتصادي منذ نشوء السلطة، من رجال أعمال وموظفين وباقي قطاعات الشعب مرتبطة حياتهم

بها، وهناك جيش من الموظفين يعملون مع السلطة إلى جانب بقية قطاعات الشعب. فالسلطة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الفلسطيني. وهناك جيل كامل نشأ بشكل لا يعرف الحياة إلا بوجود السلطة ولم ير فلسطين بدونها. وهناك تخوف لدى الفلسطينيين في حال ذهبت السلطة من حدوث فوضى، وآخر نقطة أن الفصائل الفلسطينية السياسية مع اختلاف رؤاهم فهم يتقاتلون عليها.

لهذه الأسباب مجتمعة فإن خيار الذهاب إلى حل الدولة الواحدة يبقى خياراً نظرياً، ليس له إمكانية التحقق عملياً.

باختصار، لا يوجد أمام الفلسطينيين حالياً أي إمكانية فعلية وحقيقية لتسوية سياسية تقوم على حل الدولتين، أو حل الدولة الواحدة. لذلك يبقى الوضع الفلسطيني في «علقة»، يعاني من استمرار «الجرجرة». وفي ذلك تكمن معضلة «أوسلو».

مداخلات المحور الثالث

بشير نافع: يجب التأكيد على أن ياسر عرفات لم ينقض على مفاوضات واشنطن، بل الحقيقة هي أنه كان يعمل على ثلاث مسارات متوازية في نفس الوقت، وهي مسار واشنطن ومسار لندن ومسار أوسلو. وكان كلا الجانبين، ياسر عرفات وبييريز ورابين، غير متأكدين من أي مسار سيكون الأكثر جدية، ولذلك التقوا في لقاءات متعددة في المسارات السابقة. وفي النهاية، أدركوا أن مسار أوسلو هو الأكثر تناسباً لتحقيق التقدم، وعليه توقفت المسارات الأخرى.

وينبغي أن نلاحظ أن فكرة الدولة الفلسطينية ومسؤولية منظمة التحرير بدأت تشكل منذ فترة مبكرة، حيث جاءت من برنامج النقاط العشر عام 1974، ومن ذلك الوقت وما بعده، حاول الجانب الفلسطيني وضع خطط لكيفية تحمل منظمة التحرير المسؤولية عن الضفة الغربية وقطاع غزة إذا تم التوصل إلى حل على أساس حدود عام 1967.

وفيما يتعلق بخيار حل الدولتين، أعتقد أنه لا يحمل أي معنى حالياً، وأعتقد أن خيار الدولة الواحدة هو الخيار الأكثر ملاءمة للإجابة عن سؤال «ما العمل؟». فبرنامج الدولة الواحدة هو البرنامج النضالي الفعال الوحيد الذي بقي أمامنا.

أحمد عزم: فيما يتعلق بالحركة الوطنية، يطرح سؤالاً في هذا السياق وهو «ماذا بعد»، وهذا يأتي بعيداً عن السؤال الصعب «ما العمل؟» وإذا أردنا فهم واقع الحركة الوطنية، فعلينا أن نفهم ما يحدث على أرض الواقع منذ سنوات ويشكل واقع الحركة الوطنية، مثل ظهور المجموعات المسلحة الجديدة في جنين ونابلس، بالإضافة إلى النشاطات والإطارات السياسية في الشتات. من خلال هذه العناوين نكشف عن حقيقة واقع الحركة الوطنية بشكل ملموس.

أحمد عطاونة: يعتبر مصطلح «الترانسفير القانوني» الذي طرحه الدكتور علي الجرباوي تلخيصاً دقيقاً جداً لأزمة تثير الكثير من النقاشات ويصعب توضيحها. وتترتب عليها مخاطر عالية. من ناحية أخرى، طرح في المشاركات أن (إسرائيل) تعطل حل الدولتين، وتم التخلي عن اتفاق أوسلو. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تواجه (إسرائيل) خيار الدولة الواحدة، وهو خيار يتطلب شرحاً وتوضيحاً لفهم المقصود به، إذ إنه يتراوح ما بين الاستسلام للمشروع الصهيوني والتحرير لكامل التراب الفلسطيني وإنجاز المشروع الوطني. بمعنى آخر، يواجه الفلسطيني تعنتاً إسرائيلياً لحل الدولة وحل الدولتين، مما يعني عدم الالتفات لما يريده الكيان، بل لما نعتقد به نحن.

وفيما يتعلق بالحركة الوطنية، من المهم تشخيص الصعوبات التي تواجهها والأزمات التي تعاني منها، ولكن من الجيد أيضاً الانتباه إلى أن هناك حركات في مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، قد تؤدي إذا ما استمرت وزادت فعاليتها إلى إعادة تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية، مثل حركات الشباب والتجمعات المستقلة والمبادرات السياسية في الداخل والخارج، من خارج الفصائل التاريخية.

عريب الرنتاوي: ربما يواجه مشروع حركة حماس مأزقاً، لكن وفي نفس الوقت تشير بعض استطلاعات الرأي إلى ارتفاع شعبية حماس، وتفوقها على الفصائل الأخرى في الضفة الغربية.

من ناحية أخرى، يعتبر الأهم من سؤال «ماذا بعد؟» هو سؤال «من سيتصرف ومن سيكون المسؤول عن تنفيذ الحلول والمقترحات؟». بالإضافة إلى ذلك، يجب أن ندرك وجود تكوين جديد يتشكل، خاصة مع ظهور جيل الألفية، وهو جيل خارج المنظومة ويحمل طاقات واعدة، والتحدي الكبير في كيفية الاستفادة من إسهامات هذا الجيل.

وأصبحت خيارات حل الدولتين والدولة الواحدة غير ممكنة بالفعل، أو أن أحدهما قد تحول إلى رغبة أكثر من كونه قابلاً للتحقق.

يعمل الإسرائيليون بشكل مستمر من أجل حصر الفلسطينيين في مناطق محددة والضغط عليهم وعلى الأردن لوضع صيغة جديدة للخيار الأردني، مثل الفدرالية أو الكونفدرالية، وبهذا يتحقق الترانسفير السياسي، حيث يظل الفلسطينيون على أرضهم، ولكن يكونون تابعين لسلطة قانونية أعلى وهي المملكة الأردنية.

ماجد الزير: نحتاج إلى إعادة تعريف الحركة الوطنية وتحديد مكوناتها وأشكالها. فاختزالها بالفصائل فقط وتجاهل الحراك الوطني للشعب بكل مكوناته ليس صحيحاً. فكل حراك وطني للشعب الفلسطيني بكل أشكاله يندرج تحت مفهوم الحركة الوطنية، وبالتالي تقيّمنا للحراك الوطني والحركة الوطنية هو حصيلة هذا التجمع المستمر عبر الزمن.

حتى لو افترضنا أن الحركة الوطنية تتكون من الفصائل، فالإسلاميون يعانون من إنكار دورهم من قبل بعض مكونات الحركة الوطنية، فهم لا يعترفون بوجود الإسلاميين ولا يعتبرونهم جزءاً من الخارطة السياسية، ويتجاهلون الدور المقاوم الذي يقومون به.

عبد الله حرب: يجب علينا عدم التعامل بجدية مع هذا التشكيل من المجلس الوطني الفلسطيني وما ينتج عنه من قرارات، فمنذ منتصف التسعينيات، أُخْتُزِلَ المشهد الفلسطيني بالسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تم استيعابها ودمجها في السلطة الفلسطينية. ومنذ عام 2007، اختُزِلَ الحديث عن أبو مازن وليس حتى عن السلطة. ويتجلى ذلك بوضوح في كيفية إدارة السلطة واتخاذ القرارات بواسطة القرارات بقوانين. واجتماعات المجلس الوطني ليس لها تأثير حقيقي.

أمّا التنسيق الأمني اليوم، فإنه يشكل قضية عميقة للغاية، ويعادل في أهميته قضية الترانسفير القانوني. فهو ليس مجرد علاقة أمنية، وتبادل معلومات، ومطاردة المقاومين وتسليمهم. نحن نتحدث عن بنية متكاملة تسيطر على المجتمع الفلسطيني لتلبية احتياجات الاحتلال، ليس فقط من الناحية الأمنية، بل أيضاً الاقتصادية والاجتماعية. إنها قضية تتعلق بتفكيك كل الهياكل.

عوض عبد الفتاح: يتعذر تغيير السلطة الفلسطينية من الداخل، وأعتقد أن وجود السلطة هو مصلحة استراتيجية لـ(إسرائيل)، ولن تتخلى عنها بشكل طوعي. بالإضافة إلى ذلك، نشأت طبقة مرتبطة بالسلطة، وهذه الطبقة ستحافظ على السلطة قدر الإمكان. أمّا الانقسام، فلن ينتهي بسهولة. وقد وصلت (إسرائيل) إلى نقطة لا رجعة فيها حيث تقول عن نفسها أنها نظام فصل عنصري في فلسطين بأكملها.

ونظراً للواقع القائم من الفصل العنصري، بجانب الواقع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين، فما هي الحلول المترتبة على ذلك؟ مشروع الدولة الواحدة ليس مقترحاً لحل ولا ينبغي أن يُناقش مع (إسرائيل). مشروع الدولة الواحدة هو مشروع مقاومة، ويجب أن يكون بهذا الشكل. ويجب أن نستعيد قوة الشعب الفلسطيني ومصادر القوة التي فقدناها بأيدينا، وأهمها وحدة الشعب الفلسطيني، واستعادة الرؤية من أجل التحرير ليكون الشعب الفلسطيني متحمساً للنضال والتضحية.

هناك من يرى الأمور بصورة سلبية تماماً، وهذا غير صحيح، لأن هناك مشروعاً فلسطينياً وطنياً يتشكل على الأرض منذ أكثر من عشر سنوات، وما يحدث على أرض الواقع يتخطى الأطارات الشكلية المتهاككة.

محمد صوالحة: بين حل الدولة وحل الدولتين، لا الأول منطقي ولا الآخر

ممکن. أمضى الفلسطينيون الـ 40 عاماً الماضية في مسار حل الدولتين، وأصبح واضحاً في النهاية أنه غير قابل للتحقق. الآن يُطرح حل الدولة الواحدة، وهو مرفوض من قبل (إسرائيل) والمجتمع الدولي والعربي، خاصةً في ظل جولة التطبيع. قد يرفضه أيضاً عدد كبير من الفلسطينيين، خاصةً من الذين ينتمون للسلطة الفلسطينية، حيث يعتبرونه مؤامرة. بالإضافة إلى ذلك، سترفض (إسرائيل) خيار الدولة الواحدة لأسباب عدة، منها زيادة عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

غالباً ما نضيع وقتنا وجهودنا في هذه الخيارات، مما يظلم المقاومة الموجودة على الأرض، سواء من خلال المنظمات أو من خلال الحراك الجديد الذي يعول عليه الكثيرون. أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك حراك داخلي في القدس وجنين، بالإضافة إلى العمل على تشكيل الرأي العام العالمي في الخارج. ومن المهم أن نلاحظ وصول مجموعة من التكفيريين إلى السلطة في (إسرائيل)، وهذا الوصول يخدم قضيتنا بشكل كبير أمام العالم، وحتى أمام المجتمع اليهودي نفسه.

المحور الرابع

التحوّلات في المشهد الإسرائيلي وأثرها على القضية الفلسطينية

التحوّلات العسكرية في (إسرائيل) وانعكاسها على المشروع الوطني والنضال الفلسطيني

فادي نحاس

تفتقر (إسرائيل) إلى عقيدة استراتيجية شاملة وثابتة وبعيدة المدى على المستوى الإقليمي عامة والفلسطيني خاصة. وما زالت مرتكزات العقيدة الأمنية الإسرائيلية قائمة فيما يخص مواجهة الفلسطينيين على عدة مبادئ، منها اعتماد سياسة الاغتيالات من أجل تعزيز قوّة الردع، وضرب المباني والمراكز العسكرية ومعداتها، و«هجوم استباقي» أو «حرب خاطفة وقائية» في حال التأكّد من خطر وشيك.

رسخ أوسلو استراتيجية عسكرية واضحة لـ(إسرائيل) منذ البداية، فهي تمتلك شيئاً مهماً يفتقده الفلسطيني إلى حدّ ما، وهو مراكز أبحاث تشكل بنك معلومات، أي أن الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تضم حوالي 600 شخص بين باحث وموظف، وتصدر أوراقاً وقرائناً بشكل دائم في شتى المجالات، في المقابل، يحتاج الفلسطيني إلى تطوير مراكز الدراسات والأبحاث في فلسطين، وتكوين بنك معلومات لتعزيز الدور الفلسطيني في الصراع، وتُعنى أيضاً بالمنظور الإسرائيلي.

من هذا المنطلق يجب أن نعرف ماهية العقلية الذهنية الإسرائيلية بعد أوسلو، فـ(إسرائيل) تدرك تماماً أنها تعيش في تحدٍّ أمني متغير، وتحدي جيوبوليتيك معقد ودائم إلى حدّ المعضلة الاستراتيجية، ومن أبرز هذه التحديات ما يسمى الملف النووي الإيراني، والتموضع الإيراني في سوريا، وتعويم نظام الأسد في سوريا، ومسألة منظومة الأسلحة البالستية ونقلها إلى لبنان، والموقف الإسرائيلي من الحرب في أوكرانيا. فمهما استمرت باتخاذ موقف ضبابي وحيادي، إلا أنّها مجبرة في النهاية على اتخاذ

موقف معين، وهذا سيؤثر على التنسيق الروسي الإسرائيلي، خاصةً في سوريا.

الأمر الآخر، أن (إسرائيل) لا تمتلك رؤية سياسية، ومن لا يملك رؤية سياسية يتمسك بالخيارات العسكرية. والاستراتيجية الوحيدة التي تتعاطى معها (إسرائيل) يمكن تسميتها «المعركة بين الحروب» وهي الحروب الاستباقية، مثل عمليات الاغتيال وتوجيه ضربات محدودة عينية. والمراقب يجد أن الأكاديميين والباحثين يبتعدون عن استخدام مصطلح «استراتيجيات»، رغم استخدامه في كل المناحي الأخرى، لكن (إسرائيل) في الشأن العسكري تعرف جيداً أنها لا تملكه.

تنظر (إسرائيل) إلى أوسلو على أنه اتفاق «أمني»، والذهنية العسكرية الإسرائيلية هي من حتمت وجود اتفاق أوسلو، وهذا الاتفاق وُقِعَ بأغلبية سياسية ضئيلة تكاد تكون معدومة، فقد أقرت بالكنيست بأقلية عضو كنيست واحد، ومن قاد هذه العملية هو إسحق رابين أهم جنرالات الحرب الإسرائيليين، ويجب أن نعي أن المجتمع الإسرائيلي مغيب عن أوسلو، ولا يعرف عنه شيء، فالجيش يقوم بعمليات القتل والتدمير دون إشراك المجتمع الإسرائيلي غير المطلع على ما يحدث، حتى المفردات تغيرت داخل المجتمع، فلم تعد بعض المصطلحات متداولة بينهم مثل «الصفة الغربية»، فالمتداول هو «اليهودا والسامرة»، ولا نجد مثلاً من يتحدث عن الاستيطان من قبل الأحزاب الإسرائيلية.

ومن أهم مركبات اتفاق أوسلو الأمني:

1. اتفاق أمني ثنائي بين طرفين غير متعادلين، وبرعاية أمريكية لها علاقات استراتيجية مع (إسرائيل).
2. تقسيم المناطق والمدن الفلسطينية إلى مناطق أ ب ج، ودور المستوطنات في تقطيع الأراضي الفلسطينية.

3. ألزم اتفاق أوسلو بالبند الثامن السلطة الفلسطينية بنقطتين، أولهما التنسيق الأمني والاقتصادي مع (إسرائيل)، وارتباط السلطة ومؤسساتها بالبنوك الإسرائيلية، وثانيهما: مأسسة أجهزة السلطة الفلسطينية، وتوظيفها لخدمة (إسرائيل)، والتحول الأساسي في المأسسة كان مع مجيء دايتون في 2005، وتوقيع اتفاقية تنص على استمرار التنسيق الأمني والتعاون الاستخباراتي.

يمكننا الحديث في النهاية أن رؤية (إسرائيل) للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتلخص بالتالي:

أولاً: القضية الفلسطينية قابلة للإدارة وليست قابلة للحل، ثانياً: حركة حماس هي حركة مردوعة، وستبقى هي القوة المسيطرة على غزة، وقادرة على احتواء المشهد الفلسطيني فيها، لكن ما يشير له معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي إلى أن معضلة (إسرائيل) «الاستراتيجية» هي تعاضم روح المقاومة الفلسطينية، وعودة الفرضية القائلة بأن القضية الفلسطينية هي الأخطر على دولتهم، رغم تراجع أهمية الملف الفلسطيني ومركزيته عالمياً، وتمكن حكومات (إسرائيل) من طرح سيناريو إمكانية إدارة الصراع مع الفلسطينيين.

ما تتخوف منه (إسرائيل) مستقبلاً هو إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتحدي مأسسة السلطة الأمنية عن طريق مجموعات مختلفة من الفاعلين المحليين، ومحافظة حركة حماس على شعبيتها الجماهيرية مع تراجع مشروع السلطة السياسي، وبناء عقيدة أمنية فلسطينية برؤية نضالية جديدة. وهذا سيدفع (إسرائيل) لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على الوضع القائم، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، تمكنها من إرجاء مواجهة مع قطاع غزة قدر الإمكان، بحيث تتبنى الحكومة الإسرائيلية سياستين للمحافظة على أطول فترة هدوء ممكنة على الحدود مع غزة، الأولى: سياسة العقاب

والثواب في إطار استراتيجية عسكرية هي «المعركة بين الحروب»، التي تشمل توجيه ضربات محدودة إلى المنظمات الفلسطينية؛ لمنع تعاضدها بين الفترة والأخرى. والثانية سياسة الاعتماد على الوساطة العربية (مصر وقطر).

ورغم استمرار حالة القطيعة الرسمية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وعرقلة التنسيق الأمني بين الجانبين أكثر من مرة، الأمر الذي يراه الطرفان ضرورة أمنية حيوية، تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار حالة الاستقرار والهدوء في الضفة الغربية، رغم التقدير بأن وضع السلطة الفلسطينية سيئ، ويتوقع أن يسوء أكثر.

التحوّلات في الأحزاب والبرامج السياسية الصهيونية وأثرها على القضية الفلسطينية

أنطوان شلحت

لعل أول ما أثبتته نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي الـ 25 التي جرت يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، أن اليمين الإسرائيلي بات منذ فترة طويلة يحتل الأثرية في الكنيست، فضلاً عن أن ما يسمى بـ «معسكر قوى الوسط- اليسار» لا يتبنى طروحات بعيدة جداً عن طروحات هذا اليمين، ولا سيما فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية، وفي سائر مفاصل السياسة الخارجية الإقليمية والعالمية. وثمة من يعتقد أن احتلال اليمين الأثرية في الكنيست أصبح صيرورة وصلت إلى نقطة اللاعودة، وذلك لأسباب شتى قد يكون أبرزها التركيبة الديموغرافية للمجتمع الإسرائيلي، والتي تشير كل التوقعات بشأنها إلى استمرار ارتفاع نسبة اليهود الحريديم- المتشددين دينياً- في الأعوام القليلة المقبلة، وحقيقة أن هناك تحالفاً تاريخياً عقده أحماب هؤلاء اليهود الحريديم مع اليمين في (إسرائيل) منذ عام 1990، وصار إلى رسوخ أكثر فأكثر في الأعوام التي تلت ذلك العام، وهو ما ينعكس أيضاً في كل ما يتعلّق بتعزيز أرثوذكسية المجال العمومي في (إسرائيل). أما الأكثر جدة في هذه الانتخابات فهو تحوّل أحماب الرئيسة في تيار «الصهيونية الدينية» في نسخته الحالية، التي تمثّل أقصى اليمين الإسرائيلي، إلى القوة الثالثة في سياق عام يجعلها مؤثرة في الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو والمركبة أساساً من حزب الليكود وحلفائه الطبيعيين، وهم تحالف «الصهيونية الدينية» وأحماب اليهود الحريديم.

* تحوّلات حزب الليكود:

بالإضافة إلى توجهه القومي حول «أرض إسرائيل الكاملة»، حمل حزب

الليكود توجهها أطر بأنه ليبراليّ وخصوصاً في الاقتصاد، ولكنه أيضاً في الحقوق المدنية والفردية، فلم يكن يعتقد أن هناك تناقضاً بين توجهه القومي وتوجهه الليبرالي، فقد رأى أن الحل يكمن في فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنح الفلسطينيين في هذه الأراضي حقوقاً مدنيّة فردية في إطار الدولة اليهودية، الأمر الذي تراجع عنه منحيم بيغن (على الأقل على المستوى التصريحي والرسمي) بتوقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر الذي أقرّ بمنح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا. غير أن تحولات اجتماعية وسياسية وفكرية ساهمت في تغيير الليكود، وتمثّل أبرزها في تآكل النخب القديمة ذات التوجهات الليبرالية على النمط المذكور، وتقدّم نخب جديدة ذات طابع قومي- ديني من جهة، وذات طابع شعبي- فاشي من جهة أخرى. مثلاً دخل إلى كتلة الليكود في الكنيسة قبل عدة أعوام «يهودا غليك»، وهو متدين يهودي متطرف، كان رأس الحربة في اقتحامات اليهود للمسجد الأقصى المبارك، ويسعى إلى تقسيم الحرم القدسي زمانياً ومكانياً بين اليهود والفلسطينيين المسلمين. وهناك شخصيات ظهرت في دورات سابقة مثل عضو الكنيسة موشيه فيغلين، الذي يحمل توجهات يمينية متطرفة تنسجم مع توجهات حركة «كاخ» الفاشية المحظورة، وقد كان قبل أعوام على هامش الليكود وتحوّل فكره إلى تيار مهم في هذا الحزب.

كما تجدر الإشارة بهذا الشأن إلى أن معظم النخب الليكودية القديمة ذات التوجهات الليبرالية، وخاصة تلك النخب التي تسمى «الأمرء»، وهم أبناء الجيل الثاني وورثوا قيادتهم عن آبائهم من الجيل الأول في الليكود، أقصى غالبيتهم في الدورات الأخيرة للكنيسة بشكل تدريجيّ، وتسلمت مكانها نخب جديدة تنتمي إلى الصهيونية الدينية فكراً، أو تحمل توجهات يمينية متطرفة، تشبه توجهات اليمين المتطرف في أوروبا فيما يتعلق بالحقوق المدنية الفردية. كما أن النخب الأشكنازية تراجعت في الليكود لصالح قيادات شرقية

تحمل أجنداث غير ليبرالية وغير ديمقراطية ومعادية للعرب، وكذلك للنخب الأشكنازية القديمة من «اليسار الصهيوني». وتشارك هذه النخب الجديدة في الليكود مع النخب القديمة بفكرة «أرض (إسرائيل) الكاملة»، ولكنها تختلف معها بالنسبة للحقوق المدنية للفلسطينيين، وأسست النخب الجديدة فعلياً لنظام أبارتهايد يجسد إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض، وضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، وحرمان الفلسطينيين من أي حقوق سياسية ومدنية متساوية وكاملة. كما بدأ المستوطنون يتغلغلون إلى صفوف الليكود للتأثير في سياسته تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عموماً، وتجاه المستوطنات خصوصاً، فظهرت نخبة من قيادة الليكود من المستوطنين الذي ينتمون إلى الصهيونية الدينية، وقد ظهر ذلك في تمثيلهم في قائمة الليكود من جهة، وفي تصويت المستوطنين لليكود في مقابل الأحزاب التي تمثل المستوطنين وأعضاء الصهيونية الدينية من جهة أخرى.

* إن أحد هؤلاء «الأمراء»، والذي كان من النخب الليكودية القديمة ذات التوجهات الليبرالية، هو دان مريدور (75 عاماً)، نجل إياهو مريدور، أحد قادة عصابة إيتسل الصهيونية ثم عضو الكنيست الإسرائيلي عن حركتي "حירות" و"غاحل". وأشغل مريدور الابن منصب سكرتير حكومة مناحيم بيغن في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ثم انتخب عضواً في الكنيست في قائمة الليكود في عام 1984. وفيما بعد، شغل منصب وزير العدل ثم وزير المالية. وبعد أن عاد إلى النشاط السياسي ضمن قائمة الليكود بعد "فترة استراحة" استمرت بضعة أعوام، أشغل منصب نائب رئيس الحكومة، والوزير المسؤول عن أجهزة الاستخبارات ولجنة الطاقة النووية. ولكن في الانتخابات التمهيدية الداخلية (برايميرز) التي جرت في حزب الليكود تحضيراً لانتخابات الكنيست الـ 19، في كانون الثاني/يناير 2013، تعرض مريدور لحملة تصفية معنوية وأُقصي إلى مكان غير مضمون في قائمة

مرشحي الليكود. وعشية الانتخابات للكنيست الـ 20، في آذار/ مارس 2015، أعلن مريدور أنه لن يصوّت لحزب الليكود وقائمته برئاسة نتياهو. وفي سياق مقابلة مطولة أجرتها معه صحيفة "معاريف" الإسرائيلية (8/8/2016)، قال مريدور إن "الموازنة ما بين القومي والليبرالي كانت من سمات الليكود المميزة على الدوام. ولكنني أخشى من أن هذا التوازن آخذ بالتغيّر والاختلال الآن (...). حينما تقف القومية وحدها، من دون موازن ليبرالي يؤكّد حرية الفرد وحقوقه، فإنها تصبح قوموية... يهمني الشأن اليهودي بالطبع، ولكن اليهودية هي مسألة قيمة أيضاً. إنني أرفض التوجهات التي تتصاعد وتبتغي المسّ بالكوابح المفروضة على السلطة". كما أشار إلى أن ثمة عبارة تتكرر في الليكود تقول "أن الأوان كي نحكم"، والقصد هو "الحكم بدون أي قيود أو كوابح". وبرأيه «هذه ليست ديمقراطية؛ لأن الديمقراطية ينبغي أن تحرسها وسائل الإعلام والمحاكم، وأن تلجمها. يجب الحذر من مغبة المساس بهذه المؤسسات. فالهجوم على وسائل الإعلام سهل جداً، لكن بدون وسائل إعلام حرة ليست هنالك ديمقراطية».

فضلاً عما تقدّم، من الملاحظ أن الليكود تحوّل منذ عام 2009 إلى حزب القائد الواحد، وهو بنيامين نتياهو. فليس هناك شخص داخل الحزب قادر على منافسته وإسقاطه من منصب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة. وباتت مهمة إسقاط نتياهو عن رئاسة الحكومة والليكود مهمة جهات خارج الليكود وداخله.

* الصهيونية الدينية

إن الأكثر جدية في هذه الانتخابات هو تحوّل الأحزاب الرئيسية في تيّار «الصهيونية الدينية» في نسخته الحالية، التي تمثّل أقصى اليمين الإسرائيلي، إلى القوة الثالثة في سياق عام يجعلها مؤثرة في الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

وخضع تيار «الصهيونية الدينية» إلى كثير من التحوّلات، بعد أن كان في السابق بمثابة تيار واحد وتلاشى، وعلى أنقاضه تشكلت مجموعات اجتماعية مختلفة، يمكن القول إن ما يفرّق بينها أكثر مما يوحدّها بكثير! وقد تمثّل بالأساس في الحزب القومي- الديني (المفدال)، وكان في العقود الثلاثة الأولى لقيام (إسرائيل) أكثر «اعتدالاً» وبراعماتية منه اليوم، وتجلّى ذلك في «تحالفه التاريخي» مع التيار المركزي في الصهيونية العلمانية، ممثلاً في حزب (مباي) ثم في حزبي (المعراخ) و(العمل)، والذي استمر حتى عام 1977، وبعد هذا العام (الذي شهد ما يعرف بـ «الانقلاب» الذي أطاح بالعماليين من السلطة ومهدّ لحقبة سلطة حزب الليكود)، اتجه التيار الصهيوني- الديني مدفوعاً بإيمانه الشديد بعقيدة «إسرائيل الكبرى»، وبولائه لـ «توراة إسرائيل» إلى التحالف مع «اليمين القومي»، ولا سيما في أعقاب صعود قيادات جديدة شابة إلى زعامته وزعامة حزبه (المفدال)، والتي تنتمي في غالبيتها إلى غلاة محافل المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، حيث شارك حزب (المفدال) في جميع الحكومات التي شكلها حزب الليكود منذ ذلك الوقت. وإلى غاية منتصف سبعينيات القرن الماضي كانت القضايا الدينية هي القضايا الأساسية لتيار وحزب الصهيونية الدينية، وبعد صراع شديد بين القيادة القديمة للحزب والقيادة الشابة المتأثرة بتعاليم الحاخام «تسفي يهودا هكوهن كوك» (الزعيم الروحي لحركة (غوش إيمونيم)، الذراع الاستيطانية للتيار الصهيوني- الديني) بدأ هذا التيار وحزبه يركزان جلّ انشغالهما على الاستيطان والتأكيد على عقيدة «أرض (إسرائيل) الكبرى». ومنذ ذلك الحين شهد التيار الصهيوني- الديني الذي يتبعه معظم المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عدة انشقاقات على خلفية إثنية وأيديولوجية. غير أن الصراع داخل هذا التيار، ورغم انسحاب حزبه (المفدال) من حكومة أريئيل شارون عقب إقرارها لخطة فك الارتباط أحادية الجانب عن قطاع غزة عام 2005، استمر في العمل تحت السطح تارة وفوقه تارة أخرى، بين جناحين

رئيسين: الجناح السياسي البراغماتي والجناح السياسي العقائدي المتطرف (المسياني)، والذي رجحت كفته في نهاية المطاف في زعامة حزب المفدال.

يمكن القول إن تيار الصهيونية- الدينية، كحال غيره من تيارات الصهيونية القومية والعلمانية، دخل في أزمة طويلة وعميقة مزدوجة، أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية بدأت بواكيرها منذ توقيع اتفاقيات أوسلو (1993)، ثم انتقلت إلى طور أعلى من التناقض عقب اغتيال رئيس الحكومة إسحاق رابين عام 1995 (الذي تتلمذ ونشأ قاتله «يغئال عمير» في أحضان تيار الصهيونية- الدينية ذاته) واستفحلت منذ تنفيذ خطة فك الارتباط وإزالة المستوطنات اليهودية من قطاع غزة عام 2005، والتي أحدثت شرخاً في صفوف المعسكر الصهيوني القومي عموماً، والتيار الصهيوني- الديني على وجه الخصوص، لما عنته واقعياً وفعلياً من تحطم وانكسار لحلم «أرض (إسرائيل) الكاملة»، وانتكاسة لمجمل أيديولوجيا المعسكر الصهيوني القومي على اختلاف أطرافه وفروعه.

ويكشف كتاب صدر مؤخراً في (إسرائيل) بعنوان «الثورة الثالثة: مبادئ العقيدة المسيانية الساعية لتحويل (إسرائيل) إلى دولة يهودية تكون التوراة دستورها»، من تأليف الباحث والحقوقي الإسرائيلي (ياثير نهوراي)، عن أن هذا المسعى يتخذ راهناً صفة «الثورة الثالثة» في مسلك اليهود الأرثوذكس داخل صفوف الحركة الصهيونية، بعد أن كانوا في بداية طريقها من أشدّ المعارضين لها ولهدفها المتمثل في إقامة «وطن قومي لليهود» عبر إحراق «مراحل الخلاص المنتظر».

وتعبير «الثورة الثالثة» مُستمدّ، كما يؤكد مؤلف هذا الكتاب، من أحد حاخامي الصهيونية الدينية، وهو الحاخام (إيلي سدان)، مؤسس المعاهد التمهيدية التي تجهز الشبان المنتمين إلى الصهيونية الدينية للخدمة الإلزامية في صفوف الجيش الإسرائيلي، والحائز على «جائزة الدولة الإسرائيلية» لعام 2018 عندما كان نفتالي بينت (من «الصهيونية الدينية») يتولى منصب وزير

التربية والتعليم في حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة (2015 - 2019). وسدان هو رئيس أبرز هذه المعاهد - «معهد بني دافيد (أبناء داود)» في مستوطنة «عيلي» شمال شرقي رام الله.

بموجب رؤية سدان كانت «الثورة الأولى» بقيادة الحاخام (أبراهام إسحق هكوهين كوك)، الذي كان حاخام مدينة يافا والمستوطنات اليهودية المجاورة لها قبل النكبة الفلسطينية في عام 1948، وأصبح الحاخام الأشكنازي الرئيسي الأول بعد إقامة (إسرائيل). وتلخصت في فكرة أن «الاستيطان اليهودي في أرض (إسرائيل) هو بداية الخلاص»، وأن الهجرة إلى فلسطين ولاحقاً إلى (إسرائيل) هي بمثابة فريضة على جميع اليهود في العالم. واعتبر أن الصهيونية جزء من «خطة إلهية» موجهة من أعلى، ولذا فهي ليست إلحاداً برغم أن من يقودونها هم علمانيون. وجاءت ثورة (كوك) بمثابة ردّ على رؤية اليهود الحريديم المعارضين للصهيونية بأنه لا ينبغي منح الحركة الصهيونية أي معنى ديني لأن قيادتها علمانية، ولا تستند إلى مشاعر دينية أو إلى الإيمان بالربّ.

و«الثورة الثانية» حدثت عقب حرب حزيران/ يونيو 1967، وبعد احتلال (إسرائيل) الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء، حيث أسس نجل الحاخام (أبراهام كوك)، الحاخام (تسفي يهودا كوك)، المعهد الديني الكبير (مركز هراف) في القدس، وأقيمت حركة (غوش إيمونيم) وبدأت عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإثر ذلك تحوّل هذا التيار من حركة تسير في فلك حزب العمل إلى حركة تجرّ وراءها رؤساء حكومات لتطبيق فكرة «الاستيطان في أرض (إسرائيل) الكاملة». كذلك أصبح أتباع التيار الصهيوني - الديني الجهة القيادية في سلك التربية والتعليم، وأقاموا مؤسسات تعليمية ودينية خاصة بهم، وتولوا مناصب حاخامي المدن، وكان ذلك أحياناً على حساب اليهود الحريديم. وبعد

أن أسسوا مدارس دينية ثانوية ومعاهد دينية تمهيدية للخدمة العسكرية، أصبح حضورهم وتأثيرهم العام يتسع على نحو كبير.

ويعود أحد أسباب اتساع تأثير الصهيونية الدينية في الحيز العام الإسرائيلي إلى تزايد انخراط شبانها في الجيش، وبالأساس في وحدات النخبة القتالية، وبالتالي حصلوا على رتب عسكرية عالية وتولوا مواقع قيادية في الجيش، وفي الأعوام الأخيرة وصل أحد الضباط من أبناء هذا التيار، وهو اللواء يائير نافيه، إلى منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش.

وتتلخّص «الثورة الثالثة» التي يعمل سدان على الدفع بها قدماً، في تعزيز سيطرة أتباع «الصهيونية الدينية» على مختلف مؤسسات الدولة وتضييق الخناق على العلمانيين، والأهم من ذلك الترويج بأن «التوراة هي دستور إسرائيل، الحمض النووي للدولة اليهودية»!

هذه الثورات الثلاث لم تأت فجأة، بل على عدة تراكمات أهمها «قانون القومية» الإسرائيلي الذي أقر عام 2018، فهذا القانون لا يشتمل على تعبير «إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية» بل اكتفى بالتعبير عنها أنها دولة يهودية فقط، وإسقاط أنها دولة ديمقراطية تم بشكل متعمد من القانون في ظل تولي تيار «الصهيونية الدينية» الحكم، والتأكيد على حق تقرير المصير لليهود حصرياً، وترسيخ الممارسات الإسرائيلية.

* في صيرورة «اليسار»:

إن كان هناك انزياح في المشهد السياسي الإسرائيلي نحو اليمين، فيجب ألا نسقط من حسابنا أنه أيضاً فيما يتعلق بمعسكر اليسار-الوسط هناك انزياح داخله عما يعرف بالقيم الكونية لليسار، فاليسار الإسرائيلي يمكن تسميته كل شيء إلا أن يسمى يساراً بالمفاهيم الكونية لليسار.

في عام 2018 صدر في (إسرائيل) كتاب بعنوان «يهودية إسرائيلية: صورة ثورة ثقافية»، ناقش الكتاب من ناحية إحصائية من هم الإسرائيليون وما هي مواقفهم العامة، وبالأساس السياسية، وتمثل أحد الادعاءات الرئيسة في الكتاب، والذي استند من بين أمور أخرى إلى استطلاع للرأي العام شارك فيه ثلاثة آلاف شخص، في أن الصراع بين اليمين واليسار هو صراع وهمي. ويعود ذلك إلى سبب بسيط فحواء أن 5% من الإسرائيليين فقط باتوا يعتبرون أنفسهم يساراً، وأن 11% فقط يعتبرون أنفسهم وسطاً- يساراً، وبالتالي فإن المجموع هو 16%. وهذا يعني أن اليسار أخذ بالتلاشي من ناحية عددية منذ فترة طويلة. ومنذ هذا الاستطلاع أظهرت فحوصات ومتابعات مثابرة أجراها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أنه لا يوجد أي تغيير في مواقف الجمهور الإسرائيلي العريض.

تثبت هذه الناحية الإحصائية المجردة أن انحسار نفوذ اليسار يعكس في العمق سيرورة انزياح المجتمع الإسرائيلي في معظمه نحو اليمين، غير أن هذا الانحسار يتوازي في الوقت عينه مع ما يمكن توصيفه بأنه انزياح اليسار الإسرائيلي، وتحديدًا ذلك الذي كان يجسده حزب العمل، عن قيم اليسار الكونية منذ أعوام عديدة. والسهولة أو الخفة التي هضم فيها «معسكر السلام» ذرائع رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود باراك، عندما كان رئيساً لحزب العمل، بشأن إخفاقه في مسار المفاوضات السوري- اللبناني والمسار الفلسطيني، في عام 2000، ذلك كله كان بمنزلة أول شهادة على هشاشة اليسار. وما اتضح لاحقاً هو أن أغلبية الإسرائيليين الذين يتفاخرون بحمل لقب «يساريين» هم ليسوا أكثر من «حمائم تُغرّد داخل السرب» لا «حمائم ذات قيم عالمية». وهؤلاء يؤيدون عملية السلام لاعتبارات براغماتية تحيل فقط إلى ما يندرج في إطار مصلحة الشعب اليهودي، مثل الميزان الديموغرافي، أو ضمان أمن (إسرائيل)، أو دفع ازدهارها الاقتصادي

قدمًا. أما الصنف الذي يؤيد السلام بدوافع أخلاقية عالمية فقد بات صنفًا نادرًا، وهذا الصنف لا يبحث عن ملاذٍ في حُسن الوطنية العمياء والإجماع القومي.

التحوّلات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية/ القائمة العربية الموحّدة نموذجاً

إبراهيم حجازي

بعدما أسّس الشيخ عبد الله نمر درويش الحركة الإسلاميّة داخل الخطّ الأخضر عام 1972، مرّت الحركة بمراحل عديدة فيها تمحيص وابتلاء، كان أشدّها القبض على الشيخ المؤسّس وبعض من إخوانه في مطلع الثمانينيات بتهمة تأسيس «أسرة الجهاد». ثمّ كانت مرحلة المراجعة، وبعدها أُطلقت مرحلة جديدة وهي، مرحلة «التمكين المجتمعي» و«الدعوة والعمل» من أجل بناء المجتمع وبناء الإنسان، ثمّ كانت حاجة وضرورة إلى تأسيس إطار سياسيّ يُعنى بالشؤون السياسيّة للمجتمع العربي، فأُسّست الحركة الإسلاميّة ذراعها السياسي، وأطلقت عليه «القائمة العربيّة الموحّدة»، والتي شاركت في انتخابات الكنيست لأوّل مرّة عام 1996، وكان لهذه المشاركة تأثير على انقسام الحركة، رغم أنّ الدلائل تُؤكّد أنّ الانقسام بدأ قبل هذا العام.

هناك محطّات فارقة أثّرت على العمل السياسيّ في الحركة الإسلاميّة، وتحديدًا في القائمة العربيّة الموحّدة، نذكر منها ما كان في الربيع العربي والنتائج الكارثيّة التي حلّت فيما بعد، وما لحق ذلك من قمع الإخوان المسلمين في مصر. ونشير إلى حذر الجناح الشمالي للحركة الإسلاميّة في (إسرائيل) عام 2015، وهو عام تأسيس القائمة المشتركة الأولى، والتي كانت «القائمة العربيّة الموحّدة» جزءاً أساسياً فيها. لحق ذلك سنّ قوانين أثّرت بشكل كبير على النشاط السياسي، مثل قانون الإرهاب عام 2016، قانون كامينتس عام 2017، وقانون القوميّة عام 2018. هذه القوانين وما تبعها من أحداث، شكّلت لدى الحركة دافعاً قوياً لإعادة التفكير الاستراتيجي، وتخطيط سبل ومنهجيّة عمل الحركة الإسلاميّة وذراعها السياسي، والأهم

أين نريد أن نرى مجتمعنا العربي في الداخل الفلسطيني، وما هي نظرتنا للقضية الفلسطينية عموماً؟

إثر هذه الأحداث، وتحديدًا عام 2018، بدأت الحركة الإسلامية بكتابة ميثاقها الجديد، والذي رغم بلورته ونقاشه مرارًا مع جهات مختلفة، إلا أنه لم يُقرّ نهائيًا. وفي عام 2019، عشية تشكيل القائمة المشتركة الثانية، اتخذ القرار في الحركة الإسلامية بوقف العمل الارتجالي والعشوائي والعضوي -هذا رغم وجود مؤسسات حركية منظمة-، والانطلاق بالعمل وفق تخطيط استراتيجي، وهذا ما دفع بالعمل ليأخذ منحى مختلفًا من حيث التعاطي مع القضايا الحالية في المجتمع، وكذلك التعاطي مع كل ما يتعلق في الشأن السياسي العام.

وهذه إحدى أهمّ القضايا التي يعاني منها العرب في الداخل: غياب مراكز تخطيط استراتيجي من أعلى هيئة إلى أدنى هيئة. اتخذنا قرارنا في تفادي هذه المسألة، لنعالج القضايا الوجودية التي تشكل خطرًا وجوديًا على حياة الفلسطينيين من خلال تخطيط ودراسة، وهي قضايا عديدة ومتشعبة، منها قضية الجريمة والعنف، وعصابات الإجرام، و«الخواوة» والمخدرات، والسوق السوداء، ونسبة السجناء العرب في السجون الإسرائيلية والتي تبلغ نحو 60 %، رغم أن نسبة العرب نحو 20 %. نشير إلى أن هذه القضايا ليست وليدة يوم وليلة، وإنما نتيجة سياسات راكمتها (إسرائيل) منذ 1948، استهدفت فيها المجتمع العربي - إنسانًا، وأرضًا، وحيضًا، وفكرًا.

ولا تقتصر قضايا المجتمع العربي على ما ذكر، بل هو مجتمع مستضعف في كل مجال وعلى كل الأصعدة، على سبيل المثال، أعلى نسبة لحوادث الطرق وحوادث العمل والحوادث البيئية هي في صفوف المجتمع العربي، كذلك هدم البيوت ومصادرة الأراضي، والقرى غير المعترف بها في النقب، وقضايا الأرض والمسكن، والبطالة، والتمييز الصارخ في معظم مناحي الحياة.

تجدر الإشارة إلى أنّ التمييز وصل إلى البنوك، حيث تتعامل مع العربي بتضييق وتشديد، تدفعه نحو السوق السوداء دفعًا.

كل هذا وغيره، يدفعنا لطرح أسئلة جمعيّة عامّة، يتوجّب على المجتمع العربي في الداخل أن يطرحها بوضوح ودونما تجميل، أسئلة جمعيّة تحدّد وجهته ومنهجيّته، كمجتمع يعتبر جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وهي كالتالي: ماذا نريد؟ ما هي رؤيتنا؟ رسالتنا؟ ما هي أهدافنا؟ كيف نحصل هذه الأهداف؟ ما هي الوسائل والأدوات؟ متى نحققها؟ هل هناك جدول زمني واضح؟ وما لا يقلّ أهميّة عن هذه الأسئلة هو سؤال الأدوار، من يقوم بماذا؟ وهل يمكن أن تتعارض هذه الأدوار ظاهريًا وتتفق في جوهرها على تحقيق أهداف عليا؟

سؤالنا «ماذا نريد» هو سؤال ضروري لاشتقاق الأهداف العليا، ومنها يُشتق البرنامج العملي، وعدم الإجابة بوضوح تام عن هذا السؤال يُبقي المجتمع العربي في حالة من الفوضى، ملتصقًا بالخيال أو الماضويّة أو المثاليّة، وبالمشاعر التي لا تُفضي إلى نتيجة عمليّة ملموسة قادرة على النهوض بالمجتمع العربي.

إحدى أهمّ أسباب تقوقع المجتمع العربي في الداخل هو فوضويّة العمل الجمعي، بحيث إنّ العرب كمجموعة لا يوجد لديهم برنامج واضح قادر على أن يجيب على سؤال «ماذا يريد»، والمشكلة الأكبر في الداخل أنّنا نفتقر لهيئة جامعة تقود شؤون المجتمع وفق أهداف واضحة، وتسعى لتحقيقها من خلال برنامج يحدّد استراتيجيّات العمل، والتي قد تتعارض للوهلة الأولى فيما بينها لكنّها تسير لتحقيق الأهداف العليا التي رُصدت. وينحسب هذا على غياب استراتيجية عمل وأهداف واضحة لأعلى هيئة، وهي لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة، حيث يقتصر عملها على ردود الأفعال، وإحياء المناسبات الوطنيّة، وإعلان المظاهرات والإضرابات، مع

محاولات هنا وهناك لتنظيم العمل، وقد كُتبت بعض الأوراق، لكنّها بقيت حبراً على ورق دونما تفعيل.

ليست فقط الأهداف ما يجب أن تكون واضحة، وإنما الجدول الزمني أيضاً، بحيث يعرف كل كبير وصغير في المجتمع أنّ هناك هيئة تعمل لأن يكون المجتمع بعد خمس سنوات أو سبع سنوات محققاً لبرنامج واضح، وينتقل بالضرورة من حال إلى حال أفضل، وهذا مقصد البرامج.

معظم قضايانا الحارقة بحاجة إلى قرارات حكوميّة لتُعالج معالجة جذريّة، وبعضها بحاجة إلى تغيير قانون أو تغيير سياسات عبر الوزارات أو كبار الموظفين. وحيث إنّنا أقلّيّة في دولة تحكمها أغلبيّة يهوديّة تسيطر على مقاليد القرار، فإنّ هذه القضايا لا تُحلّ طالما لا نمسك بالأدوات، أو لا نستغلّ الأدوات التي من شأنها أن تُغيّر الحال، وتبقى حينها جميع محاولاتنا كلاميّة إنشائيّة، أو تجاريّة عبثيّة.

اختارت القائمة العربيّة الموحّدة الطريق المبادر المؤسّس على برنامج عمل واقعي قابل للتحقيق والتنفيذ والقياس بفترة زمنيّة واضحة. بمعنى أنّ البرنامج واضح الأهداف خلال فترة زمنيّة برلمانيّة، أو جزء من الفترة البرلمانيّة، لا سيّما مع تكرار الانتخابات وزيادة الانقسام السياسي في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، والذي ننظر إليه كفرصة لنا، من شأن هذه الفرصة أن تتيح لنا الدخول إلى الواقع السياسي العملي بقوة وتأثير، ونُحدث تغييرات معيّنة، أو نزرع بعض المفاهيم التي تساهم في حلّ قضايانا، وقد نجح أيضاً في تغيير بعض السياسات التي توقع علينا غبناً وظلماً.

هذا الطريق مؤسّس على قناعتنا بأنّ الكنيسيت ليس ميدان التحرير الوطني، وإنّما هو منصّة وأداة نعمل فيها بنهج سياسي حكيم، نستخدم فيها القوّة العدديّة التي منحنا إيّاها مجتمعنا، ونحوّل هذه القوّة العدديّة إلى قوّة

برلمانية مؤثرة قادرة على استخدام منظومة العمل البرلمانية واقعياً، من أجل تحقيق الأهداف التي وضعت مسبقاً لمجتمعنا، إضافة إلى عملنا اليومي في هذه المؤسسة من أجل درء المفاسد عن هذا المجتمع وتحقيق مصالحه وحل قضاياها الحارقة.

يتكامل عملنا البرلماني مع عملنا الميداني من خلال مؤسسات الحركة الإسلامية الفاعلة في كل ميدان، سواء في المجال الدعوي، العلمي، الثقافي الإغاثي، الأقصى والقدس والأوقاف والمقدسات، طلاب الجامعات والمعاهد العليا، النساء، وغير ذلك. وأحياناً لا بد من دمج السياسي البرلماني بالشعبي الميداني، وأيضاً بالمحافل الدولية حتى تتكامل الأدوار. ونحن نؤمن أن التكامل في العمل من شأنه أن يحقق مشروعنا في التمكين، أي تمكين المجتمع ليقوى على النهوض والتطور من خلال تعزيز قدراته وتعزيز مصادر وموارد نموّه العمراني والإنساني، وتثبيت رباطه ونزع التهديد بالترحيل والتهجير والتدمير.

نؤكد أن نهجنا يستند لقواعد ومنطلقات، منها:

1. حلّ الدولتين وفقاً للإجماع الوطني الفلسطيني، دولة فلسطينية بحدود الـ 67 وعاصمتها القدس، ونحن نحتاج دائماً الطرف الإسرائيلي أنهم أمام ثلاث خيارات - إما صراعاً دموياً مستمراً، وإما دولتين، أو دولة واحدة.
2. تغيير السياسات العنصرية التي تفرزها المؤسسات والهيئات الإسرائيلية، والتي راكمتها الحكومات الإسرائيلية منذ النكبة، سواء كانت «يسارية» أو «يمينية»، وذلك من خلال التأثير السياسي والمشاركة بصناعة القرارات والسياسات المتعلقة بنا.
3. نعارض كل قانون يخالف الشرع ونحذّر منه، حيث انطلقت « القائمة

العربية الموحدة» ولا تزال من حاضنة الحركة الإسلامية، تنشط في بيئة محافظة عربياً وإسلامياً، وتتميّها.

4. نعارض كلّ سياسة أو قانون يمسّ بهويّتنا الوطنيّة العربيّة الفلسطينيّة الإسلاميّة، أو بحقنا على أراضينا، ونسعى للتقليل من أضراره وإسقاطاته، ونؤمن بمراكمة الحلول، وأنّ التدرّج بالمراحل وفق محطّات واضحة من شأنه أن يودّي لنتيجة أفضل، دون المسّ بالأهداف الكبرى.
5. عملنا قانوني، ونهجنا واقعي عقلاني وبراعماتي، ونسعى للمشاركة والتأثير بجميع المساحات والأطر السياسيّة الوطنيّة والشعبيّة والأهليّة المدنيّة، وكذلك التمثيليّة والتنفيذيّة المتاحة بمرافق الدولة، بدءاً من الحكم المحلي فالبرلماني فالقضائي والقطاع الحكومي، لتحقيق أهدافنا.
6. مصادر تمويل جمعياتنا ومؤسّساتنا وفق ما أرساه مؤسّس الحركة الإسلاميّة الشيخ عبد الله نمر درويش رحمه الله، من الناس والمجتمع وإلى الناس والمجتمع، وهذا يضمن استقلاليّة العمل والقرار دون الخضوع لأيّ أجندات وإملاءات أخرى.

التحوّلات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية: التجمع الوطني الديمقراطي نموذجاً

علي حبيب الله

شكّل اتفاق أوسلو نقطة تحوّل على مستوى فلسطين، قادت لتحوّل على مستوى الحركة الوطنية في الداخل الفلسطيني، بمعنى تحوّل دفع إلى تحوّل. كانت الملاحظة الأساسية حول أوسلو دائماً محاولة تفاضيه عن سؤال المكانة القانونية الذي يتعلق بالعرب في الداخل بوصفهم مواطنين في (إسرائيل)، وذلك منذ تاريخ الحركة الوطنية في الداخل منذ أيام الحكم العسكري، ومنذ «حركة الأرض» التي تأسست عام 1959، مروراً بمجموعة تيارات وقوى منها «أبناء البلد» و«الحركة التقدمية» وحركات أخرى. وقد مُنحت «المواطنة» الإسرائيلية للعرب الباقين داخل الخط الأخضر «عرب 48» منذ سنة 1949، أي بعد عام من النكبة. ولم تكن المواطنة الإسرائيلية خياراً بالنسبة لفلسطينيي الداخل في حينه، بقدر ما كان واقعاً فرضته ظروف تلك المرحلة. منذ ذلك الحين بات فلسطينيو الداخل يعيشون واقعاً جعلهم فلسطينيين في هويتهم الوطنية، وإسرائيليين من حيث المواطنة والمكانة القانونية، الأمر الذي تراه الحركة الوطنيّة تناقضاً مفروضاً ولم يخلقه العرب أنفسهم.

أي أنّ الارتباط بالوجدان والمشروع الفلسطيني كان ارتباطاً وجدانياً عند الحركة الوطنية مع الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، وهو ارتباط وجداني سياسي ولم يكن ارتباطاً تنظيمياً، ولكن كانت هناك محاولة دائماً لتفادي سؤال المكان القانوني والانشغال فيه، على اعتبار أنّ هذا تورط وتناقض، صحيح هو تناقض تاريخي ولكنه تناقض مفروض، ومتعلق بسؤال النكبة في البلاد.

في أوسلو، وبعد اعتراف الحركة الوطنية بدولة (إسرائيل)، كانت الحركة الوطنية في الداخل وجهًا لوجه أمام سؤال المسألة القانونية. هذا التحول دفع إلى تحول داخل الحركة الوطنية، وبالتالي نشأ ما نعتبره آخر عقد سياسي اجتماعي في الداخل وهو التجمع الوطني الديمقراطي، وبالتالي التجمع هو من اسمه تجمع لمجموعة من القوى الوطنية في الداخل، ارتأت إلى خلاصة بأنه لم يعد بالإمكان التعامل مع سؤال الهوية الوطنية بمعزل عن المكانة القانونية التي تتعلق بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948.

تبلور في عام 1996/1995 خطاب دولة المواطنين، بمعنى هوية قومية ومواطنة كاملة، الهوية القومية واضحة التفسير وهي الرابط الجامع للعرب في الداخل على اختلاف مشاربهم المرجعية والمذهبية والسياسية؛ جميعنا عرب وبالتالي هذا يعتبر واجهة أمام سياسات التفتيت التي تمارسها (إسرائيل) على مستوى خلق هويات مذهبية بمقابل هوية المواطنة الكاملة أو دولة كل المواطنين، وهذا لذي يجيب عن سؤال المكانة القانونية.

في هذه المرحلة، كان خطاب دولة المواطنين يخدم هدفين رئيسيين. الهدف الأول هو قطع الطريق أمام أي مسار للتسوية، والذي كان قد تكثف في الداخل نتيجة لاتفاق أوسلو واعتراف منظمة التحرير بدولة (إسرائيل). وبالتالي، فإنه يعزز فكرة وجود تيار عربي مع الأسرلة. الهدف الثاني هو تركيز خطاب دولة المواطنين على إطار برنامج وطني سياسي عملي. والأهم من ذلك، يشكل خطاب دولة المواطنين أداة نضالية تدفع (إسرائيل) إلى الاستجابة لتحدي التناقض بين ديمقراطية الدولة وطابعها اليهودي. بمعنى آخر، طرح خطاب دولة المواطنين بدون إعطائه لغة سياسية ودعمه ببرنامج وطني نضالي، يمكن أن يؤدي إلى الاندماج في مسار تطويعي كما حدث لاحقاً. ومع ذلك، يتم طرحه كأداة نضالية، حيث يطالب الفلسطينيون بقضايا حقوقهم كونهم سكاناً أصليين فلسطينيين وأصحاب هذا الوطن، ويقطع الطريق أمام المسار

الذي يحاول إثارة قضية الحقوق في سياق عملية الاندماج والتسوية. وبالتالي، يتعامل خطاب دولة المواطنين مع هاتين القضيتين بالطريقة المشار إليها. وهذا يشكل تحولاً مهماً في إطار الحركة الوطنية الداخلية، نابغاً من تحول الحركة الوطنية الفلسطينية واعترافها بأوسلو.

في ظل الأحداث المتسارعة والتغيرات الملحوظة، شهدت (إسرائيل) تطوراً في فهمها لمفهوم الدولة والتجانس خلال التسعينيات، ففي الوقت الذي تحول اقتصادها إلى نيوليبرالي، ومع اندلاع الانتفاضة الثانية، تغيرت طريقة تعامل (إسرائيل) مع موضوع التجانس، فهي ترى القضية الأساسية لديها هي (إسرائيل) نفسها، وتعتقد أن الأشخاص يمكن أن يتنوعوا ثقافياً ويتعدّدوا، وأن الفلسطينيين بإمكانهم إعادة إنتاج هويتهم الفلسطينية، ولكن بشكل ثقافي فلكلوري فقط، وليس سياسياً. وتأكّدت لاحقاً أنه يمكن للفلسطينيين أن يمارسوا ثقافتهم من طعام ولباس ورقص... وإلخ، ف(إسرائيل) لا تسعى لجعل الجميع متشابهين، ولكنها تشدد على ضرورة أن يمارس الجميع العمل السياسي بما يتماشى مع مبادئها الصهيونية.

تؤكد التحولات التي شهدتها خطاب حركة التجمع الوطني نحو مفهوم دولة المواطنين. ورغم أن التجمع لا يزال يحتفظ بشعبيته حتى اليوم، إلا أن خطابه امتد ليشمل لغة سياسية تستخدم على نطاق واسع داخل البلاد. وهذا التعميم دفع باتجاه إيجاد الدولة المواطنة كأداة للنضال. ولكن من الضروري أن يكون لهذا الخطاب تنظيم وبرنامج سياسي وطني قوي، حتى لا يتحول إلى أداة يمكن استغلالها من قبل (إسرائيل) لضرب الحركة أو ضبطها. وتتجلى أقصى درجات الخطورة في هذه المسألة ما قامت به حركة القائمة المشتركة.

في المجتمع العربي داخل (إسرائيل)، قد لا يكون للأحزاب العربية تأثير مادي مباشر في الأحداث السياسية، ولكن هناك تأثير دائم على المستوى المعنوي.

وتعتبر الحركة الإسلامية مثلاً على ذلك، إذ تعد تياراً أصيلاً في المجتمع العربي بشقيها الجنوبي والشمالي. ومع ذلك، بدءاً من عام 2015 عندما حُطِر الفرع الشمالي للحركة، بدأ الفرع الجنوبي ينتقل تدريجياً نحو فكرة التحول إلى حزب سلطوي. بمعنى آخر، لدى الأحزاب العربية داخل الخط الأخضر تقليد تاريخي بغض النظر عن برامجها السياسية، بالألّا تكون من مكونات السلطة الإسرائيلية، أي أنها لم تسعَ للسلطة. وذلك لأنّ (إسرائيل) تعرّف نفسها على أنّها دولة يهودية صهيونية. ونتيجة لذلك، أصبح لدينا حالة انزلاق سياسي، بمعنى الذهاب للتغيير دون أن يطرأ أي تغيير على (إسرائيل) نفسها. وجذور هذا التحول تعود إلى حركة القائمة المشتركة، وهذا عندما بدأ ما يُعرف بسؤال التوصيات وخطاب التأثير في ذلك الوقت، أي أنه لم يبدأ مع تيار معين، بل في إطار القائمة المشتركة التي اعتبرت العرب جسماً تنظيمياً، وأنها تمثلهم، وتسعى للتأثير في الساحة الإسرائيلية. وقد قمنا بمراجعة التوصية التي طرحها التجمع الوطني الديمقراطي، والتي كانت تعني أن يكون المجتمع جزءاً من المناقشات حول تشكيل حكومة (إسرائيل). وهنا يجب أن نتذكر أن الحكومة الإسرائيلية هي السلطة التنفيذية التي تصنع وتنفذ القرارات. وهنا يُطرح السؤال، إذا كان هناك رغبة في توصية كهذه، فلماذا لا يكون جزءاً من الحكومة؟ ومع ذلك، هذا المسار يحمل مخاطر، لأنه في الوقت الحالي لا يمكن أن يحكم العرب في الداخل أحداً، نتيجة الضغوط الكبيرة. إذاً، يجب أن نحرص على تقييم هذه التجارب. ومع ذلك، استكملت حركة القائمة المشتركة وتيار الحركة الإسلامية الجنوبية المشروع حتى النهاية والمشاركة في الحكومة.

وهنا طرحت حركة القائمة المشتركة سؤالاً، إذا كان هناك اعتراض على مشاركتنا في الحكومة، فلماذا من ينتقدنا شارك في الكنيست؟ يعتبر هذا السؤال صهيونياً. بالطبع، الحضور في الكنيست من أجل خلق هامش مناورة،

حيث يتيح لك الكنيست مرونة الحركة والمعارضة. ومع ذلك، عندما تصبح جزءاً من الحكومة، لن تكون قادراً على المعارضة. فماذا يعني وجودك كجزء من السلطة التنفيذية في (إسرائيل) في ظل وجود الدولة اليهودية؟ هذا مسار يتوجب عدم تجربته. لأنه إذا لم تكن قادراً على التأثير فيه، فقد تكون قد أثرت على العرب في (إسرائيل)، حيث يمكن أن تصل الأمور لتقديم خدمات أمنية لدى (إسرائيل) مقابل المشاركة في الحكومة وأخذ بعض الحقوق.

يجب لفت الانتباه إلى أن جميع القضايا الملحة لدى فلسطينيي الـ 48 هي غير مشتقة من وضعهم الخاص، وإنما مشتقة من الحالة الفلسطينية ككل، وبالتالي، يجب أن يكون هناك جهد لإعادة إنتاج البرنامج السياسي الخاص بالقضايا الملحة ضمن إطار سياسي وطني. في الوقت نفسه، يعاني الفلسطينيون من التهميش والتضييق وهدم البيوت والاستيلاء على الأراضي في النقب والقرى غير المعترف بها، وما إلى ذلك، وكل هذا لأنهم فلسطينيون. وهذا يتطلب تعزيز كل سؤال حقوقي بسؤال سياسي، بدلاً من نزع السياسة منه، فعندما تنزع السياسة، فأنت تساهم في خلق نموذج ينتج قادة يتحولون إلى وسطاء ودبلوماسيين بين مجتمعهم والدولة.

نحن في الوضع الحالي بحاجة إلى إعادة النظر في السؤال الحقوقي. ففي الوقت الذي تشغلنا فيه القضايا الملحة، مثل العنف والجريمة وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي، إذا نُزع العنصر السياسي من هذه القضايا، فلن يخدم الفلسطينيون ذلك. ومن يتخلى عن المطالب السياسية لصالح المطالب الحقوقية فقط، سيخسر في كلا الجانبين. لذا، يجب علينا أن ننظر إلى شكل الحكومة القادمة، ونذكر أنها لا ترغب في وجود العرب فيها. وهذا يستحق منا العمل على إنشاء برنامج سياسي يبنى لغة مشتركة للجميع، وينظم العلاقات بين الناس، ويعمل على عدم تقييد السياسة بشروط تفرضها (إسرائيل).

مداخلات المحور الرابع

عريب الرنتاوي: هناك تحدٍ حقيقي في التوازن بين الهوية الوطنية والقومية وحقوق المواطنة والمدنية، وهذا يشكل معادلة معقدة. هل هناك تفكير في إجراء حوار استراتيجي داخلي في مناطق الـ 48، يكون مستقلاً عن الانتخابات أو لحظة سياسية محددة، لتعميق البحث والتفكير في كيفية تحقيق التوافق والتوازن؟ فلا يمكن أن نقول للفلسطيني «لا تريد البيت أو الكهرباء أو الماء»، ولا يمكن أن نطلب منه التخلي عن هويته وكيانه والتساوق مع قانون القومية والعنصرية الإسرائيلية. إن ذلك أيضاً خيار كارثي. هذا الأمر يتطلب بحثاً أعمق خارج الإطارات السياسية والحزبية.

من ناحية أخرى، فإن معركة «سيف القدس» أعطت دفعة للهوية الفلسطينية والقومية الفلسطينية بشكل لم يحدث منذ عام 1948. عادت المدن الفلسطينية مثل اللد ويافا وحيفا وغيرها إلى الواجهة في وسائل الإعلام العالمية. بدا وكأن العالم تغير في فترة قصيرة بعد ذلك، وفازت القائمة الموحدة بمكانة أكبر كأكبر حزب سياسي في مناطق الـ 48.

عاطف الجولاني: فيما يتعلق بحكومة نتياهو الحالية، هناك سؤال حول فرص استقرارها واستمرارها، أو إمكانية تفكيكها وإجراء انتخابات جديدة. وفي ضوء المعطيات التي شهدناها، يجب أن ننتبه إلى أن الحكومة الحالية (2023)، ورغم فوز معسكر نتياهو بـ 64 مقعداً، إلا أن فارقاً بسيطاً يمكن أن يغير النتيجة. لذا، ليست الانتخابات هي التي عبرت عن انزياح في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، بل كان هناك انزياح قبل ذلك. قد تكون هناك بعض التكتيكات السياسية والاعتبارات التي أثرت على النتيجة، وكان يمكن أن تختلف.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد سؤال مهم ومحير حول أداء الفلسطينيين في مناطق الـ 48 خلال معركة «سيف القدس». يجب دراسة دوافع هذا الأداء المفاجئ،

وكيفية بناء خطة للتعامل في المرحلة اللاحقة. كما يجب أن ننظر إلى تأثير الحكومة اليمينية، على خيارات المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ 48.

علاوة على ذلك، في المرحلة القادمة، يجب علينا بناء استراتيجية وطنية تضم جميع الفلسطينيين، بما في ذلك الفلسطينيين في مناطق الـ 48. فعلى الرغم من التحديات المختلفة والشتات الحاصل، فإنه يجب على الجميع التفكير في طبيعة الظروف والمعطيات واحترام خصوصيات كل منطقة. ولكن فيما يتعلق بشعورنا العام، فإن هناك حاجة لوضع استراتيجية وطنية متكاملة.

جواد الحمد: كان اتفاق أوسلو محاولة لإفشال الحلم الفلسطيني وتشويه السردية الفلسطينية، وخدمة لـ(إسرائيل) عن طريق التنسيق الأمني والتطبيع. فبدلاً من مؤتمر مدريد وحتى قبل توقيع اتفاق أوسلو، بدأ العالم في رفع الحظر عن (إسرائيل)، حيث أعادت حوالي 22 دولة إفريقية علاقاتها معها في ديسمبر 1992. وأسس هذا لحالة خطيرة جداً. كما صرح شمعون بيريز في واشنطن بعد توقيع الاتفاق، حيث سئل عما إذا كان الجانب الفلسطيني يمتلك الأغلبية في شعبه لكي يوافق على التسوية مع (إسرائيل) بهذه الطريقة، فأجاب بأنهم أعطوهم الاتفاق والصلاحيات، وسيعطونهم الرضاة ليصنعوا الأغلبية الخاصة بهم، مما أثار تساؤل المذيع حول إحداث صراع داخلي بين الفلسطينيين، ورد بيريز بأنه لم يقصد ذلك، وجرى هذا الحوار في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق على يد العقل الذي صمم هذه الفلسفة بأكملها.

وبالنسبة للمجتمع الفلسطيني في مناطق الـ 48، فإن المشروع الوطني الفلسطيني الشامل يجب أن يأخذ في الاعتبار مكونات المجتمع الفلسطيني كافة. فرغم وجود الخلافات الحالية في تصورنا لـ(إسرائيل) والمشروع والاحتلال، والمعادلة التي ذكرتها لتحقيق التوازن بين الحقوق الداخلية والقضية السياسية، فإن هذا يتطلب دراسة مستفيضة. ويجب التأكيد على أننا لسنا في حالة تيه

سياسي، وأننا نواجه تطورات ومعضلات جديدة، وأننا بحاجة إلى مشروع وطني فلسطيني شامل يأخذ في الاعتبار جميع هذه العوامل.

ماجد الزير: خلال منتصف التسعينيات، استضاف مركز العودة الفلسطيني في لندن، مجموعة من المفكرين، بما في ذلك الراحل عبد الوهاب المسيري ومنير شفيق وبشير نافع. وللإجابة عن كيفية طرح حق العودة في الغرب الذي يعتبر (إسرائيل) دولة، اقترح المسيري أن نستعين بقانون العودة اليهودي نموذجًا يمكن تطبيقه على حق العودة الفلسطيني.

قدم حزب «القائمة العربية الموحدة» هدية رائعة للإسرائيليين، يمكن أن تكون مضاهية لأسلو. أنا أفرق بين الكنيست والحكومة بفارق كبير، حيث يظل الفلسطيني فلسطينيًا في الكنيست ويناضل ضد الرواية الصهيونية. لكن المشاركة في الحكومة الإسرائيلية تعتبر تبنياً لرواية الاحتلال، فهي حكومة تنفيذية للسياسات الصهيونية.

أعتمد على تعريف عبد الوهاب المسيري للانتماء، حيث ينقسم الانتماء إلى قسمين: الأول من خلال تعريف الفرد لنفسه، والثاني تعريف المجتمع له. إذا قال لك المجتمع بمكوناته كافة أن هناك مشكلة في انتمائك، فيجب أن تتوقف قليلاً لتحليل الموقف. وأرى أن القائمة العربية الموحدة خلقت شرخاً لا يمكن إصلاحه في الفكر والواقع، ويجب أن تراجع قراراتها ومواقفها بشكل جدي.

المحور الخامس

النظام السياسي الفلسطيني.. فرص الإصلاح وآلياته

منظمة التحرير المدخل لإصلاح النظام السياسي، لماذا وكيف؟

صلاح عبد العاطي

مثلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها إطاراً وطنياً تمثيلاً جامعاً ضم القوى والاتحادات الشعبية، والتنظيمات الفلسطينية في أماكن تواجدها كافة، وتبنت مشروعاً وطنياً تحريراً فلسطينياً تم توثيقه في الميثاق الوطني الفلسطيني سنة 1968، غير أنه ومنذ اتفاق أوسلو سنة 1993 وتأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، بدأ التراجع وبشكل مضطرب في دور المنظمة، بسبب التوجه لبناء سلطة تحت الاحتلال، على حساب النضال من أجل إنهاء الاحتلال وإنجاز الحقوق الوطنية في العودة وتقرير المصير (وفق قرار الأمم المتحدة لرقم 194) والاستقلال.

وبالتوازي مع مسار إضعاف المنظمة وتهميش دورها، ازداد تغول الاحتلال من خلال توسيع البناء الاستيطاني في القدس والضفة، وقمع أي تحرك نضالي فلسطيني، والإمعان في قمع وقتل الفلسطينيين في الضفة وغزة والقدس، في حين لا يتجاوز موقف السلطة في كل هذه الظروف الاستتكار والشجب والانتظار مع استمرارها في الالتزام بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، مخالفة لإرادة الشعب ولقرارات مؤسسات المنظمة في التحلل من اتفاق أوسلو ووقف التنسيق الأمني، وإنجاز الوحدة الوطنية عبر وقف الانقسام الداخلي.

يضاف إلى ذلك رفض قيادة السلطة إجراء انتخابات فلسطينية شاملة، وتفردا بالقرارات المتعلقة بالشأن الفلسطيني، ففي هذا السياق حُلَّ المجلس التشريعي، وحوّلت اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى لجنة استشارية، وأجهض تشكيل إطار مؤقت من كل التنظيمات، بما فيها حركة حماس والجهاد الإسلامي، والشباب والنساء، لإعادة بناء المنظمة على أرضية الشراكة الوطنية، وأصدر مرسوم بقانون اعتبرت فيه منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة من دوائر سلطة الحكم الذاتي. واعتبر المجلس المركزي، المعين بدون توافق، قائماً بأعمال المجلس الوطني الذي يجب أن يمثل فئات الشعب الفلسطيني كافة في الوطن والشتات.

لا شك أن هذا التراجع الكبير في دور منظمة التحرير كان أحد الأسباب المهمة في تراجع مكانة القضية الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، ما وفر المناخ لطرح بدائل تشكل خطراً كبيراً على مستقبل القضية الفلسطينية والفلسطينيين، كصفقة القرن والسلام الاقتصادي وتقليص الصراع الوجودي مع الاستعمار الصهيوني العنصري، وتسريع التطبيع مع بعض الدول العربية.

لماذا إعادة بناء المنظمة؟

في ضوء استمرار مأزق النظام السياسي والحركة الوطنية وحالة الانقسام الكارثي، والتحويلات التي طرأت في بنية ودور ووظائف المنظمة والسلطة في سياق العلاقة مع الاحتلال واتفاق أوسلو (سياسياً واقتصادياً وأمنياً)، وتغيب الشرعية في ظل غياب التوافق الوطني والانتخابات، وتعمق الحكم الفردي التسلطي، وصراع مراكز القوة والنفوذ حول خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فقد أجريت ترتيبات لتطويع المنظمة والسلطة لما هو قادم من تكريس هيمنة طبقة سياسية محددة مرتبطة مصالحها مع الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي يجمع فيه العالم والفلسطينيون على أن دولة الاحتلال العنصرية قد أغلقت كل آفاق للتسوية، وأن حل الدولتين قد وصل نهايته، وأن التناقض الأساسي للشعب الفلسطيني كان وما زال مع الاحتلال والاستعمار الاستيطاني العنصري الذي يعاني منه شعبنا في جميع أماكن تواجده، لم تصل قيادة السلطة الفلسطينية إلى هذا الاستنتاج، بل ساهمت وتساهم

عبر قبولها بالأمر الواقع في التحول لسلطة معيقة للتحرر، ووكيلٍ أمنيٍّ واقتصاديٍّ للاحتلال، عدا عن مساهمتها في انهيار أسس ومقومات النظام السياسي الفلسطيني، سواء عبر ممارسات التفرد والإقصاء والديكتاتورية أو إلحاق منظمة التحرير بمؤسسات السلطة.

فلسطين تحت الاحتلال وتمرّ بمرحلة تحرر وطني، الأمر الذي يتطلب الاحتكام للديمقراطية التوافقية التي تكفل مشاركة الجميع، وإجراء انتخابات دورية ومنظمة على كل المستويات والقطاعات، بما فيها انتخابات المجلس الوطني، بما يكفل إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، وتشكيلها على أسس جديدة تتناسب والمتغيرات الوطنية، وتعيد الالتزام بالحقوق الفلسطينية والتاريخية دون وضع قيود على متطلبات التحرك السياسي، الذي واجبه أن يحقق أقصى ما يمكن تحقيقه في كل مرحلة، واعتماد كل أشكال النضال، مع التركيز على وسائل جديدة للنضال، من أجل التحرر والخلاص من الاحتلال.

وفي ظل الحالة المركبة والمعقدة للأوضاع الفلسطينية والدولية والإقليمية وصعود الفاشية العنصرية الإرهابية في دولة الاحتلال، ما يجعلنا أمام تحديات ومخاطر لم نشهد مثلها في الماضي.

وتحتاج مواجهة هذه التحديات والمخاطر إلى إرادة العمل الجماعي بين جميع مكونات الشعب من أجل بناء استراتيجية مواجهة تهدف إلى الوصول إلى التحرر، ما يتطلب العمل المشترك والمنسق مع التجمعات الفلسطينية، وبناء المؤسسة المشتركة من أجل ضمان المساهمة الجماعية في المشروع التحرري، الذي حافظ عليه الشعب الفلسطيني عبر إرادة الصمود والمقاومة التي قدم خلالها شعبنا تضحيات جسيمة، ورغم أن الحصاد الوطني أقل من التضحيات، وأقل من طموحنا، وما كان بإمكاننا وبيدنا إنجازه.

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تعقيدات المشهد الفلسطيني، وأبرز هذه العوامل، الانقسام الكارثي والتفرد والإقصاء والفساد وانتهاك الحقوق والحريات المستمر، وتغييب الوحدة والشراكة والمحاسبة، وتقديم أسوأ النماذج في إدارة الثورة والسلطة، وفشل مقاربات المصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات وعملية إصلاح السلطة أو توحيد مؤسساتها، وكذلك استمرار الرهان على أوهام التسوية مع العدو الصهيوني، وتجاوز حالة الإجماع الوطني التي تنادي بالتحلل من اتفاقيات أوسلو وسحب الاعتراف بالعدو.

وقد ظهر عجز السلطة وتقصيرها في التوجه لعضوية المؤسسات الدولية، أو التحرك من أجل ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي دولياً بسبب جرائمه بحق الشعب والأرض والمقدسات، واستباحة المسجد الأقصى، واستمرار الاستيطان الاستعماري والحصار، والعدوان على شعبنا في كل مكان. وهناك عجز لدى السلطة أيضاً في ملاحقة قيادات الكيان الصهيوني كمجرمي حرب في فلسطين والعديد من بلدان العالم، رغم ازدواجية المعايير ومؤامرة الصمت الدولي.

كيف يعاد بناء المنظمة؟

المنظمة، وليست السلطة، هي الإطار الجامع الوطني، وتشكل إعادة بنائها المفتاح والمدخل الضروري لتجاوز المأزق الوطني الشامل الذي تواجهه القضية الفلسطينية، بما يجعلها قادرة على أن تكون قولاً وفعلاً الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب انتخاب مجلس وطني جديد، وتمكين كل التجمعات من اختيار ممثليها بالانتخاب، وفق مبدأ التمثيل النسبي، وعبر التصويت الإلكتروني، أو بالتوافق الديمقراطي حال تعذر إجراء الانتخابات في أي مكان أو إطار شعبي.

مع الانتباه إلى أن عملية بناء المنظمة تتطلب مراعاة المستجدات وأوضاع كل تجمع فلسطيني، ما يقتضي البحث في استبدال صيغة الدوائر بأخرى تعتمد التجمع السكاني (الضفة، القطاع، الأردن، أراضى 1948، لبنان، سوريا، الخليج، أوروبا، الأمريكتين). مع مراعاة عدم وضع أي قيود على الحق في مقاومة الاحتلال بجميع الأشكال المقررة وفقاً للقانون الدولي، والانفتاح على المحيط العربي والإقليمي والدولي، وتنمية وتطوير أشكال المقاطعة لدولة الاحتلال، والإسناد والتضامن العربي والدولي الداعم لنضال وحقوق الشعب الفلسطيني.

كما أن إعادة بناء المنظمة يتطلب الالتزام بأسس ومعايير المدنية والتعددية والحقوق الديمقراطية، بحيث ينص ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي الجديد على ما سبق، مع ضمان الحق في الانتخاب والترشيح، وحرية التعبير، والفصل بين السلطات، والتجديد الدوري للهيئات القيادية، والحق في محاسبتها.

ولعل تنفيذ ما سبق يتطلب بلورة وبناء كتلة شعبية ضاغطة في الداخل والشبكات تضم القوى المعنية كافة، بما يضمن مشاركة جميع الطاقات الممكنة من أبناء وقيادات الشعب الفلسطيني في مختلف التجمعات الفلسطينية، لتصويب الأداء وتغيير السياسات والشخص، وضمن إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإجراء الانتخابات للمجلس الوطني بما يضمن قيام المجلس المنتخب (مجلس تأسيسي) بالاتفاق على برامج وطنية واستراتيجية نضالية شاملة، وميثاق وطني واجتماعي نتجاوز فيه الوضع الراهن المترهل وحالة التفرد والإقصاء والانقسام، واستمرار الرهان على مسار التسوية وفق اتفاق أوسلو وملحقاته الأمنية والاقتصادية التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم من مأزق وطني، تعمقت خلاله هيمنة السلطة على المنظمة التي هُمشت وتراجع دورها ومكانتها الاعتبارية والوطنية.

في ضوء التحديات والتغيرات الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، وما يمر به عالم اليوم، يتطلب بلورة رؤية شاملة، لن تتجسد إلا بإعادة بناء كل مؤسسات النظام السياسي بمختلف مكوناته، وعلى رأسها المنظمة على أسس وطنية، وديمقراطية ومشاركة حقيقية لحماية الحقوق الوطنية والقضية الفلسطينية.

فالبديل للمأزق الوطني وحالة العجز، وارتهان السلطة لمسار التسوية والمفاوضات والسياسات الاستعمارية الإسرائيلية، هو استمرار المقاومة بكل أشكالها، وتعزيز الصمود وترتيب البيت الداخلي، وتغيير وظيفة السلطة بعد تحللها من التزامات وقيود أوصلو، لجعلها سلطة خادمة للناس والمشروع الوطني، تعمل على تعزيز صمود المواطنين، ونقل وظيفتها السياسية للمنظمة، وتدويل الصراع بما يضمن الحفاظ على الحقوق الوطنية في العودة والدولة وتقرير المصير وإنهاء الاحتلال.

دور فلسطينيي الشتات في إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني

ماجد الزير

يتوجب القيام بدراسة جيوسياسية معمقة للتواجد الفلسطيني في الخارج، وذلك من أجل فهم دورهم في مستقبل القضية الفلسطينية، وخاصة البنية الهيكلية القيادية، منذ نكبة فلسطين وحتى اتفاق أوسلو. وهنا لا بد من رصد، بموضوعية، مواطن القوة والضعف لدور فلسطينيي الشتات في الجغرافيا التي يعيشون عليها، والكشف عن مدى حيوية دورهم في مستقبل القضية.

شكل تنوع الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية، وانتشار الفلسطينيين في عشرات الدول حول العالم، فرصاً استراتيجية للقضية، وشكل رافعة لمستوى الوعي لدى أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة مع تضافر عدة عوامل داخلية، ذاتية ومكتسبة، وكذا إقليمية ودولية، ساهمت جميعها في تبلور الهوية الوطنية لفلسطينيي الشتات، وفي انخراطهم بشكل متقدم وعضوي بأشكال العمل الوطني كافة، منها الكفاح المسلح، وإنشاء منظمة التحرير، ودعم صمود أهلنا في الداخل، وتجييش كل الفلسطينيين في العالم للعمل الوطني. ولا نبالغ إذا قلنا إن رسم المشهد الفلسطيني العام كان ينطلق من فلسطينيي الشتات.

ومن أبرز محددات رؤية فلسطينيي الشتات للقضية الفلسطينية، هي وحدة الأرض ووحدة الشعب ووحدة المصير، بمعنى استعادة الأرض كل الأرض، ورجوع الشعب كل الشعب إلى فلسطين التاريخية. وهنا تؤسس لهذه الفكرة، وأي اختلال في هذه المعادلة يؤدي إلى اختلال وطني حقيقي، وشرخ في المشروع الوطني الفلسطيني. إذًا، نحن نتكلم عن مشروع التحرير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومدنهم الأصلية التي هجروا منها، ويجب

أن نخدم في مطالعتنا لدور فلسطيني الخارج هذا الهدف ضمن تكاملية الأدوار كمحدد من المحددات التي نبحث عنها، والانتقاص من دور الشتات في الماضي أو الحاضر أو المستقبل يضرب الأهداف الاستراتيجية الفلسطينية، ويحرف البوصلة عن دورها، وإذا اتفقت كل شرائح الشعب الفلسطيني ضمن إطار وحدة الأرض والشعب والمصير، على تكاملية الأدوار دون الانتقاص، فإن الفلسطينيين سيخطون خطوات متقدمة في تطلعاتهم وأهدافهم.

انحرفت الثورة الفلسطينية عندما حُيدَّ الشتات الفلسطيني. لذا، يجب التأكيد على أن فلسطيني الخارج يتبنون قضية اللاجئين عنواناً رئيساً للصراع، فالشعب الفلسطيني هو شعب طرد من أرضه، وخليّ بينه وبين مدنه وقراه، وحيل بينه وبين عودته إليها. وعليه فموضوع اللاجئين الفلسطينيين الذي يمثل عنوان العمل الأساس لفلسطيني الخارج هو الإطار السياسي لما يجب الحديث عنه فلسطينياً. فأى هدف سياسي أو مشروع فلسطيني يجب أن يكون في مركزه حق العودة، وهو ما يجب أن نمحور ونؤطر كل عمل فلسطيني الخارج حوله.

مارس الشعب الفلسطيني تاريخياً تكاملية الأدوار، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وناضل الشعب الفلسطيني بمكوناته كافة، وفي أماكن تواجده من أجل هدف مشترك ولصالح برنامج مشترك، وعندما اختلت هذه التكاملية، تراجع الفعل الجمعي الفلسطيني المناهض للاحتلال.

على القيادة السياسية والقوى المؤثرة في المشهد الفلسطيني في فترة ما بعد أوصلو السعي لبناء نظام سياسي قائم على التكامل وليس التنافس. ضمن ما يتم رصده في الجيوسياسية والعوامل المؤثرة في القضية الفلسطينية، فإن فلسطيني الخارج لديهم مساحات حيوية في الحركة، والتحرر من الأعباء والضغوط السياسية كالتالي يواجهها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. ولذلك دورهم مطلوب وهو استراتيجي وأساسي ومتقدم. وضمن تكاملية الأدوار

فدور الشتات يستطيع إحداث انقلاب في المعادلة لصالح استرجاع الحقوق الفلسطينية.

على إثر اتفاق أوسلو، ظهرت تحركات فلسطينية، سواء بمنطلقات فصائية أو مبادرات شعبية، ترفض طريقة إدارة المشهد الفلسطيني، وتطالب بإعادة بنائه على أسس تعكس الإرادة الجمعية الفلسطينية. لهذا، ومن خلال المسار التاريخي والواقع الحالي، نرى آفاقاً واعدة لدور منظر وممكن لفلسطيني الشتات في التأثير على رسم مستقبل القضية، يعالج الثغرات الاستراتيجية في المشهد الفلسطيني.

العقبات التي تواجه إعادة بناء النظام السياسي وفرص التغلب عليها

أحمد عزم

عند طرح موضوع النظام السياسي الفلسطيني يصبح السؤال هل حقاً نحن نتساءل عن «بناء النظام السياسي»؟ هل وصلنا مرحلة من الاستقلالية، أو من الكيانية، تطرح موضوع «النظام السياسي»؟ ألسنا تحت الاحتلال، وفي الشتات، وما زلنا في مرحلة حركة التحرر؟ فما أهمية طرح موضوع «النظام السياسي» الآن؟

ناقش المؤتمر الوضع في فلسطين المحتلة عام 1948، وطرح التحولات داخل الأحزاب والقوى السياسية والتحولات في قيادة هذه الأحزاب، وعلى هذا المنوال، ويبدو لي أنه من المنطقي، وللوهلة الأولى، أن الأولى هو السؤال عن تحولات حركة التحرر الفلسطينية، وفصائلها، وما هي متطلبات استمرار أو تجديد هذه الحركة، وليس السؤال عن النظام السياسي.

نحن نعيش على أرض الواقع معضلة ازدواجية المرحلة، بين نظام سياسي دولاتي لديه الكثير من وظائف الدول، وواجباتها، وبين احتلال يجعل هذا النظام السياسي يفقد الكثير من معناه بسبب الافتقار للسيادة والقدرة على ممارسة الحكم. في كل الأحوال، مثل هذا النقاش السياسي تحت عنوان «النظام السياسي الفلسطيني»، كان نوعاً من الخيال قبل اتفاقات أوسلو، ونشأة السلطة الفلسطينية (1993/1994). وكان التساؤل حينها حول الشكل الأفضل للتنظيم السياسي؟ وما هو الشكل الأمثل للائتلاف ضمن منظمة التحرير الفلسطينية؟

رغم أن الاتجاه العام للنقاشات الفلسطينية، يدين أوسلو، إلا أن السؤال عن النظام السياسي، ما كان ليكون لولا أوسلو. لكنه في الوقت ذاته يركّز على

محطة أوسلو، وكأنها الحقبة الوحيدة التي تستحق التحليل، والتي تتحمل وزر الواقع الفلسطيني المعاصر، مع أنّ الانقسام الفتاوي الحمساوي، وما تبعه من سياسات لسلطتيّ الأمر الواقع، لا يقل خطورة عن اتفاق أوسلو، إلا أنّ التركيز يبقى في كثير من الحالات على أوسلو.

وبعيداً عن أوسلو، ربما الأفضل أن نسأل، ما هو التنظيم السياسي الأمثل، والشكل الأفضل للتجمع تحت مظلة منظمة التحرير؟ وهل نقصد بالنظام السياسي مؤسسات السلطة الفلسطينية، من رئاسة ومجلس تشريعي، وسلطة قضائية؟ أم منظمة التحرير أم كليهما؟ أم يضاف لذلك الفصائل؟ وهناك مجموعة من المقاربات الممكنة لموضوع النظام السياسي الفلسطيني، وأبرزها ما يلي:

أولاً: الاقتصاد السياسي للمجال السياسي الفلسطيني

اعتمدت الثورة الفلسطينية في بداياتها المعاصرة المبكرة في الستينيات على تمويل ذاتي من الأفراد المؤسسين، وهذا شبه انتهى الآن. في المرحلة الثانية، بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وانطلاق الفصائل المسلحة، أصبح هناك اعتماد على الدعم العربي الرسمي، وبدرجة أقل دعم شعبي عربي وفلسطيني، بما في ذلك اقتطاع نسبة من رواتب الفلسطينيين في الخليج، وتحويلها لمنظمة التحرير، فضلاً عن الاعتماد على الأنظمة التحررية العالمية، مثل الصين وفيتنام وألمانيا الشرقية، (كان جزء من تركيب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، يقوم على أساس رعاة الفصائل العرب، فجزء من الفصائل لها علاقة عضوية مع أنظمة عربية، فضلاً عن حصول المنظمة وحركة «فتح» على دعم ضخم نسبياً) وهذا الدعم مع الزمن تلاشى، وصارت السلطة بعد تأسيسها هي الراعي لهذه الفصائل. وحتى الإسناد التركي والسوري لحركة «حماس» تقلص.

وفي زمن الثورة وقيل أو سلو، نشأ نوع من «البطيركية أو الريعية الأبوية»، حيث تولت منظمة التحرير حركة توزيع الموارد المالية، وبناء المؤسسات والأجهزة، وتمويل العمل السياسي والثقافي والإعلامي يمر عبرها. وحافظت المنظمة على قدر كبير من قرارها المستقل، دون أن يخلو الأمر من تدخل محدود من قبل الجهات المانحة، ربما باستثناء بعض الأنظمة التي مولت بعض الفصائل والانشقاقات. وكانت هذه الريعية جزءاً من عوامل تشكيل منظمة التحرير وعلاقة الفصائل ببعضها.

بعد نشوء السلطة، نشأ نظام أبوي ليبرالي، ليرث الأبوية الثورية، هذا النظام الذي يسميه البعض (النيوباتريمونيالي Neopatrimonialism) الأبوية الجديدة. ومن هذه الزاوية أصبحت السلطة التي ولدتها المنظمة، تنفق على المنظمة. ولكن الأهم أن قطاعات شعبية واسعة، من أفراد وموظفين، ومؤسسات مجتمع مدني، وفصائل، أصبحت تعتمد على الراتب ومخصصات من السلطة، أو من المانحين، ولم تعد السلطة تتمتع بالاستقلال النسبي الذي كانت تتمتع فيه المنظمة.

لو نظرنا لتركيبه الاقتصاد الفلسطيني الحالي سنجد أن هناك حوالي 200 ألف يعملون في المستوطنات والسوق الإسرائيلية، وهناك نحو 320 ألف موظف في السلطة أو متقاعدين (بما فيهم المساعدات، فهناك 120 ألف أسرة تتلقى رواتب مساعدات من وزارة شؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، يضاف لهم نحو ألف شخص يعملون في منظمات أهلية وغير حكومية.

والملاحظ أن عدد موظفي السلطة لم يزد منذ 10 أعوام، بل هناك تراجع في الأعداد أحد أسبابه ربما عدم التعيين في غزة. فقد وظفت حماس بعد الانقسام ما يقارب 40 ألف موظف.

وللمفارقة هذا الشكل من الاقتصاد السياسي للنظام السياسي، هو الذي منع الانفصال التام بين الضفة وغزة، واستمرت السلطة في رام الله في دفع رواتب موظفيها في غزة، وخشية من أن يكون لدى حماس قدرة على تغطية نفقات غزة بعد الانقسام عام 2007، في حين أعاقحت حماس الموظفين من أخذ رواتبهم، ولاحقاً انتقدت حماس تقلصات السلطة للرواتب، فالأزمة الاقتصادية غيرت من المواقف والأولويات لدى حركة حماس.

حالياً، تعتمد السلطة بنسبة تزيد عن 90 بالمئة من موازنتها على مصدرين، الأول، عائدات الجمارك والرسوم التي تجمعها (إسرائيل) على الحدود، وهي المتعارف على تسميتها باسم «المقاصّة»، أي عمليّة التقاص بين السلطة و(إسرائيل)، بتحويل العائدات التي تقتطعها (إسرائيل)، وتشكل ما نسبته 60% أو أكثر من دخل السلطة، والمصدر الثاني هو الرسوم والعائدات التي تجمعها السلطة محلياً. أما المساعدات الدولية فهي محدودة جداً، وتقدم أموال المانحين الدوليين على شكل مشاريع، وينفق عليها المانحين مباشرة ولا تدخل ميزانية السلطة.

المعنى السياسي لكل ما مضى، من زاوية تأثيره في النظام السياسي:

1. يرتبط مئات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين بالاقتصاد الإسرائيلي، وما يتبع ذلك من الارتباط بالقوانين، والأنظمة، والتعليمات، والأعياد، والمشاريع الإسرائيلية. وكما هو معروف أن من أسباب اهتمام العديد من الفئات الشعبية الفلسطينية في الانتخابات، والنظام السياسي الإسرائيلي، هو تأثير ذلك على حياتهم، وبالتالي يصبح اهتمام هذه الفئات بتحويلات وتغييرات السلطة الفلسطينية السياسية أقل، طالما مصالحها مرتبطة بسياقات أخرى. وهذا يفسر عدم وجود ضغط شعبي لإجراء انتخابات أو تغيير سياسي أو سياساتي.

2. أصبح اقتصاد السلطة مرتبطاً بترتيبات اقتصادية مع سلطة الاحتلال (السلطة والعمال)، ومع دول مانحة (المنظمات غير الحكومية)، وبالتالي إحداث تغيير سياسي وسياساتي حقيقي يحتاج لثورة شاملة ضد الاحتلال، وتغيير اجتماعي سياسي عميق، وليس مجرد انتخابات فلسطينية، على أهميتها، وأصبحت الأحوال المعيشية والاقتصادية جزءاً من الهم اليومي للمواطن الفلسطيني، أكثر بكثير من الشأن السياسي.
3. إمسك السلطة الفلسطينية بمفاتيح الحياة اليومية، جعل المجتمع المدني مشغولاً إما بأن يحظى بدعم السلطة، أو مراقبتها ومعارضتها، وفي غالب الأحيان تتم المراقبة والمعارضة بتمويل أوروبي وأمريكي، ووفق مقاييس المانحين، وهذا يعني تقليل الاهتمام كثيراً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم وجود مشاريع حقيقية لمتابعة ونقاش إصلاح المنظمة إلا في إطار نخبوي وفصائلي، وفي مناسبات متباعدة.

ثانياً: المقاربة القانونية، أو مقاربة «الأنظمة السياسية المقارنة»

إنّ النظام السياسي الفلسطيني، هو نظام رئاسي برلماني، مختلط، وهذا النوع من الأنظمة فيه، كما هو معروف، أرقام أهمها احتمالية انتخاب رئيس وحكومة من حزبين مختلفين.

لكن النظام السياسي مرتبك إلى حد كبير في بعض الملامح، فمن الناحية القانونية تتوزع مرجعية الأجهزة الأمنية بين السلطة والحكومة، ولم يعترف الطرفان بهذا التوزيع. مثلاً لم تقرر حكومة حماس (2006 - 2007) بصلاحيات الرئيس، ولا الرئاسة أعطت حماس الجهاز التنفيذي المطلوب لتمارس مهامها كحكومة.

تتقاسم كل من الحكومة والرئاسة الفلسطينية الإشراف على الأجهزة الأمنية، فالحكومة تشرف على (الأمن الوقائي، الشرطة، الدفاع المدني،

الجمارك)، والرئيس يشرف على (المخابرات، حرس الرئاسة، الأمن الوطني، القضاء العسكري، الاستخبارات العسكرية، مديرية التسليح، الخدمات الطبية، هيئة التنظيم والإدارة). هذه الأجهزة ميسّسة إلى حد كبير، ومع الانقسام بين «فتح» و«حماس»، زاد التسييس، والأجهزة ليست ميسّسة بمعنى أنها تتبع فصائل فقط، ولكن هي جزء من صراعات المحاور داخل الفصيل الواحد، وفيها اجتهادات أمنية وسياسية مختلفة، وذلك وفقاً لرؤية رئيس الجهاز الأمني ومرجعياته التنظيمية والسياسية، ومن جهة ثانية غالبية هذه الأجهزة تتجاوز الحكومة، وتتصل بالرئيس مباشرة. وتحول الرئيس مع الوقت المرجعية الوحيدة لهذه الأجهزة، والذي يعتبر أيضاً أن الإشراف على وزارات المالية، والخارجية، والإعلام من صلاحياته، وهذا أدى إلى نشوء نظام مواز للحكومة، يتقاسم معها الموارد والإشراف على الهيئات الحكومية والمستقلة، وهناك 62 هيئة، بعضها لديها إمكانيات وصلاحيات كبيرة تفوق صلاحيات الوزارات، وبعضها مجرد واجهات فارغة، وبعضها متكرر ومستسخ.

هذا النهج الدولاتي يركز أولاً على الاستقرار، والتزام التعليمات، والخوف من أي تغيير سياسي، لأنه قد يغير جزءاً كبيراً من البنى الموجودة، ويجعل البنى التحريرية في إطار منظمة التحرير أقل فاعلية، وأقل معنى، خاصة أن منظمة التحرير فقدت كثيراً من مهامها لصالح السلطة، خصوصاً في الشؤون اليومية. فعلى سبيل المثال سعت السفارات الفلسطينية، على القيام بأعمال القنصلية، وتمثيل الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني والمغتربين، وبالذات حملة الجوازات الفلسطينية، وبهذا فالسفارات أحياناً تصطدم مع صلاحيات دائرة شؤون المغتربين، وهي إحدى دوائر منظمة التحرير.

وفي هذا السياق برز ما يعرف في العلوم السياسية، باسم «الدولة العميقة»، وهي موجودة في الضفة الغربية، وقطاع غزة على السواء، حيث إن هناك نخبة باتت تستمد قوتها من الانقسام ومن غياب البرلمان، والانتخابات، وهي

لا تريد برلماناً، حتى لو تمكنت فصائل هذه النخب من النجاح في الانتخابات. وحصلت هذه النخب على أدوار سياسية واجتماعية واسعة، فهي تتدخل في انتخابات الجامعات والمؤسسات وتشكيل القوائم الانتخابية، وتتدخل في مفاوضات الإضرابات النقابية، وتعارض هذه النخب فكرة المصالحة. وهذه النخب أو الدولة العميقة لا تبدو متحمسة للإصلاح السياسي، وتستخدم «الفصيل الآخر» والمعارضين كفضاعة، وترفض فكرة ومبدأ الشراكة مع الآخر.

ثالثاً: منظمة التحرير وعلاقتها بالسلطة

الفكرة الشائعة فلسطينياً أنّ المخطط هو أن تحل السلطة مكان المنظمة، وهو ربما كان فعلاً التصور الرسمي الفلسطيني عند بداية عملية تأسيس السلطة، على اعتبار أنّ الدولة الفلسطينية ستصبح الممثل الشرعي والوحيد، والمؤسسة السياسية الفلسطينية الوطنية. ولاحقاً أصبح ينظر لهذا المخطط بأنّه خطر وخاطئ من قبل قطاعات واسعة، وأنّ السلطة رغم تعثرها وضعفها «ابتلعت» المنظمة.

الحقيقة أنّ هذا ليس دقيقاً، والسلطة لم «تبتلع» المنظمة، لكنها أصبحت ذات إمكانيات عملية ومادية أكبر. والحقيقة أنّه بقدر خطورة فكرة أن تحل السلطة مكان المنظمة، فهناك مقترحات أخرى، تم تداولها ونقاشها منذ سنوات في أروقة منظمة التحرير الفلسطينية، جوهر هذه المقترحات، التي أعتقد أن بعضها خطير، هو أن تحل المنظمة مكان السلطة، وأن تصبح اللجنة التنفيذية للمنظمة بدل الحكومة الفلسطينية، و المجلس المركزي مكان المجلس التشريعي، وهي أفكار، للإيضاح، يتم تداولها من قبل أعضاء في اللجنة التنفيذية، وأعضاء في المجلس المركزي، بل وصيغت على شكل أوراق عمل نوقشت (أُطلعت على بعضها، ووقعتُ على إحداها، بحكم عضويتي في المجلس المركزي)، ولكن كما أعلم لم تتحول هذه الأفكار لمشاريع عملية واقعية.

أهمية ما سبق تكمن في توضيح عدم وجود حقيقة مشروع لإحلال السلطة مكان المنظمة، بل يوجد فكرة عند شرائح معتبرة لطرح النقيض، وهو برأيي في الحالتين خطأ. مع أنّ الدوافع في الحالتين قد تكون إيجابية ووطنية، هدفها إما الوصول للدولة الفلسطينية التي هي هدف حركة التحرير الوطني، بجانب حق العودة، أو معالجة عشر السلطة بتوفير أطر عبر المنظمة.

وختاماً، أرى أن الإصلاح يبدأ أولاً، من الاقتصاد السياسي، فدون الانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي، فلن يكون هناك حديث عن إصلاح سياسي فعلي. والانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي أمر يحتاج للكثير من الجهد. فالعمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وغزة في (إسرائيل)، لها أثر كبير في ضعف الاهتمام بالتغيير السياسي؛ لأن الموارد المالية العائدة من العمالة تساهم في استقرار حكم الفصائل.

ومن المهم أيضاً إضعاف هيمنة المانحين على المجتمع المدني، وإعادة النقاش حول مشاريع الدول المانحة المقدمة للمجتمع الفلسطيني، ولكن ليس بمنع أموال المانحين، ولكن من خلال إيجاد مصادر بديلة، فالدول المانحة تقوم بمسؤوليات الاحتلال في التنمية، وتعفي الاحتلال من وظائفه، وتعيق تطور خطاب تحرري فلسطيني، من خلال تغيير الفكر السياسي الفلسطيني، مثل التدخل في مناهج التعليم، أو الضغط على السلطة لتتخلى عن التزاماتها المالية تجاه الأسرى وعوائلهم. وأعطى المانحين الأولوية لمشاريع مراقبة أداء السلطة، مع تهميش منظمة التحرير الفلسطينية.

إنّ إصلاح المنظمات القاعدية للشعب الفلسطيني، الطلاب، العمال، المهنيين، الكتاب، المرأة، هي البوابة الحقيقية لإصلاح النظام السياسي، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مكون مهم للنظام السياسي في مرحلة التحرير.

كذلك يجب نقاش واقع السلطة تحت الاحتلال، وهل يمكن أن تتحول السلطة إلى دولة؟ وكيف؟ وإذا تقرر عدم وجود سلطة فيجب أن تكون خطة الانسحاب منظمة وتدرجية لتجنب الفراغ والفوضى. وأخيراً إذا تقرر بقاء السلطة فيجب حسم أمرين، مراجعة هيكل السلطة، خصوصاً العلاقة بين الرئاسة والحكومة، وأنظمة الانتخابات، وثانياً علاقة السلطة مع المنظمة وتوزيع الاختصاصات.

دور فلسطينيي الـ 48 في المشروع الوطني الفلسطيني

عوض عبد الفتاح

طور الفلسطينيون، في الأراضي المحتلة عام 1948، تجربتهم السياسية والثقافية الخاصة، بعد أن عزلتهم الحركة الصهيونية الغازية وتجسيدها (إسرائيل)، عزلاً تاماً عن بقية الشعب الفلسطيني والأمة العربية. بل عُرِلت بلداتهم عن بعضها البعض، من خلال فرض الحكم العسكري، وقيوده المتشددة عليهم. وتبين لاحقاً لبعض نخب فلسطينيي الـ 48، ومع تطور وعيهم السياسي، بالتوازي مع انبعاث وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات، أنّ نظام الكيان الاستعماري الاستيطاني الغازي، منذ اليوم الأول من ولادته، هو نظام فصل عنصري، كان ولا يزال، وهو أكثر وحشية من نظام الأبارتهايد في دولة جنوب أفريقيا. فقبل ذلك، وفي غمرة الخوف من الطرد، وفي ظل استحواذ غريزة البقاء على فلسطينيي الـ 48، وشيوع مناخ الهزيمة، لم يكن لينشأ وعيٌ بمهمةٍ تساعد في مواجهة سياسات الاحتلال، مثل الانخراط العملي في عملية تحرر وطني. وقد عملت النخبة الفلسطينية السياسية في بداية الاحتلال وفق قدرتها على استيعاب الحالة الناشئة، ومن ثم اشتقاق أدوات وأفكار، منها الإيجابية، التي حافظت على البقاء والتطور لاحقاً، ومنها السلبية التي تركت تشوهات امتد تأثيرها لعقود، بل لا يزال بعضها حاضراً في سلوك بعض القوى السياسية، خاصة تلك التي وافقت على قرار التقسيم، واعترفت بالكيان منذ اليوم الأول باعتباره «تجسيدياً لحق تقرير المصير لليهود».

وفي العقود الأخيرة، وبعد زيادة عدد الفلسطينيين، وتطور تجربتهم السياسية والثقافية، بدأنا نلاحظ، إعادة قراءة وتقييماً لتجربتهم، تاريخياً، من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية، المتعثرة حالياً، ليتم تأطيرها كتجربة صمود بطولي. والحقيقة، لا يعود هذا التوصيف الرومانسي إلى نجاح هذا الجزء

من شعبنا في البقاء والتطور وما يمثله من تحدٍ مستمر لسياسات الكيان الاستعماري، إنما أيضاً نابع من الإخفاقات الجسيمة لهذه الحركة، التي انتهت قيادتها الرسمية إلى كونها وكيلاً للمحتل، وعائقاً خطيراً أمام مسيرة التحرر والتحرير والبناء، مبددة عقوداً من المجابهة والمعارك والتضحيات الكبيرة التي قدمتها، وقدمها شعبنا.

ولذلك، عند الحديث عن دور فلسطينيي الـ 48 الذين فُرضت عليهم المواطنة الإسرائيلية الكولونيالية، (نزولاً عند قرار منظمة الأمم المتحدة، كشرط للاعتراف بإسرائيل)، ونجوا من جريمة التطهير العرقي، نجد أنفسنا نتحدث عن فلسطينيين وجدوا أنفسهم في واقع سياسي واقتصادي ومعيشي مركب، شكلته مجموعة من العوامل والسياسات، ذات الطبيعة الاستعمارية الداخلية، مما دعاهم لاستحداث آليات وأدوات عمل ملائمة، بهدف الحفاظ على البقاء، من جهة، والتحول، في مرحلة ما بعد الحكم العسكري، إلى قوة فاعلة في عملية إعادة تكوين أنفسهم كجماعة قومية أصلانية لها حقوق فردية وجماعية، وكجزءٍ من شعب يجاهد من أجل استعادة حقوقه المسلوبة، من جهة أخرى. ومن خلال هذه السيرورة، تحولوا، عملياً، إلى مركب هام في المشروع الكفاحي للشعب الفلسطيني، وإلى «خطر استراتيجي» بنظر نظام الأبارتهايد الاستعماري الاستيطاني، مما دفع بالحركة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت في أماكن اللجوء، وقبل أن تنتقل بعد أوصلو عام 1994 إلى أجزاء صغيرة في الضفة وقطاع غزة، إلى إعادة النظرة إليهم باعتبارهم جزءاً حياً من شعب فلسطين. ولكن من ناحية ثانية، سعى فريق أوصلو إلى التدخل في شؤونهم، من خلال محاولة توجيه مشاركتهم في انتخابات الكنيست الصهيوني بصورة أساسية، من أجل إيصال اليسار والمركز الصهيوني إلى الحكم، وذلك في إطار المفاوضات بين السلطة و(إسرائيل) التي انتهت إلى كارثة.

كان هذا الجزء من الشعب الفلسطيني غائباً من حسابات الثورة الفلسطينية، ومن جدول أعمال منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية إذ لم يتم اعتبارهم جزءاً من عملية صنع القرار في الحركة الوطنية الفلسطينية، وأُغفلت قدرتهم على لعب دور استراتيجي في النضال، إلى جانب تعرضهم للشك حول أسباب بقائهم، وذلك لاعتمادهم مبدأ النجاة والبقاء بعد أن بقي شبح الطرد يخيم فوق رؤوسهم في الوقت الذي لمسوا عدم تمكن أقاربهم، ممن طُردوا، من العودة إلى ديارهم، ومن حاول منهم العودة سراً كان يتم قتله على الحدود. وبالتوازي مع تشكل الحركة الوطنية الفلسطينية، في الخارج، وصعود منظمة التحرير الفلسطينية، طُوّر فلسطينيو الـ48 تجربتهم الخاصة، التي اعتمدوا فيها أشكالاً مختلفة للبقاء والتطور، ابتداء من التصويت للأحزاب الصهيونية، إلى مناهضة الحكم العسكري، ومن ثم التعليم، وتأسيس الأحزاب والحركات السياسية والجمعيات الأهلية والحركات الطلابية، المناهضة للتمييز ومصادرة الأراضي. ولكن رغم عزلة هذا الجزء من شعبنا، حتى سقوط الحكم العسكري عام 1967، فإن المكانة الشعبية والعالية التي أكسبتها الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير، خاصة بعد معركة الكرامة عام 1969 كان لها تأثير معنوي وثقافي على تطور وتطوير هوية فلسطينيي الـ48 الوطنية والثقافية. أما تجربتهم السياسية العملية، فقد اجترحوها من واقع الاشتباك اليومي مع سياسات الحكم الإسرائيلي، هذا الاشتباك الذي تنوعت أشكاله وأدواته، ولكنه القائم على مقاومة شعبية وقانونية وثقافية.

وبعد هبة يوم الأرض المفاجئة في الثلاثين من آذار عام 1976، والتي مثلت تطوراً موضوعياً لمسار هذا الجزء من شعبنا، تبدل حال أولئك الفلسطينيين، إذ باتوا أكثر فاعلية، وأكثر استعداداً للاعتزاز علناً بهويتهم الفلسطينية، ويكونهم مكوناً أساسياً من مكونات الشعب الفلسطيني. وعلى أثرها،

انهمرت قصائد الغزل والمدائح التي مجدت دورهم. ومع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، حيث شارك الفلسطينيون في مناطق الـ48 من خلال الحركات الشعبية المدنية، وارتقى فيها 13 شهيداً، وجرح المئات، أثناء المظاهرات الشعبية العارمة التي حدثت في مناطقهم. وبهذا ظهر فلسطينيو الـ48، كمشاركين فعليين في معركة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وليسوا مجرد أصوات انتخابية في اللعبة الإسرائيلية الداخلية، كما كان يُنظر إليهم.

وساهم حزب التجمع الوطني الديمقراطي، رغم حداثة عهده، في تأطير هذه الحركات، فقد تأسس حزب التجمع عام 1995، رداً على اتفاق أوسلو الذي أخرج عملياً فلسطينيي الـ48، من تعريف الشعب الفلسطيني، ومن الصراع، عبر اعترافهم بـ(إسرائيل)، وبالتالي إخراجهم من أي حل مستقبلي. وبالتوازي، لعبت الحركة الإسلامية، بقيادة الشيخ رائد صلاح، دوراً مهماً في إعادة مركزية المسجد الأقصى، ومدينة القدس، في الوعي العام. كما وعرفت هذه الفترة بداية ظهور عشرات الجمعيات المستقلة، التي تعنى بقضايا عينية تخص الحياة اليومية، وحقوق المواطنين الفلسطينيين.

ولذلك، ليس بالصدفة، أن المخابرات الإسرائيلية، وفي الأيام الأولى من الانتفاضة الثانية، أصدرت بياناً رسمياً، ولأول مرة يصدر عنها اتهام علني ضد أحزاب وحركات عربية، تتهم «التجمع الوطني الديمقراطي» و«الحركة الإسلامية الشمالية» بالمسؤولية عن هبة فلسطينيي الداخل، وادعت أنهم ينسقون معركتهم مع «الأعداء الفلسطينيين، في الضفة والقطاع»، على حدّ ما جاء في البيان. بل قال البيان إن قادتهم شوهدوا في مقدمة هذه المظاهرات. كل ذلك وطّد مكانة هذا الجزء من شعبنا، وأعلى من شأنهم داخل الكل الفلسطيني، وحركته الوطنية، وفتح نقاشاً بين الأكاديميين والمثقفين والنشطاء حول طبيعة الدور الاستراتيجي الممكن، وإمكانياتهم الكبيرة في المشروع التحرري الوطني.

من ناحية أخرى أيقظت هبة القدس والأقصى، أو هبة أكتوبر عام 2000، داخل الخط الأخضر، والهبات الأخرى لاحقاً، العدوانية المتأصلة في الكيان الصهيوني ضد الوجود الفلسطيني في (إسرائيل)، وأثارت دعراً في صفوفه، تجلّى في اعتماد القتل للمتظاهرين كما ذكرنا، ولاحقاً في الإقدام على سلسلة من الإجراءات الإدارية، والعملية، والقوانين العنصرية، التي استهدفت تقويض كل ما تحقق من إنجازات معنوية، كالشعور بالقوة والإرادة، والانتماء إلى شعب واحد وقضية واحدة، وتجاوز التجزئة الاستعمارية الصهيونية التي كرسها أوصلو. والأخطر من ذلك هو عودة نظام الأبارتهايد إلى سياسات تجزئة المجتمع الفلسطيني، إذ بدأت تصنف الأحزاب والحركات وجمعيات المجتمع المدني، بين معتدل ومتطرف، وسعى إلى عزل القيادات عن المجتمع، من خلال الوصول إليهم مباشرة عبر مشاريع الخدمة المدنية-الأمنية، أو الإغراءات الاقتصادية وغيرها.

نال حزب التجمع والحركة الإسلامية الشمالية، النصيب الأكبر من التحريض، والمضايقات، والملاحقات السياسية والأمنية. ومع تزايد الانزياح نحو اليمين المتطرف، في المجتمع الاستيطاني الصهيوني، ونخبه، ومع نمو دور الحركات والأحزاب الفلسطينية، سواء تلك التي تشارك في انتخابات الكنيست أو التي تقاطعها، ومع تجرؤ أعضاء الكنيست العرب، خاصة من حزب التجمع، على مواصلة تحدي يهودية الدولة، وطابعها الكولونيالي، وتضامنهم مع نضال الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ضد الاحتلال والاستيطان، والحصار، والجرائم، لجأت حكومة أحزاب الأبارتهايد الى رفع نسبة الحسم، حتى لا يستطيع أي حزب تجاوزها، والوصول إلى الكنيست، التي أصلاً يدور نقاش داخل المجتمع الفلسطيني، منذ الخمسينيات، حول جدوى المشاركة فيه.

غير أن الأحزاب العربية في مناطق الـ 48، وعلى خلاف توقعات أحزاب الكيان الإسرائيلي، توحدت في قائمة واحدة عام 2015، وتمكنوا من خلالها

تحقيق تمثيل برلماني غير مسبوق، مما عزز مكانة العرب، كقوة سياسية عالمياً، وليس فقط داخلياً.

ولكن السياسات الجديدة التي كانت قد بدأت حكومة نتانياهو في اعتمادها، منذ عودته للحكم عام 2009، والمتمثلة في الجمع بين القمع المكثف المباشر والاحتواء الاقتصادي، في سياق الكولونيالية النيوليبرالية، أنتجت وضعاً جديداً في الحالة الفلسطينية العربية داخل الخط الأخضر. وفي ظل هذه السياسات، اتسعت الطبقة الوسطى العربية الفلسطينية، وهو عنصر قوة لأي مجتمع، غير أن النيوليبرالية الاقتصادية التي تبنتها حكومة نتانياهو، والمترافقة مع حملات تحريض منهجية وقوانين عنصرية وإجراءات قمعية، أضعفت الجسم السياسي العربي الفلسطيني، وكذلك عززت الفردانية داخل المجتمع. كما نشأت قيادات سياسية تسعى إلى التكيف مع هذا الوضع الجديد، حيث تراجعت الفكرة الوطنية، لصالح التركيز على القضايا المدنية اليومية الملحة.

وهكذا انتهى الأمر إلى تفكك القائمة المشتركة، وانهار ما تبقى من العمل الجماعي من خلالها، إذ ذهب بعض مركباتها إما إلى المراهنة على تيار ديمقراطي صهيوني، كما هو الحال مع أوساط في الجبهة الديمقراطية للسلام، أو التحالف مباشرة مع الصهيونية وحكومتها، كما هو الحال مع الحركة الإسلامية الجنوبية.

عودة الوعي

مؤخراً، وكما هو الحال في باقي تجمعات الشعب الفلسطيني، حيث تشكل في المنطقة المحتلة عام 1967، بصورة متسارعة حالة شعبية مقاومة، بالوسائل المتاحة كافة، الشعبية- المدنية، والمسلحة، من خارج أطر الكيان الأوسلوي، فإن المشهد السياسي داخل الخط الأخضر، أيضاً

يشهد تشكل حركات مستقلة؛ شعبية، وثقافية، وأدبية، ونسوية، تجمعها (أو أغلبها)، رؤية تحررية شاملة، تتمثل في تجاوز التجزئة الاستعمارية، نحو فلسطين الواحدة؛ شعباً، وجغرافياً، ومصيراً. وأغلب هذه الحركات والمبادرات ذات طابع وطني جامع. وليست منقطعة الجذور عن المسار التاريخي للفاعلية الفلسطينية، فهي جزء من الإرث النضالي لفلسطيني الـ 48، وكذلك لإرث الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً. وهي في نفس الوقت، استثناف، ضد نهج القيادات التقليدية، التي تعجز عن مواكبة التحولات الجارية، الفكرية والشعبية، سواء داخل الخط الأخضر أو في عموم فلسطين والشتات.

ويُمثل نضال فلسطيني الـ 48، خاصة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو الكارثي، جزءاً مهماً من نضال الحركة الوطنية الفلسطينية، أو جزءاً من مسيرة التحرر الفلسطيني، التي يُعاد تشكيلها حالياً من خلال المبادرات الشعبية والفردية. وأرى، أن مشروع التجمع الوطني الديمقراطي الذي أُسس رداً على اسلو، هو مساهمة مباشرة في إحياء المبادئ الأصيلة للحركة الوطنية الفلسطينية، ولتنظيم التحرير الفلسطينية، التي كانت معتمدة قبل أوسلو الاستسلامي، وقبل تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني. رفض حزب التجمع الاعتراف بأوسلو وتوجهاته وبنوده التي تجاوزت الاعتراف بـ(إسرائيل) كأمر واقع إلى الاعتراف بحقها في الوجود، دولةً يهوديةً طبيعيةً، ما يعني عملياً الاعتراف بالصهيونية. صحيح أن حزب التجمع، عند انطلاقه، لم يستعمل في خطابه الرسمي «إطار الاستعمار الاستيطاني»، بسبب محاذير تتعلق بكونه مسجلاً لحزب إسرائيلي، ولكنه بدل ذلك اعتمد خطاب تحدي الطابع اليهودي الصهيوني، من خلال طرح دولة المواطنين، والمساواة الكاملة. ومن خلال هذا الخطاب أشعل معركة أيديولوجية وأخلاقية، ضد العنصرية البنيوية لـ(إسرائيل)، هذا الخطاب فتح عيون أذهان الكثيرين في الداخل

والعالم على حقيقة هذا الكيان، واستحالة قبوله بفكرة السلام والمساواة طالما يتمسك بيهودية الدولة وبنيتها الكولونيالية.

ساهم هذا الخطاب الفكري والسياسي، في نشوء طبقة واسعة من الأكاديميين والنشطاء، الذين تسلحوا بخطابات تحريرية، في مواجهة الكيان، وفي تطوير مؤسسات بحثية، تقوم على هذا الفهم. وكان لذلك تأثير هام على مجمل الخطاب السياسي لفلسطينيي الـ48، وهو البديل لخطاب سياسي ظلّ مهيمناً حتى ذلك الحين، اعتمده الحزب الشيوعي الإسرائيلي، أي خطاب المساواة غير المرتبط بمطلب إلغاء يهودية الدولة وطابعها الصهيوني. وقد انتبعت النخبة الصهيونية الحاكمة، وبشكل خاص ما يسمى بمعسكر الصهيونية الليبرالية واليسارية إلى هذا التحدي، فكان هذا المعسكر هو المبادر للهجوم على حزب التجمع. وللتدليل على ذلك، وقبل تقديم عزمي بشارة، رئيس حزب التجمع للمحاكمة، والسعي لمنع حزب التجمع من خوض الانتخابات عام 2003 قال عامي أيلون، رئيس الشاباك السابق، أن بشارة والحزب لا يعترفان بحق اليهود بدولة خاصة بهم، وأنهما نجحا في نقل خطاب دولة المواطنين، من هامش المجتمع العربي إلى مركزه، وبالتالي يساهم في التحريض وتأييب وتحشيد المواطنين العرب على الدولة. ودعا إلى تقديم بشارة للمحاكمة.

كما أن دور الحركة الإسلامية الشمالية في إعادة المسجد الأقصى، رمزاً دينياً وثقافياً ووطنياً، ومدينة القدس عاصمة فلسطين العتيدة، إلى الوعي الشعبي، بعد أن همشها اتفاق أوسلو، يشكل مساهمة مهمة في النضال والمشروع الوطني الفلسطيني. مما لا شك فيه أن المناخ الذي أوجدته أعمال الصيانة للحرم القدسي، ومهرجانات الأقصى، والمرابطة، التي بادرت إليها ونفذتها الحركة الشمالية منذ أواخر التسعينيات، لعبت، ولا تزال، دوراً في النهضة الشعبية المقاومة لسكان القدس، والتي تصاعدت واكتسبت زخماً

لافتاً في العقد الأخير، وصل ذروته في هبة الوحدة والكرامة في أيار عام 2021، انطلاقاً من القدس، وصولاً إلى الداخل والمقاومة في قطاع غزة، وإلى الضفة الغربية، في إطار ما سمي بوحدة الساحات.

هكذا، فإن العنف الاستعماري المتصاعد، المعتمد لحماية المشروع الاستيطاني التوسعي، في كل فلسطين، وُحّد أبناء وبنات فلسطين، من البحر إلى النهر وفي الشتات، في جبهة واحدة، وهي نتيجة لم يكن يقصدها المستعمر. وحالياً تتجمع مقدمات لتشكل رؤية تحررية وحدوية جامعة، على طريق تبلور جبهة وطنية ديمقراطية، قد نشهد ولادتها قريباً أو في السنوات القادمة.

مع ذلك، لا يستطيع فلسطينيو الـ 48 ونخبهم، التقدم نحو الانخراط الفعلي والمباشر في المشروع الوطني التحرري، دون التفاعل مع الأسئلة المهمة والصعبة، المطروحة على الساحة الفلسطينية، ومن هذه الأسئلة: ما هو تعريف المشروع الفلسطيني؟ وهل هناك مشروع متفق عليه؟ هل هو حل الدولتين، أو الدولة الواحدة، أو تحرير كل فلسطين؟ أو هل يمكن أن يتجنّد الفلسطينيون بصورة منظمة ومستدامة في مشروع لا تعريف له؟ أي أن يتجنّدوا فقط في حركات شعبية تنمو وتخبو، دون سقف جامع واستراتيجية فاعلة وذكية، إلى أن يتحقق انفراج في المآزق الذي نواجهه؟

وهل يوافق الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، كلهم أو بعضهم، على الانخراط في المشروع الوطني؟ وهل طاقتهم وبنيتهم قادرة على تحمل تبعات هذا الانخراط، في ظل دولة تنظر إليهم بشكّ وتوجس، وتُصعّد سياساتها القمعية والاستعمارية ضدهم؟

من الضرورة الإشارة الى أنه على المستوى الحزبي والحركي لا يوجد نقاش جماعي، أو تفاهم، حول شكل العلاقة، بين طريفي الخط الأخضر، وحول السؤال هل يمكن الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، بعد إعادة بنائها،

أو في أي جسم وطني جامع، مثل المجلس الوطني الفلسطيني، أم تترك الأمور تتطور بصورة موضوعية نحو التفاعل والوحدة كما يجري حالياً، مثل أشكال التعاون الجارية، الأكاديمية والثقافية والأدبية، والتواصل القائم، فضلاً عن التجند في الهبات الوطنية المحدودة أو الشاملة. هناك بالطبع لقاءات مثقفين وأكاديميين، ونشطاء، نظمت حول هذه الأسئلة، ووضعت اقتراحات، مثل تشكيل كونغرس فلسطيني، تشاوري، يشارك فيه فلسطينيو الـ48، كوسيلة لضم هذا الجزء من شعبنا، للحيلولة دون التسبب بردات فعل متطرفة من (إسرائيل). واقتراح آخر، هو إشراكهم في انتخابات المجلس الوطني، وإذا تعذر تمثيلهم في المجلس لأسباب أمنية، تترك مقاعد شاغرة بنسبة معينة لممثلي فلسطينيي الـ48. غير أن هذه الاقتراحات وغيرها، لم تجد حتى الآن اهتماماً من قبل أطراف الجسم السياسي الرسمي لفلسطينيي الـ48، فهم يفضلون الواقع القائم، أي الاكتفاء بالتسويق، بدل الانخراط في المؤسسات الرسمية لمنظمة التحرير، أو أي هيئة وطنية جامعة بديلة قد تنشأ.

في كل الأحوال، وفي ظل غياب الجسم السياسي الفلسطيني الجامع حتى الآن، سيتعين على فلسطينيي الـ48 مواصلة تحمل المسؤولية عن مهمة تطوير رؤيتهم الوطنية، والعلاقة مع المشروع التحرري الفلسطيني الشامل، وفي هذا السياق، يتعين عليهم إعادة بناء مؤسساتهم القومية الجامعة، وأطرهم المدنية والأهلية، وأحزابهم وحركاتهم السياسية، وفي الوقت نفسه التواصل مع الأطر الفلسطينية العابرة للتقسيمات الاستعمارية، كشرط لتكامل الأدوار.

موضوعياً، يتشكل، منذ سنوات طويلة، واقع الدولة الواحدة، وواقع نظام فصل عنصري سافر (الأبارتهايد) أكثر وضوحاً مما كان قائماً من قبل. كما أن التمايزات التي كانت قائمة في سياسات الدولة الاستعمارية، تجاه كل من التجمعات الفلسطينية، من على جانبي الخط الأخضر، آخذة في التلاشي، مما ساهم ويساهم، في بلورة شعور عام في أوساط واسعة بين

فلسطينيي الـ 48، بكون مصيرهم مرتبطاً بمصير الكل الفلسطيني، خاصة بعد قانون القومية، الذي توج مسار الانزياح المتسارع نحو اليمين المتطرف والفاشية، والذي عنى لهم تكريس الفوقية اليهودية، وإدامة دونية المواطنين الفلسطينيين.

كل ذلك يفتح الطريق أمام إعادة تشكل الشعب الفلسطيني، داخل فلسطين، وخارجها، كشعب واحد، ويترتب عليه، وجود حركة وطنية تحريرية واحدة، أو حركة المناهضة لنظام الأبارتهايد، الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، الذي صدرت بحقه تقارير دولية مهمّة، باعتباره جريمة بحق الإنسانية، ويحق لضحاياه مقاومته، واستبداله بنظام ديمقراطي عادل لا يفرق بين الناس على خلفيات قومية أو دينية أو عرقية.

ولذلك ما يحتاجه الشعب الفلسطيني، وقواه الحية، هو رأس مدبر، أي قيادة جماعية واعية وحكيمة وجريئة، متنوعة أيديولوجياً وفكرياً، ولكن ذات رؤية تحريرية جامعة. قد تكون المراهنة على الجيل الصاعد، أو طلائعه الأكثر ثقافة وإبداعاً، وجرأة. ويستطيع فلسطينيو الـ 48 لعب دور فاعل في تشكيله.

مداخلات المحور الخامس

علي الجرباوي: الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة ينقسم إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول يتعلق بالسلطة الفلسطينية، والقسم الثاني يتعلق بالعمل داخل الأراضي المحتلة، والقسم الثالث يتعلق بغسيل الأموال. المهم هنا أن (إسرائيل) تسيطر على القسمين الأول والثاني. عندما تنخفض أموال السلطة، يزداد التركيز على زيادة فرص العمل في الداخل المحتل. ومن المعروف أن بعض موظفي الأجهزة الأمنية يعملون في الأراضي المحتلة عام 48 في أيام أخرى بخلاف الأيام المحددة للعمل في السلطة.

المشكلة التي تواجه السلطة هي أنها مطالبة بأن تتصرف كدولة بلا موارد. في الوقت الذي انتهت فيه فترة الدعم المالي من الدول المانحة. النقطة الثانية تتعلق بنوع النظام الحاكم. في فترة ما بين 2003 و2007، كان هناك نظام رئاسي توافقي حيث انفقت الفصائل على اختيار رئيس، ثم تحول النظام إلى نظام رئاسي برلماني، وبعد الانقسام عاد النظام الرئاسي مرة أخرى، لكن بشكل استبدادي وغير توافقي.

في النظام البرلماني الرئاسي المفترض، تتحكم الحكومة في القرارات، ولكن في الواقع، الرئيس يسيطر على هيئات غير حكومية بالكامل، مثل وسائل الإعلام ونقاط التفتيش والأراضي والأجهزة الأمنية. حتى داخل الحكومة، الرئيس يسيطر على وزارات الخارجية والمالية، والوزراء يكونون مجرد موظفين بمسؤوليات خدمية مثل التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

والنقطة الأخيرة تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية. برأيي أننا نخلط بين جانبيين للمنظمة. الجانب الأول هو الاعتراف الدولي بالمنظمة ومكانتها كمؤسسة تمثيلية. الجانب الثاني هو كيفية التعامل مع الاعتراف الذي لا تزال السلطة تتمتع به، وما هي الخطوات الممكنة للتغيير. فوجود سلطة

تحت الاحتلال قد يكون واقعاً، ولكن وجود المنظمة تحت الاحتلال هو أمر غير مقبول.

عاطف الجولاني: على الفلسطينيين العمل على تحديد استراتيجية مستقبلية تستند إلى تكامل الأدوار في مشروع وطني بلا تعارض جوهري. تستند هذه الاستراتيجية على وحدة الأرض والشعب والمصير كأساس، فلا يمكن للمشروع الوطني أن يحقق نجاحاً دون وجود تكامل للأدوار بين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم.

إنَّ تحرك المشروع الوطني والاستراتيجية الوطنية في اتجاه واحد سيضر بالمشروع الوطني، فالنضال السياسي والدبلوماسي من أجل مواجهة نظام العنصرية والأبارتهايد قد يكون مناسباً كأداة للفلسطينيين في مناطق الـ 48، وأيضاً للشتات الفلسطيني في الغرب، إلا أن شكل هذا النضال ليس أولوية للفلسطينيين في الأردن أو الضفة الغربية أو قطاع غزة، فالأولوية في هذه المناطق هو المقاومة بجميع أشكالها.

عريب الرنتاوي: يوجد ثلاث نقاط أساسية يجب التركيز عليها في النقاش. أولاً، تعريف المشروع الوطني الفلسطيني، وهل يتمثل في فكرة دولة واحدة أو تحرير كامل الأرض وعودة جميع اللاجئين؟ ثانياً، ينبغي أن ندرك أن وجهات النظر المختلفة بشأن هذه المسألة تسبب التباين والانقسام، ولا يمكن أن يكون هناك اتفاق على رؤية واحدة تناسب الجميع. ثالثاً، يجب أن نبدأ بالنقطة الأساسية وهي التصدي للعنصرية والأبارتهايد. يجب أن ندرك أن هذه المسألة ليست مقتصرة على الفلسطينيين في الداخل فحسب، بل تمتد لتشمل المناطق الخمس: الأراضي المحتلة عام 48 والأراضي المحتلة عام 67 والقدس وغزة واللاجئين.

وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس

ووتش حقيقة الأبارتهايد. وأشارت إلى أن الأبارتهايد يستهدف اللاجئين الفلسطينيين ويحرمهم من حقهم في العودة وحرية الحركة. كما وثقت التمييز العنصري الممارس ضد أهالي غزة من خلال الحصار وأيضاً في القدس. لذلك، يجب أن ندرك أن قضية الأبارتهايد ليست مسألة تتعلق بشريحة محددة من الشعب الفلسطيني، بل تتعلق بالشعب الفلسطيني ككل. أعتقد أنه يمكن أن يكون للقضية العنصرية والأبارتهايد مكانة مرموقة في الشعارات والنضالات الفلسطينية في جميع المناطق.

بالنسبة للسلطة الفلسطينية، يبدو أن التحول التدريجي قد يكون السيناريو الصحيح إذا كان الهدف هو تحويل السلطة إلى كيان خدمي بعيد عن السيادة والسياسة. لأن السلطة عبء على الشعب الفلسطيني في صيغتها الحالية بالتفويض الذي تحتكره أو الذي انتزعته من المنظمة، وقد تشكل عقبة أمام المشروع الوطني الفلسطيني. أما بالنسبة للمنظمة، فإن هناك تعقيدات كبيرة، حيث لا يوجد اقتراح لمكان يمكن أن يكون مقراً لها غير الأراضي المحتلة، وتستطيع من خلاله العمل بحرية.

أنطوان شلحت: يجب أن نميز بين المشروع الوطني والمشاريع السياسية. عندما نتحدث عن مشروع الدولة الواحدة أو النضال ضد الأبارتهايد، فإننا نعتبرها مشاريع سياسية. ومن الضروري التوافق على أن المشروع الوطني يمكن استتباطه من هذه المشاريع. قد يكون علينا التوجه نحو مشروع الدولة الواحدة بسبب توازنات القوى العالمية، ولكن في رأيي، فإنه ليس مشروعاً وطنياً، بل مشروعاً سياسياً.

فيما يتعلق بمنظمة التحرير، هل يمكن استمرار وضعها الحالي أم يجب إعادة بنائها؟ في رأيي، من الأفضل العمل على إعادة بناء منظمة التحرير بدلاً من إنشاء منظمة تحرير جديدة.

من جهة أخرى ظهر تأثير الفلسطينيين داخل الـ 48 بوضوح بعد حدوث «يوم الأرض» في عام 1976، حيث يعتبر هذه الحدث نقطة تحول كبيرة. بعد عام 1967، تحدث العرب عن هزائمهم في حروب 1948 و1967 بطريقة سوداوية في الأدب العربي. وفي تلك الفترة، تم اكتشاف روح المقاومة لدى شعبنا في مناطق الـ 48.

ماجد كيالي: نجد أنفسنا في حالة عبثية عندما نتحدث عن منظمة التحرير، فقرارها بيد الإقليم. وبالتالي لا يمكننا أن نجبر منظمة التحرير على قرارات معينة. ولقد شهدنا تجارب في الثمانينيات حيث تجزأت الفصائل الفلسطينية وتورطت مع قوى إقليمية مختلفة، ولم تتمكن منظمة التحرير من التحرك بسبب الارتباطات العربية والدولية. ومن جهة أخرى نقل أبو مازن صلاحيات منظمة التحرير للسلطة الفلسطينية. وحتى سابقا، فقد تم الموافقة على النقاط العشرة في المجلس الوطني الفلسطيني، ولكن لم يتم عرضها على حركة فتح، وحتى اجتماع المؤتمر الرابع الذي انعقد بعد سبع سنوات من إعلان النقاط العشرة، واتفاق أوسلو، كلها تمت من خلف اللجنة المركزية لحركة فتح. وبالتالي فإن منظمة التحرير ليست حرة في اتخاذ أي قرار، وفكرة إعادة بناء المنظمة هي فكرة غير عملية وغير واقعية. فمن الذي سيقوم بإعادة بنائها؟ بالتالي يجب أن نعتزف أننا في مأزق كبير مع منظمة التحرير.

فكرتنا الأساسية هي كيفية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني. يمكننا أن نبدأ ببناء بيت فلسطيني على الأقل، يضم اتحادات الطلاب والعمال، وعلينا ألا نقلل من قيمة هذه الاتحادات، فقد كان لها دور تاريخي فعال في أماكن تواجد الشتات الفلسطيني.

أما بالنسبة لمسألة التمويل، فالفلسطينيون يعتمدون على التمويل الخارجي منذ البداية. وهذا يشكل تحدياً حقيقياً حيث تتوقف توجهات أعمالنا على

سياسات الممولين، وهناك حوالي ربع مليون فلسطيني يستفيدون مباشرة من السلطة الفلسطينية، وهؤلاء يشكلون القاعدة الاجتماعية لمشروع السلطة الفلسطينية، وبما أن السلطة لا تعتمد بشكل كامل على مواردها من الشعب الفلسطيني، فإنها ليست مسؤولة تجاهه ولا يمكن محاسبتها.

من جهة أخرى نحن نردد شعارات حق العودة منذ 70 عاماً، ولكن يجب أن ننظر إلى الواقع الحالي بشأن اللاجئين. فهناك هجرة فلسطينية نحو أوروبا وأمريكا وأستراليا، وهذا يشكل خطراً على القضية. حيث تهشمت بيئة مخيمات اللاجئين في العراق وسوريا ولبنان. حتى من تبقى في تلك المناطق، فلا يجدون أي تمثيل لهم في منظمة التحرير، لأنها غير معنية بهذا الجانب.

نقاش ختامي

خالد الحروب: لم تعد أوسلو مرحلة بسيطة كما وصفت سابقاً، وإنما هي مرحلة صعبة جداً، جعلت الاحتلال يتحكم ويواصل مشروعه بأدوات قانونية حسب اتفاق أوسلو، وكان نتاج اتفاق أوسلو بعد 30 عاماً من توقيعه، إنهاء السيادة لدولة فلسطين، أو أي وجود أو تعريف سياسي لها. بل تراجعت أولوية القضية الفلسطينية لدى الأجندة الدولية والعربية أيضاً.

وفيما يتعلق بالأنظمة والأيدولوجية العربية، فقد كانت سابقاً تختلف في كل القضايا وتتفق على القضية الفلسطينية، لكن الآن أزيحت فلسطين عن الأجندة الرسمية وتهمشت بشكل كبير، بل تم تجاوزها إلى حد التطبيع مع الكيان الصهيوني، كالتطبيع الإماراتي وهو تطبيع شعبي ساخن، وظف السياسة والدين والثقافة مع دولة الاحتلال، ويشكل التطبيع مرحلة خطيرة جداً على القضية الفلسطينية وخاصة مستقبل اللاجئين والعودة.

وبات هنالك ضرورة للتكاثر الشعبي والقيادي لتخفيف حالة التهميش للقضية والثوابت الفلسطينية، وتقليل الخسائر عبر أيديولوجية قومية وعربية واضحة وثابتة لمواجهة العدو الإسرائيلي.

ناصر الدين الشاعر: تشكل كل المحاور السابقة أفكاراً قابلة للنقاش والتداول دون التسليم، وهي بحاجة لمزيد من الدراسة والفحص بشكل مثير، مع التأكيد على أهمية بعض القضايا التي طرحت؛ كقضية منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تستمد أهميتها من كونها ممثلاً للشعب الفلسطيني على المستوى الدولي ولا يمكن التضحية بها، بل يجب إصلاحها وتطويرها، فهناك حاجة ملحة لتثيبت المواطن الفلسطيني في فلسطين، وتوفير الحد الأدنى للأمن الاجتماعي والاحتياجات، وإن خيار حل السلطة خطوة خطيرة، ولا بد من إصلاحها بما يهدف لتثيبت المواطن الفلسطيني. فيما يشكل طرح حل الدولة

الواحدة إقراراً بفشل حل الدولتين، إلا أنه وفي نفس الوقت لا يوجد هناك صورة واضحة لشكل الدولة. وعلى الرغم من الصورة السوداوية لدور الغرب والعرب وأمريكا، إلا أنه لا يمكن إغفال أهميتهم في القضية الفلسطينية، وبالتالي لا بد من تعزيز وإنشاء علاقات مع الدول والجهات كافة.

من جهة أخرى يمكن أن يصنف التطبيع على أنه أخطر القضايا، ولكن فرص نجاحه ليست كبيرة بفعل عوامل كثيرة، منها: صحوة المجتمعات العربية، والتغيرات الدولية الحاصلة بشكل مستمر. كما أن هنالك دوراً مهماً يلعبه فلسطينيو الشتات في تثبيت المجتمع الفلسطيني، ويجب الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في الغرب بما يدعم ويخدم القضية الفلسطينية. ولا بد من استثمار التغيرات في الأحزاب والمشهد السياسي الإسرائيلي، وضرورة الاستفادة منه لإظهار الوجه الحقيقي لـ(إسرائيل) على الصعيد الدولي.

جونى منصور: يشكل فلسطينيو الداخل أزمة لـ(إسرائيل)، وهم محور أساسي في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك قضية اللاجئين وحق العودة، ومواجهة الحركة الصهيونية.

إلى جانب ذلك توجد أهمية كبيرة لشبكة العلاقات بعد أوسلو، ولبناء استراتيجية واضحة للمستقبل، وتطويرها بما يخدم القضية الفلسطينية على جميع الصعد في العالم، وعدم اعتبار اتفاق أوسلو مصيدة لا يمكن العودة منها ولا إلغاؤها، لكن يتوجب اتخاذ آليات جديدة في تحسين الوضع القائم.

في قضية التطبيع مع (إسرائيل)، تشكل معضلة المناهج العربية والفلسطينية أكبر تحدٍ، حيث تمتلك (إسرائيل) أجهزة لدراسة المناهج العربية والفلسطينية؛ لتغييرها بما يتوافق مع سياستها، فهي تهدف من وراء تطبيع المناهج إلى خلق جيل جديد من العرب لا يعرف شيئاً عن فلسطين.

أما بالنسبة لفلسطينيي الـ 48، وما يحدث لديهم من تحولات تتجه نحو

تطبيع داخلي على المستوى المحلي، مما يعزز من سيطرة (إسرائيل) على الكثير من مفاتيح الحياة لفلسطيني الداخل. ويشكل التحالف مع الأحزاب السياسية الإسرائيلية لتشكيل حكومة إسرائيلية فرصة لفرض المزيد من سياسات الضغط الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، ومن المهم إعادة تشكيل الحركة الوطنية لتشمل فلسطيني الداخل والشتات كمطلب أساسي لإعادة اللحمة الفلسطينية، والتمسك بالمبادئ والثوابت.

علي الجريايوي: يمكن تلخيص أهم النقاط التي تمحورت حولها الحوارات والنقاشات في أربع نقاط:

1. الوصف المستمر للماضي بدلاً من الاستفادة من الماضي ونقله للمستقبل.
 2. التعميمات.
 3. التركيز على الأهداف الكبرى والشعارات وعدم الاهتمام بالتفاصيل.
 4. الحوارات تسقط على الواقع ولا تتطرق من الواقع، وهناك تضخيم للظواهر والمشاكل.
- يجب أن نقنع أنفسنا أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صراع طويل الأمد. ويعتبر الفلسطينيون في الـ 48، وبشكل أكثر تحديداً في القدس والضفة، الجبهة الأولى في مواجهة (إسرائيل)، فهناك ضرورة ملحة لتثبيت وتعزيز صمود الفلسطيني في فلسطين، والمحافظة على وجوده على أرضه، من خلال إصلاح السلطة الفلسطينية وتحسين الخدمات التي تقدمها للمواطن الفلسطيني في سبيل دعم وجوده في الداخل، إلى جانب إصلاح وتطوير السلطة الفلسطينية.

أرى أن هناك فشلاً للمشروع الصهيوني بعد عام 1967، فلم يقدروا على طرد الفلسطينيين، لكن هل هذا فعلاً فشل للمشروع الصهيوني؟ أم أنّ بعض الأحداث المتفرقة والخطيرة في مدلولاتها، مثلاً قرار المحكمة العليا بطرد

200 عائلة من مسافر يطا، وما يحدث من طرد للفلسطينيين في الخان الأحمر والتجمعات البدوية حول القدس، تدل على أن مشروع طرد وتهجير الفلسطينيين ما زال قائماً، والاحتلال ينتظر إلى أن تحين الفرصة، لأن الصهاينة دائماً لديهم سيناريوهات مختلفة، وكل سيناريو يمكن أن يخرج من الدرج إذا سنحت الظروف الدولية لذلك، وبالتالي يجب إعادة النظر بإمكانية التهجير وإن كان بشكل متقطع، وليس بشكل التهجير الذي حدث عام 1948.

إصلاح جاد: نوقشت في هذه الورشة العديد من الأفكار، وهنالك اتفاق على توصيف السلطة الفلسطينية، والتحولت في أدوارها، واعتبارها معيماً لنمو وتطور النضال الوطني الفلسطيني، ومعياً لبلورة مشروع وطني فلسطيني جامع.

في هذا الإطار تم التأكيد على ضرورة التفكير الاستراتيجي بشكل شمولي للأداء السياسي للنظام السياسي الفلسطيني، أو لمنظمة التحرير، أو للمقاومة التي غابت عن النقاشات بشكل كبير، سواء أشكال المقاومة المسلحة أو المقاومة الشعبية. وفي هذا الإطار نجد أن تأثير المقاومة بأشكالها كافة متولد يومياً من خلال ظاهرة الكتائب أو المقاومة الشعبية مثل الإضرابات، ومثل تجربة مخيم شعفاط التي استمرت أسبوعاً في العصيان المدني.

بالإضافة للبيئة المحلية، فتاريخياً يعتبر الشتات الفلسطيني هو الذي ولد المؤسسات التي قادت النضال الوطني الفلسطيني في العقود الأربعة الأخيرة. وبالتالي، حرية الحركة والتفكير والتكوين الفكري للشتات تلعب دوراً هاماً على مستوى التجمعات الفلسطينية في الخارج. هذا الدور أستطيع أن أخصه بالإنتاج المعرفي، فهناك كثير من أطروحات الدكتوراه والكتابات التي تولدت في الخارج، وأثرت على المؤسسات الأكاديمية في الشتات. وللشتات دور في خلق أدوات للحفاظ على الهوية الفلسطينية وفي الإنتاج الثقافي، سواء من خلال الأفلام أو الروايات أو الأغاني وما إلى ذلك، هذا الدور مهم جداً، ولكن للأسف تواجهه بعض التحديات والعقبات، لأن دوره يشير بعض التوتر بين

التيارات الوطنية العلمانية بشكل عام والتيارات الإسلامية. وبالرغم من الدور المهم جداً للمقاومة وحركات المقاومة المسلحة، إلا أن الإنتاج الثقافي فقير.

وتختلف أدوار الشتات في الخارج، فدور الشتات في الإقليم غير دور الشتات في المجتمعات الأوروبية. ومن يقود الإنتاج المعرفي والتأثير السياسي والتنظيم هو الشتات في المجتمعات الغربية، وهذا ليس غريباً لأن هناك مناخاً من الديمقراطية أو مناخاً من حرية الحركة. أما دور الشتات في الإقليم وبالتحديد في الدول العربية فهو مزرٍ للغاية، فالإقليم يسعى إلى تفتيت الوجود الفلسطيني على أراضيه، وسأضرب مثلاً وهو الشتات الفلسطيني في مصر، يعتاش جزء من الفلسطينيين في المخيمات على صناعة وتجارة القمامة، دون تعليم وخدمات صحية، ودون دخل، ووضعهم يرثى له.

اقتصر التحليل في المداخلات المقدمة على دور بعض الأنظمة السياسية، أو الموقف منها، مثل تركيا، وإيران، وسوريا، والدول المؤثرة عالمياً. وكان هناك خلاف في تحديد من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء، صحيح نحن في خضم ولادة نظام عالمي جديد قد يكون متعدد الأقطاب، إلا أن هناك تحليلات سوداوية ترى الدول الصاعدة عالمياً مثل الصين بأنهم ليسوا حلفاء للفلسطينيين تماماً، وأن (إسرائيل) قطعت شوطاً كبيراً في توطيد العلاقات مع هذه القوى، وبالتالي فإن تركيز النقاش على دور الدول سيحرف الأنظار عن توطيد العلاقات تجاه المجموعات؛ لمجموعات الضغط الأحزاب، والقوى الاجتماعية المختلفة.

وقد غاب عن النقاش العلاقات مع الشعوب. ما هو دورنا في التواصل والتخاطب مع الشعوب وأشكال التنظيم المختلفة؟ سواء على مستوى النقابات، والأحزاب، والحركات الاجتماعية... إلخ. وهذا الذي يمكن أن يحررنا بشكل كبير من القيود أو الحدود التي تفرضها الأنظمة في علاقتها بقضية فلسطين.

الهيئة الاستشارية لمجموعة عمل «التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو»

بشير نافع: هو أستاذ تاريخ الشرق الأوسط وباحث أول في مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية ومركز الجزيرة للدراسات. درّس التاريخ الإسلامي في الكلية الإسلامية ومعهد بيركبيك في جامعة لندن، من أبرز كتبه: العروبة والإسلامية وقضية فلسطين، والفكر الإسلامي في القرن العشرين، والإسلاميون، وتشمل الاهتمامات البحثية: مصر، العراق، الإسلام السياسي، سياسات الشرق الأوسط بشكل عام.

وضاح خنفر: رئيس منتدى الشرق شغل منصب المدير العام لشبكة الجزيرة بين 2003-2011 خلال فترة عمله، انتقلت قناة الجزيرة من قناة واحدة إلى شبكة إعلامية متعددة الخصائص بما في ذلك قناة الجزيرة العربية، ومواقع الجزيرة الإخبارية. كان لوضاح خنفر مجموعة من التدخلات أمام أبرز المؤسسات الفكرية والسياسية والإعلامية كمعهد الشرق الأوسط وويلتون بارك وتشاتام هاوس ومؤسسة أمريكا الجديدة وملجأ العلاقات الخارجية وغيرهم.

إصلاح جاد: أستاذة مشاركة في جامعة بيرزيت. ومحاضرة في قضايا النوع الاجتماعي والسياسة في معهد دراسات المرأة وقسم الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. حصلت على درجة الدكتوراه من مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن عام 2004. شغلت منصب مديرة معهد دراسات المرأة خلال الأعوام 2008-2013. وهي عضوة مؤسسة لبرنامج الماجستير في دراسات المرأة وهي عضوة مؤسسة في أول برنامج دكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. لها كتب وأوراق بحثية عن دور المرأة في السياسة، والنساء الفلسطينيات والعلاقات ما بينهن، الإسلام، والمنظمات غير الحكومية. الدكتورة إصلاح جاد عملت أيضاً كمستشارة في قضايا النوع الاجتماعي

في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي مؤلفة مشاركة لتقرير الأمم المتحدة للتنمية العربية حول تمكين المرأة.

خالد الحروب: أكاديمي وكاتب فلسطيني، استاذ الدراسات الشرق اوسطية والاعلام العربي في جامعة نورث ويسترن في الدوحة. زميل بحث سابق في كلية الدراسات الآسيوية والشرق اوسطية في جامعة كامبردج. نشر العديد من الكتب والدراسات في الشؤون الفلسطينية والعربية والدولية بالعربية والانجليزية وترجم بعضها الى لغات أخرى. أنهى ماجستير نظريات العلاقات الدولية من جامعة Kent البريطانية وماجستير ودكتوراة العلاقات الدولية من جامعة كامبردج، وفيها حاضر في تاريخ وسياسة الشرق الاوسط والاسلام السياسي في كلية الدراسات الآسيوية والشرق اوسطية حتى سنة 2012، كما أسس وأدار مشروع كامبردج للإعلام العربي من بين سنوات 2003 و 2012، Cambridge Arab Media Project.

ناصر الدين محمد الشاعر: أستاذ مشارك، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين حاصل على الدكتوراه من دراسات الشرق الأوسط في جامعة مانشستر ببريطانيا 1996، والماجستير في الفقه من جامعة النجاح 1989، والبكالوريوس في الشريعة من جامعة النجاح 1985. تبوء مناصب عديدة منها وزيرا للتربية والتعليم العالي ونائباً لرئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة العاشرة عام 2006، ووزير التربية والتعليم العالي في حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة. ألف بشكل منفرد أو مشترك لعدد من الكتب، شارك في اللقاءات المحلية والعالمية حول القضية الفلسطينية، والعديد من المؤتمرات العلمية البحثية. وهو عضو في العديد من اللجان والمؤسسات المجتمعية والوطنية كلجنة الحريات والمصالحة الوطنية.

جونى منصور: مؤرخ فلسطيني. وباحث متخصص في دراسات الصراع الإسرائيلي - العربي، له عدد من الكتب في هذا الحقل، من أبرزها:

المؤسسة العسكرية في إسرائيل، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، الاستيطان الإسرائيلي، مسافة بين دولتين، مئوية تصريح بلفور.

محمد عفان: مدير الشرق أكاديميا، ومدير الشرق للبحوث الاستراتيجية حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر ببريطانيا. كما حصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. تشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية السياسية والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

المشاركون

إبراهيم فريحات: حاصل على الدكتوراة في تسوية النزاعات الدولية من جامعة جورج ميسن عام 2006، وقد منحته الجامعة جائزة التميز عام 2014 لإنجازاته في حقل النزاعات الدولية. وهو عميد وأستاذ النزاعات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا، وزميل غير مقيم في منتدى دراسات الشرق الأوسط في جامعة ديكن في أستراليا. عمل سابقاً «زميل أول» في السياسات الخارجية بمعهد بروكجز، وقام بتدريس تسوية النزاعات الدولية في جامعتي جورج تاون وجورج واشنطن في الولايات المتحدة. صدر له حديثاً عن جامعة أدنبرة في بريطانيا كتاب «إيران والسعودية: ترويض صراع فوضوي»، وعن جامعة ييل في الولايات المتحدة كتاب «ثورات غير مكتملة». كما نشرت كتاباته في العديد من الصحف والمجلات العالمية والعربية، من بينها نيويورك تايمز، فورين أفيرز، فورين بوليسي، هفنتون بوست، الجزيرة وغيرها.

جواد الحمد: عمل مديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن ما بين 1991-2016، ويعمل حالياً رئيساً للمركز. وهو رئيس تحرير «مجلة دراسات شرق أوسطية» العلمية المحكمة منذ عام 1996. له العديد من المؤلفات العلمية المنفردة والمشاركة، من بينها: «مستقبل السلام في الشرق الأوسط»، و«التحول التركي تجاه المنطقة العربية»، و«دور دول مجلس التعاون الخليجي في الصراع العربي الإسرائيلي»، و«مستقبل الأمن في الخليج العربي في ظل السياسات الدولية»، و«اتجاهات تطور العلاقات الصينية العربية». إضافة إلى الكثير من الدراسات والتحليلات والتقارير والمقالات وأوراق المؤتمرات العلمية والسياسية حول التحولات السياسية والاستراتيجية المختلفة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات العربية الإقليمية والدولية، والعلاقات العربية الصينية.

عبد الله الأشعل: أستاذ العلوم السياسية والقانون الدولي المنتدب بجامعة القاهرة، محامي ومحكم بوزارة العدل، ومحكم دولي (مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي، مركز جامعة عين شمس، جامعة الأزهر). يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ودكتوراة في القانون الدولي والعلاقات الدولية من جامعة باريس. حاصل على درجة الأستاذية في العلوم السياسية والقانون الدولي من المجلس الأعلى للجامعات بمصر. نشر أكثر من مائة كتاب باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، أحدثها «الإعجاز القانوني والتشريعي في القرآن الكريم»، «الحقائق والأساطير في مصرية تيران وصنافير»، «قواعد الإدارة الدبلوماسية وتطبيقاتها»، «تحديات الديمقراطية في مصر».

عاطف الجولاني: باحث متخصص في القضية الفلسطينية، ورئيس مجلس إدارة مركز الأمة للدراسات في الأردن، وهو عضو فريق الأزمات العربية في مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، ورئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية الأردنية منذ انطلاقتها عام 2009، وحتى توقف نسختها الورقية نهاية عام 2019، ومدرب في مجال التحليل السياسي وتقدير الموقف، وإدارة الأزمات والصراعات السياسية.

عريب الرنتاوي: مؤسس ومدير عام مركز القدس للدراسات السياسية، كاتب ومحلل سياسي في صحيفة الدستور اليومية، ومراسل لعدد من الصحف والمجلات ووكالات الأنباء منذ العام 1978 وحتى العام 2000. أعد وقدم برامج سياسية حوارية للتلفزيون الأردني، وهو عضو المجلس الأعلى للإعلام (2001 - 2004)، وعضو مجلس إدارة الإذاعة والتلفزيون (2002 - 2004)، وهو أيضا مشارك منتظم في عشرات المؤتمرات والندوات والبرامج الحوارية، مؤلف ومحرر عدد من الكتب في القضية الفلسطينية، ونزاعات الشرق الأوسط، وقضايا الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي.

محجوب الزويري: أستاذ دراسات الخليج وإيران في برنامج دراسات الخليج، ومدير مركز دراسات الخليج في جامعة قطر. عمل في جامعة درم البريطانية مديراً لمركز الدراسات الإيرانية، كما عمل في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. له أكثر من ٨٠ دراسة أكاديمية بين كتاب وأبحاث محكمة عن إيران والشرق الأوسط المعاصر، ودور العلوم الاجتماعية والإنسانية في الحاضر والمستقبل.

ماجد كيالي: كاتب وسياسي فلسطيني، درس التاريخ في كلية الآداب بجامعة دمشق، والعلوم الاجتماعية في صوفيا/ بلغاريا. نشر منذ أواخر الثمانينيات دراسات وأبحاث في عدة مجلات، منها: شؤون عربية (القاهرة)، الدراسات الفلسطينية (بيروت)، شؤون فلسطينية (رام الله)، السياسة الدولية (القاهرة). كما نشر سابقاً مقالات وتعليقات أسبوعية في عدة صحف، منها: «الحياة» و«العرب» و«الشرق الأوسط» اللندنية، و«النهار» و«المستقبل» اللبنانية، والبيان الإماراتية، و«الوطن» السعودية.

صدر له العديد من الكتب منها: - «المشروع الشرق أوسطي.. أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته»، و«التسوية وقضايا الحل النهائي»، و«قيامه شعب: قراءة في دفتر الثورات العربية»، و«الثورة المجهضة: دراسات في إشكاليات التجربة الوطنية الفلسطينية»، و«تحولات إسرائيل في عالم متغير»، و«فتح 50 عاماً: قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية»، و«نقاش السلاح: قراءة نقدية في إشكاليات التجربة الوطنية الفلسطينية» (تحت الطبع)، و«الصدع الكبير: محنة السياسة والأيدولوجيا والسلطة في اختبارات الربيع العربي» (تحت الطبع).

علي الجرباوي: أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. باحث في الشأن الفلسطيني، له العديد من الكتب والدراسات والمقالات المتخصصة في القضية الفلسطينية والشؤون الدولية. صدر له

حديثاً عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر كتاب «من الطرد إلى الحكم الذاتي: المسعى الصهيوني لوأد فلسطين».

حسن عبيد: باحث في مركز رؤية للتنمية السياسية، حصل على الدكتوراة في العلوم السياسية من قسم العلوم الإنسانية في جامعة ديسبورغ-إيسن في ألمانيا عام 2019. وحصل على الماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة بيرزيت. عمل باحثاً زائراً في معهد التنمية في جامعة ديسبورغ-إيسن عام 2012، كما عمل باحثاً في العديد من مراكز الأبحاث، منها مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في مدينة البيرة. وعمل أيضاً محرراً للمقالات السياسية في منظمة فيستو الدولية لحقوق والتنمية، ونشر العديد من الدراسات في شؤون السياسة الفلسطينية، والحركات الاجتماعية، والحركات الإسلامية. وهو عضو في مركز مجموعة العمل الألمانية حول الشرق الأدنى DAVO.

أنطوان شلحت: باحث في الشؤون الإسرائيلية، وناقد أدبي، ترجم عن العبرية عدة كتب. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية. مدير وحدتي المشهد الإسرائيلي والترجمة في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/مدار. صدر له مؤخراً كتاب «بنيامين نتياهو: عقيدة اللاحل» عن مركز «مدار»، وكتاب «إسرائيل: الملاحقة الأمنية كأداة سياسية» بالشراكة مع إمطانس شحادة، وكتاب «طوق أوسلو: تعزيز السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية» عن مركز «مدى الكرمل».

إبراهيم حجازي: رئيس الإدارة العامة في الحركة الإسلامية في الداخل، وذلك بعد أن شغل منصب أمين عام القائمة العربية الموحدة، ورئيس المكتب السياسي في الحركة الإسلامية بين السنوات 2014-2022. أدار كافة الحملات الانتخابية للقائمة الموحدة منذ عام 2015، وكذلك القائمة المشتركة حينما كانت رباعية، وكان أحد مؤسسيها. قاد الجناح الطلابي

الشبابي في الحركة الإسلامية من خلال مؤسسة القلم الأكاديمية بين الأعوام 2006-2013. أنهى لقبه الأول في علم النفس من جامعة حيفا، ثم لقباً ثانياً في علم النفس التربوي من جامعة بئر السبع، وحاصل على شهادة مستشار تنظيمي من جامعة بار إيلان، ويعد حالياً لنيل الدكتوراة من جامعة حيفا في العلوم السياسية.

علي حبيب الله: كاتب في الشأن السياسي الفلسطيني، وباحث في التاريخ الاجتماعي، عضو في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حاصل على لقب أول في التاريخ الإسلامي، ولقب ثانٍ في التاريخ الاجتماعي، ولقب ثانٍ آخر في الدراسات العربية المعاصرة. يكتب في موقع عرب 48، ومنصات أخرى مثل متراس وفسحة وباب الواد، له عدة أبحاث ومقالات منشورة في مراكز ومواقع مختلفة. إضافة إلى محاضرات موثقة ومصورة.

فادي نحاس: حاصل على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة حيفا، وهو مختص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي، ويعمل محاضراً في كلية بيت بيرل، وهو أيضاً باحث دائم في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» برام الله، ومعلق في مجال الشؤون العسكرية والأمنية الإسرائيلية لدى عدة وسائل إعلام عربية.

صلاح عبد العاطي: محامي وناشط سياسي وحقوقى، ورئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني. يعمل مديراً للبرامج في مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية، وكان قد عمل مديراً لمركز مسارات للأبحاث والدراسات في قطاع غزة، ومديراً للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في القطاع أيضاً، ومديراً للبرامج في معهد كنعان التربوي النمائي. أصدر العديد من الكتب والدراسات والمقالات في المجال السياسي والحقوقى والقانوني والاجتماعي، وهو ناشط سياسي وطني وعضو في اللجنة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، ورئيس اللجنة القانونية والتواصل الدولي، وعضو

اللجنة التحضيرية ومنسق للمؤتمر الشعبي 14 مليون في قطاع غزة، ونائب رئيس لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر.

ماجد الزير: الرئيس التنفيذي للمجلس الأوروبي الفلسطيني للعلاقات السياسية/ بروكسل، والنائب الأول لرئيس الهيئة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج. وهو عضو المكتب التنسيقي لمبادرة فلسطيني أوروبا للعمل الوطني، وعضو المؤتمر القومي الإسلامي، وعضو نقابة الصحفيين البريطانية والدولية، وعضو المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن (شاتم هاوس). وكان عمل في السابق رئيسا لمركز العودة الفلسطيني بلندن، ورئيسا لمؤتمر فلسطيني أوروبا. يحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير في دراسات اللاجئين من جامعة شرق لندن. كاتب وباحث ومؤلف ومحاضر في شؤون القضية الفلسطينية، وخصوصا قضية اللاجئين وحق العودة. ساهم في إقامة عشرات الأنشطة والفعاليات الشعبية الداعمة للحق الفلسطيني، وفي تأسيس العديد من المؤسسات الشعبية الفلسطينية في القارة الأوروبية وعبر العالم.

أحمد عزم: أستاذ مشارك في العلاقات الدولية بجامعة قطر، ورئيس تحرير مجلة شؤون فلسطينية، وهو عضو المجلس المركزي الفلسطيني.

سيرغي ألكساندروفيتش: بروفيسور السياسة والاجتماع في الجامعة العسكرية الروسية، والمستشار السياسي الروسي والخبير في الشؤون الفلسطينية الروسية.

عوض عبد الفتاح: قيادي سابق وكاتب صحفي، وحاليا منسق حملة «الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية»، وناشط في مبادرات وطنية أخرى تسعى لإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني التحرري. حامل لقب أول في اللغة والأدب الإنجليزي.

تولى ما بين عامي 1985-1995 منصب نائب الأمين العام لحركة أبناء البلد، التي تدعو لإقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين التاريخية. وهو أحد مؤسسي حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي انطلق عام 1996، وعين رئيس تحرير صحيفة «فصل المقال» الناطقة باسم الحزب، إلى أن انتخب أميناً عاماً للحزب عام 1998، وفي فترة متأخرة انتخب رئيساً للحزب. استقال من رئاسة الحزب ومؤسساته القيادية عام 2017، محتفظاً بعضويته في الحزب. وفي عام 2018، بادر مع مجموعة واسعة من الفلسطينيين واليهود المناهضين للصهيونية والاستعمار، إلى إقامة «حملة الدولة الديمقراطية الواحدة» في فلسطين التاريخية.

أحمد عطاونة: مدير مركز رؤية للتنمية السياسية، حاصل على الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة ملايا في ماليزيا، وعلى الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بيرزيت، مؤلف كتاب «المقاربة الديمقراطية لدى حركات الإسلام السياسي: الإخوان المسلمين في مصر 1984-2012 نموذجاً» المنشور باللغة الإنجليزية. لديه العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة وتشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية، التحول الديمقراطي في العالم العربي والقضية الفلسطينية.